

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

٩٧ / ١٦
٥ / ١٧
٥ / ٢

أثر عملية التسييس الاجتماعي على
الانتخابات النيابية في الأردن
"دراسة ميدانية"

١٠٤٠٠
١٠٤٠٠
١٠٤٠٠

إعداد

إيمان عبد الرحمن العمري

إشراف

الدكتور ذياب مخادمة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في
العلوم السياسية بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية

حزيران / ١٩٩٧

٣٠ / ٦ / ١٩٩٧
- نوقشت هذه الرسالة بتاريخ واجيزت.

التوقيع

د. زهير بن ربح

د. محمد فاضل

د. عبد الله نقرش

د. أحمد نوفل

١٩٩٧ / ١٠ / ١٤

أعضاء لجنة المناقشة

- الدكتور ذياب مخادمة - مشرفاً
- الأستاذ الدكتور محمد فضة - عضواً
- الدكتور عبدالله نقرش - عضواً
- الدكتور أحمد نوفل - عضواً

الإهداء

الى والدي مثلي الاعلى ، الذي نمأ في نفسي حب الوطن.

الى والدتي رمز التضحية ، التي كانت تشجعني دائماً وتحثني
على المثابرة.

الى أخي وأختي كل التقدير والاحترام.

والى كل من تحمل معي عناء البحث والكتابة والدراسة للوصول الى
الهدف المرّجو.

شكر وتقدير

بعد أن انعم الله عليّ باتمام هذه الرسالة ، لا يسعني إلا وان اتقدم
بجزيل الشكر والتقدير لاستاذي المشرف الدكتور ذياب مخادمة الذي شجعني
وأرشدني ووجهني لاتمام الرسالة ، كما اشكر اساتذتي الأفاضل: الأستاذ
الدكتور محمد فضة ، الدكتور عبدالله نقرش ، الدكتور أحمد نوفل الذين
تحملوا عناء قراءة هذه الرسالة لغايات المناقشة.

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من شجعني قولاً وفعلاً .

المحتويات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحات</u>
- قرار لجنة المناقشة	ب
-الإهداء	ج
- شكر وتقدير	د
-فهرس المحتويات	هـ ، و
-الملخص باللغة العربية	ز ، ح ، ط
- مقدمة	١
-أهمية الدراسة	٥
- فرضية الدراسة	
-الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة	
-الجزء الأول : مقدمة عامة	٩
-الجزء الثاني:التطور التاريخي لعلم الاجتماع السياسي	١٤
-الجزء الثالث:أهمية عملية التسييس الاجتماعي	٢٠
-الجزء الرابع: عملية التسييس الاجتماعي	٢٣
-إطار عام	٢٣
-عوامل التسييس الاجتماعي	٣٠
-مراحل تطور عملية التسييس الاجتماعي	٥١
-الجزء الخامس: المفاهيم المرتبطة بعملية التسييس الاجتماعي	٦١
-المشاركة السياسية	٦١
-العملية الانتخابية	٦٧

- الفصل الثاني:أثر عملية التسييس الاجتماعي على الحياة
 ٧٣ النيابة في الأردن منذ نشأة الإمارة وحتى عام ١٩٩٣
- الجزء الأول:وضع السلطة التشريعية قبل عام ١٩٤٧
 ٧٤ -الجزء الثاني:أثر عملية التسييس الاجتماعي على الحياة
 ٧٨ النيابة قبل عام ١٩٤٧
- الجزء الثالث:وضع السلطة التشريعية منذ عام ١٩٤٧
 ٨٧ وحتى عام ١٩٩٣
- الجزء الرابع:أثر تطور عوامل التسييس الاجتماعي على
 ٩٤ الحياة النيابية في الأردن بعد ١٩٤٧ ولغاية ١٩٩٣
- الجزء الخامس: أثر تطور عوامل التسييس الاجتماعي
 ١١٢ على الحياة النيابية في الأردن لعام ١٩٩٣
- ١٥٣ - النتائج والتوصيات
- ١٦٢ - المصادر والمراجع
- ١٦٢ - المصادر والمراجع باللغة العربية
- ١٧٠ -المصادر والمراجع باللغة الانجليزية
- ١٧٣ - الملخص باللغة الانجليزية

ملخص

أثر عملية التسييس الاجتماعي على الانتخابات النيابية

في الأردن لعام ١٩٩٣

اعداد

ايمان العمري

اشرف

الدكتور ذياب مخادمة

تناولت هذه الدراسة عملية التسييس الاجتماعي بمختلف جوانبها وأثرها على الانتخابات النيابية في الأردن وخاصة لعام ١٩٩٣.

وكون عملية التسييس الاجتماعي تنبثق عن علم الاجتماع السياسي ، تم الخوض في التطور التاريخي لعلم الاجتماع السياسي والإلمام بطبيعة العلاقة بين السياسة والبناء الاجتماعي للدولة ، حتى يتم التعرف بشكل عام على أصول وأهمية تلك العملية ، ومن ثم بحث عوامل التسييس الاجتماعي والتي تتمثل بـ: الأسرة ، المدرسة ، الزمرة أو مجموعة الرفاق ، المؤسسات الدينية والاجتماعية ، الأحزاب ، وسائل الإعلام ، بشيء من التفصيل.

كما عرضت الدراسة مراحل تطور عملية التسييس الاجتماعي خلال حياة الفرد وذلك بدءاً بمرحلة الطفولة مروراً بمرحلة المراهقة ومرحلة النضج ومن ثم ما بعد مرحلة النضج وذلك لدراسة اختلاف تأثير عوامل التسييس الاجتماعي على الفرد في كل مرحلة من مراحل حياته.

ولدراسة أثر عوامل التسييس الاجتماعي على الانتخابات النيابية تم عرض عدة مفاهيم مرتبطة بتلك العملية ، كالمشاركة السياسية وارتباطها بالعملية الانتخابية وأثرها على السلوك الانتخابي.

أما الفصل الثاني من الدراسة فيتضمن الجانب التطبيقي للدراسة ،

ح

وذلك من حيث دراسة أثر عملية التسييس الاجتماعي على الحياة النيابية في الأردن منذ نشأة الإمارة وحتى عام ١٩٩٣ ، وتم ذلك من خلال دراسة وضع السلطة التشريعية قبل عام ١٩٤٧ أولاً ، ثم بحث أثر عملية التسييس الاجتماعي على الحياة النيابية قبل عام ١٩٤٧ ، كون أن الحياة الديمقراطية ليست بالأمر الجديد على الأردن حيث مارس الأردن التجربة الديمقراطية منذ أول عهد تأسيس الإمارة ، ثم دراسة وضع السلطة التشريعية منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٩٣ ، كما تم بحث أثر تطور عوامل التسييس الاجتماعي على الحياة النيابية في الأردن بعد عام ١٩٤٧ ولغاية عام ١٩٩٣ ، لدراسة تطور الحياة النيابية وخاصة بعد احياؤها مجدداً ، وتم بحث أثر عملية التسييس الاجتماعي على الانتخابات النيابية التي جرت في الأردن عام ١٩٩٣ بشيء من التفصيل ، كون أن انتخابات عام ١٩٩٣ جاءت تأكيداً على تطبيق الديمقراطية التي اعتمدها الأردن منذ عام ١٩٨٩ بعد فترة انقطاع طويلة عن ممارسة الحياة النيابية.

وتهدف هذه الدراسة الى تقديم صورة واضحة عن أهمية تحفيز السلوك السياسي للفرد وترجمة ذلك الى واقع فعلي يتمثل بممارسة حق الانتخاب وفق أسس تتسم بالوعي السياسي لأهمية الدور الذي يمكن للصوت الواحد أن يلعبه في تقرير السياسة العامة للدولة مستقبلاً ، بالإضافة الى النهوض بالأساليب التي تمكن المرشحين من تقديم برامجهم الانتخابية ووضعها حيز التنفيذ بصورة فعالة وإيجابية وتقريب وجهات النظر بين طرفي العملية الانتخابية ، الأمر الذي يسهم في تطوير العملية الانتخابية بشكل خاص واثراء الحياة الديمقراطية بشكل عام.

ولقد توصلت الدراسة الى توصيات تدعم فرضية الدراسة التي تتلخص بأن ترسيخ مفهوم التسييس الاجتماعي من خلال توضيحه ودراسة عوامله ومدى تأثيره على السلوك السياسي للناخب والمرشح سيؤدي الى تفعيل العملية الانتخابية وتحسين نتائجها ، وذلك من خلال ما يلي:-

- أولاً: العمل على إنشاء مراكز لتعريف الأفراد وخاصة الناشئين منهم بالانتخابات النيابية وكل ما يتعلق بها.
- ثانياً: تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة.
- ثالثاً: الاهتمام بالتنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية والمنهاج المدرسية.
- رابعاً: إعادة تنظيم الأحزاب لتفعيل دورها.
- خامساً: زيادة الاهتمام بالبرامج الانتخابية وتحسين أساليب الاتصال الرسمية وغير الرسمية بين المرشح والناخب.
- سادساً: إنشاء مراكز استطلاع للرأي العام لتقديم مختلف المعلومات المتعلقة بالانتخابات النيابية.

أدت عودة الحياة النيابية عام ١٩٨٩ الى تعدد الدراسات والابحاث والكتابة حول هذا الموضوع سواء من ناحية مناقشة الديمقراطية كإطار عام أو حول تطور الحياة البرلمانية في الأردن سواء أكان من ناحية تاريخية أو من ناحية تحليل هذه المفاهيم كتجربة جديدة على الساحة السياسية في الأردن وذلك بشكل عام ، إلا أن هناك عدة جوانب لم يتم الوقوف عندها والبحث فيها وأهمها ؛ مدى تأثير الوعي السياسي المتكون لدى الفرد عبر مراحل حياته المختلفة على نظرتة وتوجهاته وأفكاره نحو الانتخابات النيابية في الأردن ، وهذه المسألة تطرح تساؤلات عديدة أهمها : هل الناخب مقتنع بالديمقراطية كمفهوم وأسلوب حياة وكيف ينعكس ذلك على قيامه بواجبه الانتخابي؟ وهل الناخب مقتنع بالبرلمان ؟ فإذا كانت الإجابة بالإيجاب فهل هو مقتنع بممارسة حقه الانتخابي؟ وما هي الأسباب التي تؤدي إلى عزوفه عن قيامه بممارسة واجبه الانتخابي ؟ وبما أن العملية الانتخابية تقوم على طرفين ناخب ومرشح فإن التساؤلات السابقة تطرح نفسها بالنسبة للمرشح وعملية الترشيح.

وتجيء فكرة هذه الدراسة كمحاولة للإجابة على هذه التساؤلات ممهدين لذلك بالإطار النظري كمدخل للإلمام بطبيعة العلاقة بين السياسة والبناء الاجتماعي للدولة والتطور التاريخي لعلم الاجتماع السياسي ، حتى يتم التعرف بشكل عام على أصول وأهمية عملية التسييس الاجتماعي.

وسنحاول التعريف بعملية التسييس الاجتماعي والعوامل المكونة لها ومراحل تطورها خلال حياة الفرد والمفاهيم المرتبطة بها كمفهوم المشاركة السياسية والعملية الانتخابية وأثرها على السلوك الانتخابي في

الفصل الأول ، وشرح أهمية الدراسة وعرض الفرضية.

ويتضمن الفصل الثاني العلاقة بين عوامل التسييس الاجتماعي والانتخابات النيابية ومدى تأثيرها على تطور الحياة النيابية في الأردن وذلك بشكل عام منذ نشأة الحياة النيابية ولغاية عام ١٩٩٣ ، وذلك من خلال أسلوب التحليل الوصفي ، ومن ثم مناقشة النتائج وتقديم الاقتراحات.

إن المرحلة السياسية التي يعيشها الأردن حالياً والتي تسودها الديمقراطية والتعددية السياسية ، جعلتني اخوض في تقديم هذه الدراسة وذلك من حيث أهمية بحث تفاعل المواطن مع التجربة الديمقراطية وجعلها أكثر فعالية ، وخاصة بعد انقضاء فترة طويلة على غياب الحياة النيابية وممارسة الحق الانتخابي.

إن الحياة الديمقراطية ليست بالأمر الجديد على الأردن حيث مارس الأردن التجربة الديمقراطية منذ أول عهد تأسيس الإمارة ، وذلك باحياء المجالس التشريعية وبما أن دستور المملكة نص على النظام البرلماني الذي يتمثل بوجود سلطة تشريعية والتي من مهامها القيام بصفة مراقب على أعمال السلطة التنفيذية واثراء برامجها وتصحيحها وذلك من أجل الصالح العام ، وعندما تم بعث الحياة النيابية مجدداً كان من الضروري إجراء دراسات تتناول أهمية مشاركة المواطن السياسية وذلك من خلال الانتخابات النيابية، وهذا يتطلب معرفة أسس الوعي السياسي لدى الناخبين وذلك بالتعرف على عملية التسييس الاجتماعي وصلتها بالعملية الانتخابية وذلك للوقوف على النواحي التي تؤثر ايجابياً على الناخب وتحفزهُ للقيام بممارسة حقه الانتخابي والعمل على تأكيدها ، ودراسة الأسس التي يعتمدها المرشح لترشيح نفسه.

إن الحصول على نتائج مثمرة وفورية للتجربة الديمقراطية في الأردن ، يعتبر شيئاً سابقاً لأوانه ، وذلك لأن تحقّق الديمقراطية بدرجة كبيرة لا يتم في فترة وجيزة ، فرغم توفر المعرفة التاريخية والأولية إلا أن هناك كثيراً من النواحي يجب دراستها ملياً كالتعريف الشامل بالعملية الانتخابية وأهمية مشاركة المواطن فيها ، ومحاولة التعرف على مدى تأثيره بعوامل التسييس الاجتماعي المختلفة ، فالديمقراطية ليست مجرد شعارات يتم ترديدها بين الحين والآخر ، كما أن إقرار الديمقراطية لا يعتمد على مؤسسات سياسية فقط وإنما يعكس تضافر العوامل المؤثرة على الوعي السياسي للأفراد ، فكلما كان توجه هذه العوامل ايجابياً نحو ممارسة فعلية لواجبات الأفراد التي تنادي بها الديمقراطية، أدى ذلك الى استمرارية عملية الديمقراطية والمفاهيم المرتبطة بها بكفاءة وفعالية، حيث يجب ترسيخ مفهوم التنشئة السياسية من خلال البنية الاجتماعية والمؤسسات التعليمية والسياسية حتى يتم إعداد الفرد للحوار البناء المنطقي واحترام الرأي الآخر وذلك ضمن إطار عام يعكس قيم الأمة .

أهمية الدراسة :

لقد أصبحت السياسة تمس وبشكل مباشر جوانب الحياة المختلفة للفرد ، بحيث أصبح من الصعب على الأفراد البقاء بمعزل عن مجريات الأمور السياسية ، وهذا الأمر يتطلب الألام ولو بشكل مبدئي بالأحداث السياسية وخاصة المحلية منها والتي تحيط ببيئة الفرد وتؤثر عليه وهو بالتالي يؤثر فيها ، ولذا فإن التطور الذي شهدته الحياة السياسية في الأردن وبخاصة بعد عودة الحياة النيابية عام ١٩٨٩، أصبح يمثل نقطة تحول هامة حيث اعتبرت تجربة جديدة بالنسبة لشريحة عريضة من المواطنين الذين لم يسبق لهم ممارسة هذه التجربة ، إما بسبب غياب الحياة النيابية لفترة طويلة نسبياً أو للذين وصلوا سن الانتخاب اثناء تلك الفترة ، الأمر الذي تطلب دراسة الوعي المتكون لدى الأفراد فيما يتعلق بالمفاهيم السياسية التي درج على استخدامها كثيراً في الوقت الحاضر ، وتلك الخاصة بالانتخابات النيابية وأهميتها .

ولهذا ارتأيت أن تتناول الدراسة دراسة عملية التسييس الاجتماعي وعواملها ومراحل تطورها وأهميتها وهذا ما تم بحثه في الفصل الأول ، وسيتم تطبيق عملية التسييس الاجتماعي على الحياة السياسية في الأردن منذ نشأة الامارة وحتى وقتنا الحاضر وتحديدأ انتخابات عام ١٩٩٣ وذلك في الفصل الثاني من الدراسة.

تزداد أهمية عملية تحديث وتطوير المفاهيم السياسية لدى المواطنين واثراء وعيهم السياسي يوماً بعد يوم ، حيث أصبحت كافة مؤسسات الدولة تركز على توثيق الديمقراطية وممارستها ، وهذا يتطلب التركيز على عوامل التنشئة السياسية وخاصة العوامل التي يمكن التأثير فيها بشكل مباشر وتوجيهها بالشكل المناسب كالمؤسسات التعليمية والسياسية ووسائل الاعلام ، حيث إنه يمكن الحصول

فيها على نتائج أكثر ايجابية وبسرعة أكبر من عوامل التنشئة السياسية الأخرى كالعائلة ومجموعة الرفاق حيث تتم بشكل عشوائي وتلقائي وبدون تخطيط أو تحديد للهدف. ويتم من خلال العوامل السابقة والتي يمكن التحكم فيها توعية الأفراد بشكل يقلل من بعض المظاهر السلبية والتي تظهر عند ممارسة الحق الانتخابي ، فهناك فئة كبيرة من المواطنين عازفة عن ممارسة حقها الانتخابي بشكل عام ، وذلك لاعتقادهم بأن البرلمان هو مجرد أداة لتحقيق مكاسب شخصية تعود عليهم بالنفع بالدرجة الأولى ، وفي حالة عدم تحقيق الفائدة المرجوة ؛ فالامتناع عن ممارسة الحق الانتخابي يعتبر الحل بالإضافة التي توجيه الانتقادات لكل ما يتعلق بالانتخابات النيابية دون محاولة الخوض في إيجاد الحلول ، وهناك أيضاً ممارسات خاطئة في ممارسة الحق الانتخابي ، كالتركيز على جمع أكبر عدد ممكن من الأصوات دون معرفة الناخبين لمن سيمنحون صوتهم الثمين ، الأمر الذي يؤدي إلى فجوة كبيرة بين المرشحين والناخبين ، بالإضافة إلى غير ذلك من المفاهيم والأساليب الخاطئة.

وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم صورة واضحة عن أهمية تحفيز السلوك السياسي للفرد وترجمة ذلك إلى واقع فعلي يتمثل بممارسة حق الانتخاب وفق أسس تتسم بالوعي السياسي لأهمية الدور الذي يمكن للصوت الواحد أن يلعب في تقرير السياسة العامة للدولة مستقبلاً ، بالإضافة إلى النهوض بالأساليب التي تمكن المرشحين من تقديم وممارسة برامجهم الانتخابية بصورة فعّالة وإيجابية وتقريب وجهات النظر بين طرفي العملية الانتخابية حتى يتم تمثيل الأمة والتعبير عن فكر وآراء مواطنيها والوقوف على العقبات الأساسية التي تواجههم وتقديم الحلول المناسبة التي تخدم المصلحة العامة وفق الإمكانيات المتاحة وليس دعاية انتخابية لفترة قادمة والتعاون الفعّال مع السلطة التنفيذية ، بالإضافة إلى تطوير العملية

الانتخابية بشكل خاص واثراء الحياة الديمقراطية بشكل عام.

فرضية الدراسة:-

يمكن وضع الفرضية الأساسية للدراسة من خلال ما يلي :-

(١) هل يعتبر مفهوم التسييس الاجتماعي واضحاً لدى طرفي العملية الانتخابية أم أن تأثيرات مفهوم التسييس الاجتماعي غير ذات قيمة ايجابية بسبب الغموض الذي ما زال يحيط بمعظم جوانب عملية التسييس الاجتماعي ؟

(٢) ما هو العامل الأكثر تأثيراً من مجمل العوامل المكونة لعملية التسييس الاجتماعي على السلوك السياسي لكل من الناخب والمرشح والعلاقة التبادلية بينهما؟

(٣) هل ستؤدي دراسة تأثير عملية التسييس الاجتماعي الى تحسين أداء العملية الانتخابية؟

وتتلخص فرضية الدراسة بأن ترسيخ مفهوم التسييس الاجتماعي من خلال توضيحه ودراسة عوامله ومدى تأثيره على السلوك السياسي للناخب والمرشح سيؤدي الى تفعيل العملية الانتخابية وتحسين نتائجها.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- الجزء الأول : - مقدمة عامة
- الجزء الثاني : - التطور التاريخي لعلم الاجتماع السياسي
- الجزء الثالث: - أهمية عملية التسييس الاجتماعي
- الجزء الرابع: - عملية التسييس الاجتماعي
- إطار عام
- عوامل التسييس الاجتماعي
- مراحل تطور عملية التسييس الاجتماعي
- الجزء الخامس: - المفاهيم المرتبطة بعملية التسييس الاجتماعي
- المشاركة السياسية
- العملية الانتخابية

-الجزء الأول:-

مقدمة عامة :-

أصبح عالمنا المعاصر يتميز بكونه عالماً سياسياً، بحيث يتعذر على الفرد أن يقف موقف المتفرج من الأحداث السياسية التي تدور حوله على نطاق واسع، لقد تعاضم الدور الذي تلعبه السياسة في الحياة المادية والثقافية وفي مختلف جوانب الحياة الاجتماعية للإنسان، وغداً من أكثر الظواهر انتشاراً في الحياة الاجتماعية المعاصرة ، كما أن النظام السياسي لا يمكن أن يكتب له البقاء والاستمرار في الوجود بعيداً عن المجتمع ، حيث يعتبر النظام السياسي شكلاً من أشكال النظام الاجتماعي، وكما ينبع السلوك الاجتماعي من ثقافة المجتمع فإن السلوك السياسي ينبع من الثقافة السياسية . (روي ، ١٩٨٧)

ونظراً لأن التحليل السياسي السليم يجب أن يتضمن الاهتمام بملاحظة ومعرفة الاستجابات الفعلية للجماهير والجماعات المختلفة التي تنشأ من خلال تفاعلهم مع القواعد والنصوص الدستورية والقانونية وليس مجرد دراسة هذه القواعد والنصوص ولذلك ظهرت أهمية دراسة وتفسير السلوك السياسي الذي يمارسه الأفراد، والاتجاهات التي تمثلها مختلف التنظيمات السياسية القائمة. (محمد، ب. ت.)

والديمقراطية الحق من وجهة نظر" دور كهيم" تتحقق في حالة وجود التفاعل بين الدولة والمجتمع ، اي عندما يطلع المواطنون وبشكل مستمر على ما تقوم به الدولة من فعاليات ، وعندما تكون الدولة واعية لمشاعر ورغبات كافة المواطنين فإن ذلك يؤدي الى دفع خطى التغيير في النظام الديمقراطي الى الامام .

(جيدنز ، ١٩٨٥) ٤٨١٩٧١

ولهذا كان من أهم ملامح تطور علم الاجتماع السياسي فهم

وتأكيد العلاقة الثنائية بين المجتمع والدولة، وخاصة فيما يتعلق بالدراسات المشتركة بين الطرفين والتي تناولت البيروقراطية، والعلاقات التطبيقية، ومجتمع الجماهير والتي حاولت أن تصدق ملامح النظام الاجتماعي الجديد، ولقد أصبحت تيارات علم الاجتماع السياسي تتجمع في اتجاهين متقابلين لدراسة النظام الاجتماعي الجديد، وأحد هذين الاتجاهين يتركز على تحليل البناء الداخلي للنسق السياسي وعناصره المختلفة، أما الاتجاه الآخر فيشمل دراسة مقارنة للنظم السياسية، ويتم دمج هذين الاتجاهين باستخدام أحدث التطورات المنهجية للعلوم الاجتماعية مثل دراسة الاسس الإقليمية والتطبيقية والمهنية للسلوك الانتخابي والتصويت، والعلاقة بين أنماط المشاركة السياسية والأيديولوجية السياسية، ونماذج التنشئة السياسية. (محمد، ب.ت.)

الإنسان حيوان اجتماعي كما ذكر كل من ابن خلدون و روسو، أي أن الفرد لا يستطيع العيش دون الانخراط في أي نوع من الجماعة، والتي يمكن أن تأخذ شكل عائلة، مؤسسة، طائفة، حزب سياسي..... إلى غير ذلك. ويرتبط وجود هذه المؤسسات الاجتماعية بوجود سلطة فيها، ومن هنا يظهر السؤال التالي :- هل يجب أن ينصب اهتمام علم الاجتماع السياسي على الدولة؟ أو على دراسة مفهوم السلطة؟ (الأسود، ١٩٧٣) يعتبر البعض علم الاجتماع السياسي على أنه علم الدولة بينما يعتبر الآخرون أنه علم السلطة، وبالنسبة للمفهوم الأول يعتبر الأقدم حيث يرجع إلى دراسة أرسطو حول حكومة المدينة التي كانت تشكل الدولة في حينه وكون علم الاجتماع السياسي على أنه علم الدولة فإن هذا يرتبط بالمجتمع القومي وهذا يتضمن أن المجتمع القومي يختلف على الأنماط الأخرى من المجتمعات، وهذا المفهوم يختلف في التحليل الماركسي الذي يشدد على الصلة بين الدولة وجميع العناصر الأخرى للمجتمع، وفيما يتعلق بمفهوم علم الاجتماع السياسي على أنه علم السلطة والذي يعتبر الأكثر انتشاراً في الغرب حيث

يعرف علم الاجتماع السياسي على انه علم للسلطة والحكومة والقيادة في مختلف المجتمعات والمجموعات البشرية وليس ضمن المجتمع القومي فقط ، ويتيح المفهوم الثاني " علم الاجتماع السياسي علم السلطة " إجراء مقارنات بين طبيعة السلطة في الدولة مع السلطة في التجمعات الأخرى بينما مفهوم علم الاجتماع السياسي علم الدولة لا يسمح بذلك . (دوفرجية ، ١٩٩١) ومن هنا ظهر مفهومان متصارعان لعلم الاجتماع السياسي، الأول يعتبره علماء للدولة والثاني يصنف على اعتبار أنه علم للسلطة ، ولكن المفهوم الثاني هو أكثر انتشاراً وذو طابع علمي أكثر من المفهوم الأول (أسعيد ، ١٩٨٢) ، وذلك لأن إجراء دراسة مقارنة للسلطة في مختلف أنواع الجماعات الإنسانية يمكن من اكتشاف طبيعة السلطة في الدولة باعتبارها أرقى الجماعات الإنسانية ودراسة طبيعة السلطة في الجماعات الأخرى في حالة وجود فرق .

ونلاحظ من هذا العرض، أن علم الاجتماع السياسي بشكله الحالي حديث، على الرغم من أن بداياته وجذوره تعود منذ التفكيك في الظواهر الاجتماعية والسياسية. ويعرف علم الاجتماع السياسي بأنه العلم الذي يهتم بدراسة القوانين الطبيعية التي تتحكم بالوقائع السياسية أو القوانين الطبيعية التي تربط ما بين الوقائع السياسية و اللاسياسية ، ويمكن وصف علم الاجتماع السياسي أنه نظرية المجتمعات السياسية .

وعندما يتناول علم الاجتماع بعض القضايا السياسية فإن المنهجية تختلف عن تلك التي يعتمدها علم السياسة ، ويعتمد في دراسته تأثير العامل السياسي على الحياة السياسية .

ولقد اهتم علم الاجتماع منذ ظهوره بتحليل العمل السياسي وخاصة من ناحية سلوكية والمؤسسات السياسية ، كما اهتم كثير من علماء السياسة حديثاً بدراسة مختلف الجوانب لنظرية العلم الاجتماعي ، ونتيجة لذلك فقد أقر كل من علماء السياسة وعلماء الاجتماع بوجود علم جديد ، هو علم الاجتماع السياسي .

وهناك عدة نقاط اختلاف بين علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي بالرغم من أن كلا العلمين يعالجان السلوك السياسي من خلال النظام الاجتماعي ، فيهتم عالم السياسة بالسلطة وخاصة سلطة الدولة وحجمها والعوامل التي تؤثر على توزيعها والمؤسسات المرتبطة بها ، إلا أن الأمر يختلف نوعاً ما عند عالم الاجتماع حيث يركز على الإشراف والسيطرة الاجتماعية بالإضافة إلى كيفية تحكم القواعد والقيم الاجتماعية في العلاقات بين الوحدات الاجتماعية المختلفة والتي يتألف منها النظام الاجتماعي الأوسع. وإذا كان الاهتمام الأول لعلم الاجتماع هو استقرار المجتمع فإن استقرار نظام سياسي ما هو إلا من اختصاص واهتمام علم الاجتماع السياسي ، وذلك كما يرى لبست Lipset حيث ذكر أن علم الاجتماع السياسي يتسع ليشمل دراسة المؤسسات السياسية وذلك باعتبارها بنى اجتماعية وتؤثر في البنى الاجتماعية اللاسياسية ، ولا يقتصر على دراسة العوامل الاجتماعية التي تؤثر على النظام السياسي. (الأسود ، ١٩٧٢)

ويتناول علم الاجتماع السياسي دراسة الظواهر والنظم ونماذج السلوك السياسي وذلك من خلال علاقتها بالبناء الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع، حيث يعنى بالتفاعلات بين السياسة والبناء الاجتماعي ، ويؤكد علم الاجتماع السياسي أن فهم الحياة السياسية يتم من خلال البناء الاجتماعي والثقافي، ولذلك انصب تركيز علماء الاجتماع السياسي على المسائل التي تربط بين البناء الطبقي والسلوك السياسي والصراعات العنصرية والعمليات السياسية، و كيف يمكن دراسة ظاهرة سياسية - مثل التصويت - بالرجوع إلى عوامل و متغيرات غير سياسية مثل التنشئة الاجتماعية والسياسية والثقافة السياسية السائدة وطبيعة التنظيمات السياسية القائمة.

وتعود نشأة علم الاجتماع السياسي إلى النتائج التي تمخضت عنها

حركة الاصلاح الديني وعن الثورة الصناعية والتي أدت بعد ذلك إلى قيام المجتمع الحديث (محمد ، ب. ت.) ، ولقد ظهر علم الاجتماع السياسي واضحاً وذلك عندما أخذت الأساليب والمفاهيم المختلفة لعلم الاجتماع تركز على دراسة السلوك السياسي والمؤسسات السياسية ، ومن العوامل التي زادت من ظهور علم الاجتماع السياسي ، بروز دول العالم الثالث والمشاكل المختلفة التي ارتبطت بالتنمية والتطوير . (الأسود ، ١٩٧٢)

وينصب الاهتمام الأول لعلم الاجتماع السياسي على كيفية توفير الاستقرار للنظام السياسي والحفاظة عليه وتوفير الظروف الاجتماعية للديمقراطية ، وذلك من خلال الاهتمام ب :-

١) السلوك الانتخابي في الدولة.

٢) عمليات صنع القرار السياسي وتركز القوة الاقتصادية.

٣) ايدولوجية الحركات السياسية وجماعات المصلحة.

٤) الاحزاب السياسية والارتباطات الاجتماعية للسلوك السياسي.

٥) الحكومة ومشكلات البيروقراطية.

٦) الدراسات المقارنة للنظم السياسية.

٧) دراسات التغيير السياسي والتحول الاجتماعي وخاصة في الدول النامية. (محمد ، ب. ت.)

وتعتبر التنشئة السياسية موضوعاً من موضوعات علم الاجتماع السياسي، حيث أن الفهم المشترك للقيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع ، تمثل عماد تماسك وتطور المجتمعات الإنسانية ، وتطبيع سلوك اعضاء المجتمع بطابع معين يجعله مميزاً عن سلوك أعضاء المجتمعات الأخرى، وهي بذلك توحد بين مشاعر واتجاهات أعضاء المجتمع من أجل تحقيق أهداف معينة، ولا يصل الإنسان الى هذا الفهم المشترك بمجرد أن يولد، ولكنه يتم من خلال عملية طويلة وتستمر لتشمل مختلف مراحل حياته.

ومن وجهة نظر علم الاجتماع السياسي فإن عملية التنشئة وما تتضمنه من القيام بدور هام في تشكيل سلوك الفرد بشكل يتوافق مع اهتمامات المجتمع ، وإن وجهة النظر هذه تركز على عوامل التنشئة كالأسرة والمدرسة ومجموعة الرفاق وإلى غير ذلك من العوامل المكوّنة لعملية التنشئة ، حيث أن التواجد والانخراط في مثل هذه الجماعات يحتوي على نوع من الصراع والتغيير كما هو الحال بالنسبة إلى أي نسق اجتماعي آخر.

١١- الجزء الثاني:-

التطور التاريخي لعلم الاجتماع السياسي :-

تعود جذور علم الاجتماع السياسي ودراسة السلوك السياسي إلى ما قبل أرسطو ولكن علم الاجتماع السياسي الحديث بصورته الحالية التي ترتبط بالنظام الاجتماعي الحديث فتعود جذوره إلى الفترة التي بدأ التفريق بين الدولة والمجتمع.

ولقد كان الفكر السياسي الاجتماعي انعكاساً لمتغيرات تاريخية واجتماعية خلال حقبات مختلفة من التاريخ ، فظهرت الاتجاهات الكلاسيكية في الفكر السياسي الاجتماعي من قبل الفلاسفة الاغريق وخاصة انجازات ومساهمات كل من افلاطون وارسطو (سعد ، ١٩٨١) ، فلقد ركز افلاطون على موضوع الامير الذي يستخدم السلطة السياسية لاقامة المدينة الفاضلة ويهتم بنفس الوقت بدراسة تأثير العائلة أو بالأحرى تأثير التربية والتعليم والمستوى الثقافي للأفراد على مختلف أنواع النشاط السياسي (الأسود ، ١٩٧٣) ، أما أرسطو فقد كان يؤمن بأن هناك مسؤولية تقع على الدولة في تحقيق هدفاً أخلاقياً يتمثل

بالارتقاء بأخلاقيات المواطنين، ولقد بنى أرسطو نظريته السياسية على أسس واقعية ، وبشكل يوضح أهمية الترابط بين الظواهر السياسية والاجتماعية ، حيث يجب على رجل السياسة دراسة الطبيعة البشرية ، وأن يتعرف على الأفعال الإنسانية والغايات التي تنطوي عليها. (سعد ، ١٩٨١)

ويعتبر بعض المختصين أن أرسطو هو مؤسس علم الاجتماع السياسي ، فكتابه السياسة يتضمن دراسة علم الاجتماع السياسي بالإضافة إلى الفلسفة السياسية وخاصة فيما يتعلق بدراسته للظروف التي تهيأ الاستقرار للنظام السياسي وذلك من خلال دراسته لبعض القضايا في المجتمعات القائمة آنذاك . (الأسود ، ١٩٧٣)

ولقد عكست النظرية السياسية في الفكر السياسي الاجتماعي اليوناني القديم ، النموذج الذي يجب أن يبنى عليه النظام الاجتماعي داخل وحدة اجتماعية معينة ، حيث نظر لها الفلاسفة اليونانيون واعتبروها أسلوب الحياة المفضل والنموذج الأمثل وهي دولة المدينة ، إلا أن وجهات النظر نحو دولة المدينة اختلفت وذلك حسب الرؤية السياسية والاجتماعية الخاصة بكل مفكر لنمط الحياة في هذا المجتمع.

إن الفكر السياسي الاجتماعي خلال العصر الروماني والعصور الوسطى لم يرتق إلى مكانة أفلاطون وأرسطو (الفلاسفة الاغريق) ، إلا أن مفكري الرومان السياسيين كانوا حملة الفلسفة السياسية الاغريقية ورواد تفسيرها ونشرها في مختلف انحاء العالم. ولقد كان الفكر السياسي الروماني يمثل انعكاساً مباشراً للنظمية السياسية المتتابة بما تضمنته من تجارب وممارسات وتفاعل أحداث ، وخاصة التجربة الواقعية المادية التي عاشتها الامبراطورية الرومانية، ولهذا دعت الامبراطورية الى سيادة القانون لتثبيت أركانها وذلك في فترة

ازدهارها والدعوة إلى العالمية والحاجة إلى مجتمع إنساني شامل وذلك حتى يكون بإمكان الامبراطورية من تحقيق نوع من التماسك الداخلي لمختلف الجنسيات التي تتجمع ضمن رعايتها ، وعندما أخذ النظام الاجتماعي في الامبراطورية بالتفكك والانحيار، تمثل الفكر السياسي الاجتماعي بالدعوة إلى نبذ الفساد الذي أصاب أنظمة الحكم المختلفة ، وكيف الطريق إلى خلاص المجتمع وذلك من خلال اللجوء إلى العقيدة الروحية ، التي تم التركيز عليها بظهور المسيحية (محمد ب. ت.) حيث يعتبر كتاب "مدينة الله" أول بحث كبير في علم الاجتماع السياسي بعد كتابات " افلاطون " و"أرسطو" ، حيث يميز القديس "اغسطين" بين مدينة الإنسان بما فيها من نوازع دنيوية ومدينة الله التي تتضمن الإخلاص في حب الله ، ويرى القديس "اغسطين" أن تحقيق العدالة بين الأفراد هو سبب وجود السلطة السياسية حيث كانت معظم الأفكار السياسية وخاصة المتمثلة بكتابات القديس "اغسطين" والقديس "توما الاكويني" ، تعكس نقداً للعالم الواقعي ، وأن الفكر السياسي يجب ان ينصب على الجانب الروحي للإنسان لانه منبع الفضيلة ، وإن الكنيسة هي التي ستقوم بحماية هذا الجانب وليس الدولة لأن دورها محدود وقد أثرت هذه الأفكار على اتجاهات الفكر السياسي الغربي في المراحل اللاحقة.

أما بالنسبة لإسهام المسلمين في الفكر السياسي الاجتماعي ، فقد حمل الإسلام نظاماً سياسياً واجتماعياً متكاملأً وباعتماد الدولة الإسلامية على المنهج المنبثق عن القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة ، الأمر الذي أدى إلى وجود فكر سياسي اجتماعي في قمة النضوج وخاصة ما تمثل في مقدمة ابن خلدون من نظرية كلية شاملة لقضايا العمران البشري والاجتماع الإنساني ، حيث اعتمدت آراؤه السياسية وتحليلاته للعلاقة بين الدولة والمجتمع

على بيانات تاريخية ، ودينية وجغرافية توصل إليها من خلال ثقافته الواقعية الواسعة التي توصل إليها بفعل رحلاته المختلفة وتجاربه ومعايشته لمختلف الجماعات والمجتمعات ، ولقد أكد على أن المجتمع يمثل ضرورة اجتماعية للبقاء والاستمرار ، وإذا تأسس المجتمع على أساس التعاون بين أفراد ، لتوفير متطلبات البقاء، فإن هذا يتطلب وجود نظام سياسي تتوافر له القوة والسلطة والسيادة ، وفيما يختص بالسلطة السياسية فيرى ابن خلدون أن الانسان ملزم بإنشاء علاقات اجتماعية مع الأفراد ، ولا يمكن المحافظة على هذه العلاقات إلا بخضوع الأفراد الى سلطة سياسية.

(الأسود ، ١٩٧٣)

ويؤكد ابن خلدون على أن الدولة والمجتمع متلازمان في الوقوع وجوداً وعدمياً ، وهذه العلاقة المتلازمة توضح من خلالها مدى أهمية البعد السياسي في تأسيس واقامة النظام الاجتماعي واستقراره. ولكي يقوم النظام السياسي بأعماله في ادارة شؤون المجتمع فإن هذا يتطلب وجود رابطة اجتماعية قوية وذلك وفق رأي ابن خلدون ، حيث تحمي هذه صلة القرابة أركان النظام السياسي، وتعتبر رابطة الدم والقربى هي أقوى صور هذه الروابط ، ويصف ابن خلدون لتوضيح وجهة نظر القوة الكامنة في العصبية، بأنها عماد النظام السياسي ، وفي حالة استقرار الدولة فإنها تتطور وتتخلى تدريجياً عن العصبية لتنشأ في مناخ الحضارة، وتتفاعل الدولة مع النظام الاجتماعي الذي يتكون في الأطوار الأولى للدولة المتطورة ولكنها لا تتخلى كلياً عن العصبية ، ثم بحث ابن خلدون في الأطوار المختلفة للدولة . ويستنتج مما سبق أن ما يصيب الدولة من خلل وانحلال فهذا يرجع الى التغيرات التي تصيب النظام الاجتماعي.

أما بالنسبة لاسهامات " ابن الازرق " فقد قام بتنظيم وترتيب أفكار

ابن خلدون ولكنه اضاف الكثير وخاصة فيما يتعلق بدراسة أنماط السلوك السياسي.

لقد اصبحت السياسة بعد نشوء الدولة الحديثة تعتمد على العقلانية في معالجتها للوقائع والمؤسسات السياسية حيث نشأت في هذه الفترة التاريخية - القرن السادس عشر - المدن الكبرى وتطورت المجتمعات والمدن وتطور الصناعة ، كـل ذلك ادى الى وجود مشاكل وعلاقات اجتماعية جديدة ومن بينها المشاكل السياسية وفيما يتعلق باتجاهات النظرية السياسية الاجتماعية التي سادت عصر النهضة، وخاصة كل من " ميكافيلي " و "جان بودان " ورواد العقد الاجتماعي ، " هوبز " و " لوك " و "روسو" بالإضافة الى فلسفة "هيجل" السياسية ، فقد كان لها أثر كبير على تطوير مضمون علم الاجتماع السياسي ، حيث كانت تمثل المحاور التي دارت حولها المذاهب السياسية الحديثة والتي ظهرت في القرن التاسع عشر، كما كان لوجهات نظر كبار المفكرين أكبر الأثر في بلورة الرؤية الاجتماعية للنظام السياسي وتطوير علم الاجتماع السياسي وذلك في القرن التاسع عشر واولئل القرن الحالي ، وابرز هؤلاء المفكرون كارل ماركس وماكس فيبر. (محمد ، ب.ت.) ولقد مهد ظهور علم الاجتماع الحديث في هذه الحقبة التاريخية لانسلاخ السياسة عن الدراسات الاجتماعية بعد أن تم احتواؤها ضمن علم الاجتماع الحديث ، ولقد كان للإنجازات الكبيرة التي حققها علم الاجتماع تأثيرها الواضح على علم السياسة. (الأسود ، ١٩٧٣)

ولقد كان لأفكار ماركس حول دور السياسة في الحياة الاجتماعية ، أثر في توجيه البحوث في الاجتماع السياسي ، وخاصة دراسات التنشئة السياسية ، والاحزاب السياسية ، وكان من أهم المسائل التي ناقشها ماركس والتي تعتبر محوراً من محاور اهتمامات علم الاجتماع السياسي ، والتي تختص بمصدر الطاعة للنظام السياسي. ولقد

ساهم تصور ماركس في تطور حركة البحث في الاجتماع السياسي بخصوص أهمية الطبقة وأثر ذلك على السلوك السياسي حيث تختلف أهميتها من مجتمع إلى آخر ومن فترة تاريخية إلى أخرى، حيث تضمن هذا البعد أهمية كبيرة في مجالات السلوك الانتخابي، والمشاركة السياسية إلى غير ذلك من المجالات ذات الصلة.

كما كانت اسهامات ماكس فيبر كبيرة وخاصة فيما يتعلق ببحث المتغيرات المؤثرة في الاتجاهات السياسية والسلوك السياسي، والأحزاب السياسية، ومن الجوانب العديدة للالتقاء بين ماركس وفيبر أن كليهما يتفقان على أن النظامين السياسي والاجتماعي يتبادلان التأثير والتأثر.

ومن خلال ما تقدم من عرض لتطور علم الاجتماع السياسي، فإن ذلك يؤدي إلى مزيد من التعرف على طبيعة العلاقة بين النظام الاجتماعي والنظام السياسي وأوجه التفاعل بينهما، ويتميز علم الاجتماع السياسي من ناحية تضمنه لرؤى متعددة للعلاقة بين السياسة والمجتمع. (محمد، ب.ت.) ويعتبر علم الاجتماع السياسي حلقة وصل بين علم الاجتماع وعلم السياسة وخاصة بعد أن تحدد مجال واختصاص كل من العلمين. (الأسود، ١٩٧٣)

إلا أن هناك فروقاً بين علم السياسة وعلم الاجتماع، حيث يتناول علم السياسة السلوك السياسي للفرد بما في ذلك التصويت، المشاركة، المواقف، وعملية التسييس والأشكال الرسمية للأنظمة السياسية والمؤسسات السياسية وذلك بشكل أكبر من علم الاجتماع الذي يميل إلى التركيز على التغير الاجتماعي السياسي، الدولة والايديولوجية.

وقد كان لهذه الفروق انعكاس كبير على توجهات أصحاب النظريات الاجتماعية السياسية وذلك أمثال ماركس، فيبر، ميشلز، حيث انصب تركيزهم على قضايا كلية تتضمن الموارد والتأثيرات التي تتعلق

بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كالأسمالية ،تقسيم العمل، النهوض بالدولة ، ولقد كان لهذه التصنيفات الاجتماعية والقواعد الاقتصادية تأثير كبير على المؤسسات السياسية ، حيث أدى ربط هذه العناصر وتفاعلها الى ظهور مفاهيم مهمة كالطبقة ، والنخبة ، والبيروقراطية بينما ركز علماء الاجتماع السياسي في الولايات المتحدة على القضايا الجزئية حيث تركزت أبحاثهم على المواطن العادي والتأثيرات التي تمس سلوكه الانتخابي ومشاركته السياسية ،وذلك من خلال ما ابتدعوه من وسائل للملاحظة ودراسة القضايا السابقة. (King ,1968)

III-الجزء الثالث:-

أهمية عملية التسييس الاجتماعي:-

تعتبر عملية التسييس الاجتماعي من المواضيع الرئيسية لعلم الاجتماع السياسي ، حيث تنبع أهميتها كونها تساعد على فهم الاختلافات في السلوك السياسي بين الأفراد والجماعات علي الرغم من تعرضهم لنفس الثقافة السياسية ، وتعتبر عملية التسييس الاجتماعي وسيلة مهمة للحفاظ على النظام السياسي واستقراره واستمراره في السلطة وذلك يتحقق من خلال معرفة لماذا يطيع الفرد السلطة؟ وكيف وما هي الدوافع لذلك؟(الدجاني ، ١٩٨٦) وهذا ما دارت حوله معظم النظريات السياسية الاجتماعية والتي تم عرض موجز لأهمها.

وتعتبر عملية التسييس الاجتماعي عملية مثمرة وذلك في حالة تضمنها لمشاركة المصلحة العامة في أمورهم السياسية العامة وذلك بعد تقديم وتوفير الفرص المناسبة لذلك. (Mackinnon , 1973)

يتطلب الأثر العميق للسياسة على المواطن أن يكون له دور في عملية اتخاذ القرار السياسي ، وحتى يقوم بممارسة هذا الدور السياسي فلا بد من معرفة وافية وفهم وإدراك لسياسة بلده والمبادئ التي تقوم عليها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، وبهذه المشاركة من قبل المواطنين يتحقق الضمان لتطبيق السياسات السليمة والقرارات والابتعاد عن أية مشاكل أو أخطاء بقدر ما هو ممكن.

ويتم تحقيق اشباع لحافـز ترتبط جذوره بدوافع متعلقة بحياة الإنسان ومعيشتـه وأمنه واستقراره ، وإذا لم يتم اشباع هذا الحافـز بشكل طبيعي من خلال العمل السياسي العلني والشرعي ، فسيتم اللجوء إلى اشباع هذا الحافـز بطرق غير طبيعية. وهذه المشاركة السياسية تتطلب تنمية المواطن حتى يقوم بدوره السياسي بوعي ومسؤولية ، وهذا يتم من خلال عملية التنشئة السياسية والتي من خلالها يتم إعداد المواطن سياسياً.

لقد ازدادت في العقود الأخيرة أهمية التنشئة السياسية وذلك لأهمية تأثيرها على حياة المواطن العادية ، فالمواطن العادي يحتاج إلى المعلومات التي توضح حقوقه وواجباته ، ومعلومات عامة متعلقة بالدولة وسلطاتها ومسؤولية كسل سلطة ، وذلك لأن الثقافة السياسية تبني على هذه المعلومات ، حتى يتمكن الفرد من اتخاذ القرار السليم في المواقف التي تتطلب ذلك ، كممارسة الحق الانتخابي في الانتخابات العامة أو الاقتراع على مشروع قرار له أهمية وطنية. وتعتمد أهمية التنشئة السياسية على العوامل التالية:-

١- أصبحت السياسة تؤثر بشكل مباشر على حياة الفرد وأمنه واستقراره بالإضافة إلى دورها الأساسي في استقرار المجتمع وتقدمه ، حيث لم تعد السياسة حكراً على فئة معينة أو طبقة

ما، ولم تعد السياسة تعتبر تسرفاً فكرياً أو هوية اجتماعية.

٢- إن مشاركة المواطنين السياسية والتي تبني على أسس الوعي والمسؤولية تمنع الانحراف ، كما أنها تغذي القيادات الحاكمة وذلك عن طريق ابداء الرأي والمشورة.

٣- إن الدعم الواعي من قبل المواطنين لنظام الحكم ، يؤدي الى استقرار هذه الانظمة وضمان استمرارها لتؤدي وظائفها وأعمالها بكفاية وفعالية.

٤- ترسيخ مبادئ الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية ، وذلك من خلال تنشئة الأفراد على هذه المفاهيم حتي يتم ترجمتها فعلياً في العمل السياسي، ليس من خلال شعارات فارغة بل من خلال سلوك عملي واعٍ (التل ، ١٩٨٧)

عملية التسييس الاجتماعي:-

اطار عام:-

لكل مواطن حق في أن يكون له دور ما في سياسة بلده، وحتى يعرف حقيقة هذا الدور ويمارسه بوعي ومسؤولية، لا بد من تنمية هذا البعد في شخصية الإنسان. (التل ، ١٩٨٧) فما هي الأفكار والمواقف السياسية التي نرغب بتعليمها للأفراد في مجتمع ما؟ أو ماذا يجب أن يعتقد الأفراد حول السياسة؟ هذا ما تتضمنه عملية التسييس الاجتماعي. (Allmer , 1972)

لقد وصف أرسطو الإنسان بأنه كائن سياسي ولكنه لا يولد سياسياً، وقد يولد طفل في مكان ما، وبعد سنوات معينة، (الدجاني ، ١٩٨٦) ومن خلال التربية السياسية أو التنشئة السياسية يصبح الفرد قادراً على معرفة حقوقه وممارساً لواجباته بكل وعي ومسؤولية، (التل ، ١٩٨٧) حيث يكون الفرد خلال هذه السنوات قد اكتسب أفكاراً سياسية من البيئة المحيطة به أثرت على آرائه ومفاهيمه ومواقفه وشخصيته السياسية، وهذه العملية التي يمر بها الإنسان والتي تجعل منه كائناً سياسياً يطلق عليها مصطلح التسييس الاجتماعي، وهذا المصطلح كما نرى عبارة عن دمج بين عملية التأهيل والتكيف الاجتماعي والتي تتضمن رعاية نضوج الطفل ليصبح عضواً فعالاً في مجتمعه بحيث يتمكن من التعامل والتفاهم مع الآخرين وذلك من خلال تعرفه على الكثير من الأشياء وتعلمه على كَثِير من المبادئ والأصول والقواعد التي يجب أن يراعيها ويتحرك ضمن أطوارها حتى يتوافق ويتكيف سلوكه مع ثقافة المجتمع، وبهذا يعتبر الفرد مؤهلاً اجتماعياً. (الدجاني ، ١٩٨٦)

وعندما يتم دمج التأهيل الاجتماعي مع عملية التنشئة السياسية على أساس أن عملية التنشئة لا تقوم إلا في وسط اجتماعي وإن عملية التنشئة الاجتماعية لها دور في بناء الأمة، حيث تنتقل عملية بناء شخصية الفرد إلى بناء الأمة التي تقوم أساساً على بناء المواطن، ولما كان مفهوم التنشئة مرتبط بالعلوم الاجتماعية فإن بناء الأمم مرتبط بالمفهوم السياسي وهنا يتضح التقاء الاجتماع بالسياسة، (ظاهر، ١٩٨٥) وهذا النوع من التأهيل الاجتماعي الذي يختص بالتنشئة السياسية يسمى التسييس الاجتماعي Political Socialization وتعني عملية التسييس الاجتماعي: العمليات التي يكتسب من خلالها الفرد اتجاهاته وقيمه وأفكاره وتقديراته للعالم السياسي، (Dawson et al, 1977) وتقييمه الخاص به، ومن خلال هذه العملية يتعرض الفرد للقيم والثقافة السائدة في مجتمعه فيتأثر بها ويخضع لها. (الدجاني، ١٩٨٦)

وهي عبارة عن عملية تفاعل بين المواطن الذي يتم تسييسه وبين المؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية المحيطة به، لينتج عن هذه العملية مجموعة من المبادئ والمفاهيم والآراء والمشاعر نحو النظام السياسي وخصائصه ووظائفه وتساعد عملية التسييس الاجتماعي على استقرار المجتمع واستمرار نظامه، ويظهر الأثر الذي تتطوره اتجاهات الأطفال نحو النظام السياسي فإنهم يبدون مشاعر إيجابية لهذا النظام، أما إذا قاموا بتطوير مشاعر سلبية نحو النظام فسيكونون مشاعر عدائية نحو النظام. وتتركز عملية التسييس الاجتماعي على الأساس الفلسفي للدولة ونظام الحكم فيها، حيث تهدف عملية التسييس الاجتماعي إلى ما يلي:-

(١) تحقيق الولاء والانتماء والاعتزاز بالأمة وعقيدتها والاعتزاز بالوطن أرضاً وشعباً ونظاماً.

(٢) احترام دستور الدولة والالتزام بالقوانين والإنظمة.

٣) الالتزام بمبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

٤) التحرر من التعصب والتمييز بجميع أنواعها الطائفية والمذهبية والعرقية والاقليمية.

٥) تكوين الثقافة السياسية المناسبة ليتمكن المواطن من معرفة وممارسة دوره السياسي بوعي ومسؤولية.

٦) الايمان بالمنهج العلمي كوسيلة لمعالجة قضايا الانسان والمجتمع السياسية على المستوى الوطني والقومي والعالمي. (التل ، ١٩٨٧)

٧) أداة لتطوير ودعم النظام السياسي ، من خلال توفير وتطوير القيم السياسية الملائمة لاستمرار النظام السياسي. (محمد ، ب.ت.)

ويتضمن مفهوم التسييس الاجتماعي وصف لما يتم تعلمه بخصوص الحياة السياسية ومن قبل من وبأي مرحلة من مراحل الحياة وتحت أي ظروف مكتسبة وبأية مؤثرات بالنسبة للأفراد والنظام السياسي، ولقد تم بحث مفهوم التسييس الاجتماعي من قبل علماء السياسة وذلك من أجل فهم للموارد التي ترد الى الفرد من أجل تقديم الدعم للنظام السياسي كما تم بحث موضوع التسييس الاجتماعي من قبل علماء النفس والاجتماع وذلك بهدف ايجاد العناصر المشتركة في تطوير المواقف تجاه النظامين الاجتماعي والسياسي . (- , International Studies)

ويفرق Greenstein بين تفسيرين لمفهوم التسييس الاجتماعي، الاول: هو عبارة عن عملية نقل متعمد لمعلومات سياسية وقيم وتجارب من قبل مختصين لعمل ذلك، وذلك حسب ما تمليه عليه مسؤولياتهم أما التفسير الثاني فمعناه أوسع حيث يتضمن التعليم بكافة ابعاده الرسمية وغير الرسمية، المتعمدة أو غير المخططة في كل مرحلة من مراحل الحياة بحيث يتضمن بالإضافة الى التعليم السياسي، تعليم مختلف نوعياً ولكنه يؤثر على طبيعة السلوك السياسي. (Stacey , 1978)

وتتضمن عملية التسييس الاجتماعي تفسيرات عن الاختلافات بين

تفكير الأفراد وشعورهم نحو السياسة، ولماذا ضمن الدولة الواحدة تختلف الجماعات من حيث أفكارهم السياسية. (Kavangh , 1972) فبعض الأفراد لديهم احساس قوي بالولاء والانتماء والمشاركة الايجابية الفعالة في الحياة السياسية كالحرص على القيام بالواجب الانتخابي الى غير ذلك من الطرق المختلفة التي تعبر عن اندماجهم السياسي ، بينما البعض الآخر يتخذ موقفاً سلبياً من الأنشطة السياسية بشكل عام.

وتسهم عملية التسييس الاجتماعي في تكوين الذات السياسية والتي تعتمد في تشكيلها على عدة عوامل اهمها :- النظام السياسي من حيث الشكل والوظائف ، أنواع الخبرات والعلاقات التي يكونها الفرد مع الآخرين ، الحاجات الشخصية والقدرات والمهارات الخاصة ، وتعتبر عملية التسييس الاجتماعي مسؤولة عن تكوين النضج السياسي فيما بعد ، ومن خلال ظاهرة النضج السياسي يمكن التفريق بين مختلف التوجهات السياسية التي يكتسبها المواطنون من خلال عملية التنشئة السياسية ، فهناك أولاً العواطف السياسية الأساسية والتي هي في مجملها عبارة عن مجموعة الولاءات والانتماءات التي يكونها الأفراد ، وهناك مجموعة المعرفة والتقويمات التي يطورها الفرد عن النظام السياسي وطبيعته ، وما ينطوي على ذلك من فهم للحقوق والواجبات والتعرف على دور الأحزاب السياسية ، وهناك ثالثاً توجهات يكونها الأفراد نحو أحداث وموضوعات سياسية معينة ، وتكون غالباً استجابات للأحداث السياسية . (محمد ، ب.ت.)

ولقد بدأت دراسة التنشئة السياسية مع بداية ظهور النظريات السياسية فقد ركز أفلاطون في جمهوريته على أهمية تعلم أولاد المواطنين، كما بحث أرسطو في طبيعة التعليم الهادف للأولاد والذي يتلاءم مع طبيعة الدولة، وأكد بودان أن الأطفال يصعب عليهم اطاعة السلطة الحاكمة ما لم يتعلموا خشية الله من آبائهم، ولكن الباحثين قديماً وحديثاً لم يتمكنوا من وضع نظرية كاملة لعملية التنشئة السياسية، بل

اقتصر الأمر على عدد من المبادئ والأفكار التي قد تخدم عملية التسييس الاجتماعي. (ظاهر، ١٩٨٥)

ولقد ساهمت عوامل خاصة في تطوير العمل السياسي والوعي السياسي الأمر الذي أثر على التنشئة السياسية، ولكن كان هذا التأثير بدرجات متفاوتة نظراً لاختلاف الظروف والمجتمعات الانسانية وأهم هذه العوامل هي:-

١) الثورات التي قامت في كثير من دول العالم كالثورة الفرنسية والاميركية والبلشفية والتي لعبت دوراً مهماً في تطوير الوعي والعمل السياسيين ، وقد كان لبعض هذه الثورات تأثير يتجاوز حدود البلدان التي اقيمت فيها وخاصة الثورات الاجتماعية التي حدثت بعد منتصف القرن الثامن عشر والتي نتج عنها أهمية دور الفرد في القرار السياسي المتعلق بحياته وحياة مجتمعه. (التل ، ١٩٨٧)

إن جذور مفهوم التسييس الاجتماعي ترجع الى الثورات الاجتماعية في القرن الثامن عشر حيث أصبح المواطن أكثر من مجرد ظل على الساحة السياسية، ومع نشوء حركة التصنيع في النظام الاقتصادي وانتشار الديمقراطية، أدرك أصحاب النظريات الاجتماعية انه من الضرورة الانتباه الى كيف يفكر رجل الشارع وما هي طبيعة هذه الافكار، فلقد ذكر روسو من خلال ملاحظته كيف يصبح المواطن مدركاً لأموره العامة ومن خلال أي عمليات وأية عواقب تصبغ العادات السياسية محفوظة في قلوب المواطنين، لقد كانت هذه الاسئلة غبارة عن جوهر عملية أو نظرية التسييس الاجتماعي التي تضمنت بأن الإنسان ينضج سياسياً كما ينضج من ناحية بيولوجية واجتماعية، حيث يبدأ باكتساب قيم سياسية ومعتقدات وأفكار في مرحلة مبكرة من حياته، حيث يتم تسييسه اجتماعياً بتشكيل أفكار سياسية ناتجة عن علاقة الفرد مع النظام السياسي ومع الجماعات والأفراد الذي يكوّنون

جزءاً من هذا النظام، حتى قبل بلوغه سن المراهقة وقبل أن يعطى مكانته القانونية كمواطن. (Dawson et al , 1977)

(٢) النضال من أجل الاستقلال والتحرر الوطني في البلدان التي خضعت لوطاة الاستعمار الأجنبي، حيث ساهم في تطوير العمل السياسي في تلك البلدان وذلك من خلال ما شهدته من نشأة وتطور المدارس الفكرية السياسية والتنظيمات السياسية.

(٣) النضال من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، حيث أدت إلى تطوير الوعي السياسي للمواطنين في معظم دول العالم، وخاصة دول العالم الثالث.

(٤) التطور الثقافي والاجتماعي والتربوي والذي أدى إلى زيادة اهتمام المواطنين بالسياسة والعمل السياسي وذلك منطلق ربط السياسة وعلاقتها بقضايا المواطنين ومشاكل المجتمع.

(٥) التطور في الفكر السياسي وخاصة ببعديه الاقتصادي والاجتماعي، فلقد شهد العالم منذ بداية هذا القرن الحالي ظهور تيارات سياسية عالمية - تيار اشتراكي ، ليبرالي إلى غير ذلك - لعبت دوراً مهماً في تطوير العمل والوعي السياسيين في مختلف أقطار العالم.

(٦) تطور سلطة الدولة واتساع مجال مسؤولياتها حيث أصبحت الدولة الحديثة مسؤولة عن كل ما يتعلق بحياة المواطن، وانعكس ذلك على اهتمام المواطن المتزايد بالسياسة.

(٧) تطور العلاقات الدولية بحيث أصبحت هذه العلاقات معقدة ومتداخلة وأصبحت تؤثر على مختلف فئات المواطنين بشكل ينعكس على حياتهم وأمنهم واستقرارهم. (التل ، ١٩٨٧)

ولقد تم في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن التركيز على دراسة قضية التثقيف السياسي القومي والوطني، أما في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، فلقد تم التركيز على الاهتمام بالأطفال

ونموهم السياسي وفي هذه الفترة تحديداً ظهر مصطلح التسييس الاجتماعي وأخذ بارساء قواعده وتنشط البحوث حوله. (ظاهر ، ١٩٨٥)

انبثق مفهوم التسييس الاجتماعي عن حقول دراسية متعددة حيث استقطب هذا المفهوم اهتمام الكثير من الكتاب والباحثين في دول متعددة ولكن بشكل رئيسي في الولايات المتحدة. (Stacey , 1978)

وتعتبر عملية التسييس الاجتماعي إحدى وسائل الاتصال بين الثقافة السياسية وبين الفرد، فمن خلال الثقافة السياسية تنخرط الجماعات والأفراد في عملية التسييس الاجتماعي وذلك حسب الأوضاع السياسية السائدة، فكلما اتسعت دائرة التعليم والتثقيف السياسي، كلما ساعدت على التأثير على قرارات سياسية كالمشاركة مثلاً. (Pranger , 1968) كما أن عملية التسييس الاجتماعي هي عبارة عن عملية اجتماعية عالمية، حيث أن كافة المجتمعات سواء كانت ديمقراطية أو دكتاتورية مرتبطة بنقل التوجهات السياسية لمجتمعاتها عبر الأجيال. (Heater , 1969)

ولكن مضمون عملية التسييس الاجتماعي تختلف من بلد لآخر، ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى، ومن مرحلة تاريخية معينة إلى مرحلة تاريخية أخرى. (Stacey , 1978)

ويمكن من خلال ما سبق، استعراض العناصر الأساسية التي يتضمنها مفهوم التنشئة السياسية بما يلي:-

- ١) تعتبر عملية التنشئة السياسية أساساً عملية تعليمية.
- ٢) يشمل هذا التعليم القيم والاتجاهات السياسية والقيم الاجتماعية ذات الدلالة السياسية.
- ٣) التنشئة السياسية عملية مستمرة يتعرض لها الفرد داخل المجتمع السياسي إذ أن نتائجها وخبراتها تحدد سلوكه السياسي.
- ٤) تقوم التنشئة السياسية بثلاثة أدوار: نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال، خلق ثقافة سياسية جديدة، تغيير أو إعادة تكوين الثقافة السياسية

السائدة. (امين ، ١٩٩١)

وتتميز عملية التسييس الاجتماعي في المجتمعات الغربية الديمقراطية بخصائص مشتركة بين هذه المجتمعات بالرغم من أن الاختلافات المتعلقة بتنشئة الطفل، المدرسة، الاتصالات، علاقات الزمالة، الأنظمة السياسية والمؤسسات. (- International Studies)

إن معظم المحاولات التي جرت لدراسة التسييس الاجتماعي كانت حول تطوير مفاهيم محتوى وشروط التعليم السياسي، وكانت أهم هذه الدراسات التي أجريت في هذا المجال من قبل Almond & Verba ، حيث تنبأ كل منهما بأن ثقافة العالم السياسية التي ستسود مستقبلاً ستركز على المواطن العادي ومشاركته السياسية وعليه فإن الإيمان بالنظام الديمقراطي يجب أن ينتقل من الدول الغربية إلى الدول الأخرى، (Heater ، 1969) وتتضمن عملية التسييس الاجتماعي قضايا التعليم السياسي، فماذا يتعلم؟ وكيف يتعلم؟ ومن يتعلم ولمن؟ وتحت أي ظروف؟ وماهي نتائج هذا التعلم؟ وهذه القضايا تشكل صميم دراسة التنشئة السياسية. (ظاهر ، ١٩٨٥)

عوامل التسييس الاجتماعي:-

سيتم استعراض عناصر أو عوامل التسييس الاجتماعي، حيث يتلقى الفرد منذ صغره التعليم السياسي من خلال عدد من العوامل الاجتماعية ، ولقد حدد الباحثون في مجال التسييس الاجتماعي عدداً من العناصر التي تحدث تطوير في مختلف نواحي حياة الفرد وخاصة الناحية السياسية بحيث تؤدي بالنتيجة إلى دمج آراء المواطن وقيمه ومعتقداته وأنماط سلوكه السياسي مع البيئة السياسية التي يعيش بمحيطها، وتتألف هذه العوامل من: (الدجاني ، ١٩٨٦)

(١) الأسرة

٢) المدرسة

٣) الزمرة أو مجموعة الرفاق

٤) المؤسسات الدينية والاجتماعية

٥) الأحزاب

٦) وسائل الإعلام

وسيتم بحث هذه العوامل بشيء من التفصيل وكل على حدة.

أولاً: الأسرة:-

تعتبر الأسرة من أهم وسائل التنشئة السياسية، حيث تلعب العائلة دوراً أساسياً وفعالاً في تعلم الطفل قيم المجتمع و الروابط الاجتماعية هذا بالإضافة الى مساهمتها في تطوير شخصية الفرد وبخاصة في مراحل حياته الأولى، ويتعلم الابناء من آبائهم كيفية معاملة الآخرين وما هي انماط السلوك التي يجب العمل ضمن إطارها، كما يظهر تأثير العائلة كمؤسسة هامة في المجتمع، حيث تؤدي الى تماسك أفراد المجتمع عن طريق تماسك أفرادها. (ظاهر ، ١٩٨٥) ولقد كانت العائلة تتولى مسؤولية الإشراف على التربية، لأنها كانت اداة التربية الرئيسية، و الأسرة تمثل الوسط التربوي الأول للناشئ، حيث يقضي الناشئ بين اعضاء اسرته سنوات تكوينه الأساسية والتي تزرع فيها بذور ومعالج وسمات وصفات شخصيته، حيث يتلقى الناشئ من والديه وأخوته دروسه الأولى في أسلوب الحياة ومن خلال أساليب وطرق عديدة كالمشاهدة والمحاكاة والتقليد. (التل ، ١٩٨٧)

إن كثيراً من الباحثين في عملية التسييس الاجتماعي يعتبرون الأبوين القوة الرئيسية في عملية التسييس الاجتماعي، وذلك لأن الآباء يقومون بنقل المعتقدات والمواقف والقيم السياسية وتوجهاتهم الحزبية الى

أبنائهم، حيث يوجد هناك تشابه كبير في الأفكار والآراء السياسية بين الآباء والأبناء، (Stacey , 1978) ويبيدي الأهل عناية خاصة بالتربية الخلقية والدينية والاجتماعية ولكنهم لا يبذلون نفس الاهتمام بتربيتهم من ناحية سياسية، (الدجاني ، ١٩٨٦) حيث إن التأثير السياسي للوالدين على أبنائهم يكون قوياً في حالة توافر الاهتمام السياسي الكبير للوالدين. (Stacey , 1978)

يكون النشئ احساساته الأولية من خلال الأسرة والتي يستمر تأثيرها لفترة طويلة والتي تتكون من خلال علاقات الطفل مع الأشخاص المحيطين به، (Heater , 1969) حيث يتوجه الطفل الى الوالدين والأخوة الكبار لتلبية حاجاته الأساسية ويتقبل سلوكهم بحيث يجعله مثلاً له ، وذلك من خلال التعليقات والمناقشات التي يسمعها الناشئ والمواقف التي يشاهدها، (التل ، ١٩٨٧) ولقد وجد الباحثون في هذا المجال أن هناك علاقة وطيدة بين ممارسات الطفل أثناء تربيته وبين تكوين نظرة ايجابية أو سلبية تجاه النظام السياسي وذلك وفق طبيعة تربية الطفل ، حيث وجد كل من Almond & Verba أن مشاركة النشئ في عملية صنع القرار الخاصة بالعائلة لها تأثير على توجهاته السياسية وآرائه وخاصة حول عمل النظام السياسي. (Heater , 1969)

إن معظم المتغيرات المهمة في عملية التسييس الاجتماعي تتأسس من قبل الأسرة، حيث يبدأ الطفل بالتعرف على عالمه السياسي قبل بلوغه سن المدرسة وحتى بعد ذهابه الى المدرسة فإنه يقضي معظم ساعات يومه مع الأسرة، وبهذا فإن المجال مفتوح أمام الأسرة لتوجيه الطفل الى أفكارها ومعتقداتها السياسية دون قيود أو محددات. (Jennings , 1974)

وتبدأ في هذه المرحلة عملية الارتباط بالامة وتولد المشاعر تجاه رموز مهمة مثل العلم، وصور رؤساء الدول. إن هذه النظرة نحو الامة والرموز السياسية تكون بشكل أساسي عاطفية المحتوى حيث يفتقد النشئ الى

المعلومات ،حيث إن التوجهات السياسية المبكرة يتم ربطها بالمشاعر الدينية.(Dawson et al , 1977) حيث تندمج في مخيلة النشئ الرموز الدينية مع الرموز الوطنية ، ويتم ذلك بعد تعرف الطفل على رموز السلطة السياسية من خلال ربطه للسلطة السائدة في أسرته والمتمثلة بسلطة الأب ، (Kavangh , 1972) وهناك اعتقاد سائد منذ عصر كونفوشيوس بأن مشاعر التقدير نحو سلطة الأسرة تؤدي بالتدريج الى تحويل الاهتمام الى سلطة أخرى في المجتمع متمثلة بالسلطة السياسية.(Stacey , 1978)
وتعتبر الأسرة مؤسسة رئيسية في إعداد الناس لأسلوب حياتهم السياسية،حيث يعتقد كثير من الباحثين أن هذا الإعداد يتم حتى قبل أن يكبر الناشئ ويفكر بطبيعة العمليات السياسية والمؤسسات التي سيكون له اتصال بها.(Allmer , 1972)

يتضح مما سبق مدى أهمية دور الأسرة في عملية التسييس الاجتماعي ولكن هل يعرف الأهل ما هي الأفكار السياسية عند أبنائهم؟ أو هل يعرفون مدى تطور أفكارهم السياسية؟ مثل هذه الاسئلة لم يتم بحثها ومع ذلك فإنها تشير الى الأهمية الكبيرة لنوعية تأثير الأسرة على الأفكار السياسية لأبنائهم وخاصة قبل بلوغهم مرحلة النضج.

ومن المواقف السياسية التي يركز عليها الأهل طاعة القانون والولاء للوطن،أما القضايا الأخرى فيتم التركيز عليها بشكل نسبي،فبالنسبة للتوجهات الحزبية لا يعطيها الأهل نفس الاهتمام للقضايا الأساسية، لأنهم يفترضون أن أبناءهم لديهم نفس الاهتمامات الحزبية.(Jennings , 1974)
هذا إن وجدت هذه الاهتمامات في العائلة.

إن المواقف السياسية التي يكتسبها الفرد من قبل والديه يتم تغييرها ولكن ببطء شديد، (Casltes , 1971)ومعظم هذه المواقف والاتجاهات والتي تتشكل في مرحلة الطفولة تعتبر ايجابية،حيث إن النشئ يتقبلون الحكومات كما هي شرعية ويتقبلون النزاعات السياسية كما هي

شرعية ما دامت هذه النزاعات تتم حسب القواعد والأصول بنظرهم، كما تزداد في هذه المرحلة رغبتهم في ممارسة السياسة بفعالية ولعب دور مهم في عملية صنع القرار، إن هذا الشعور الإيجابي تجاه النظام لا يصاحبه معلومات عن النظام، حيث إنهم يفتقدون إلى المعلومات الوافية عن أمور مثل أدوار القادة السياسيين والمؤسسات السياسية والأحزاب حتى يبلغوا مرحلة النضج، وكما ذكر كل من Easten&Dennis بأن الطفل يتعلم كيف يحترم الحكومة قبل أن يعترف ما هي الحكومة، وعندما يبلغ مرحلة النضج تتكون لديه صورة واضحة عن النظام السياسي ولكن حسب رأي الباحثين فإن توجه الأفراد نحو الحكومة وشرعيتها قلما يتغير عندما يبلغ الفرد مرحلة النضج، وعندما يتعلم الفرد في مرحلة مبكرة من حياته ويكون معلومات أولية عن البيئة السياسية المحيطة به، فإن معظم هذه المعلومات والمواقف تتركز حول شخصية أساسية لتلعب دوراً مهماً على المسرح السياسي، وبهذا يتم تبسيط العالم السياسي بالنسبة للنشئ دون أن يتعرض لتعقيداته، وهذه تعتبر خطوة هامة في عملية التسييس الاجتماعي. (Heater , 1969)

وباستطاعة العائلة استمرار تأثيرها على التوجهات الاجتماعية والسياسية للفرد طيلة حياته، حيث إن الروابط العائلية القوية العاطفية بين أفراد العائلة لا تتوقف حتى بعد فترة الطفولة والشباب، وحيث إن العائلة تتميز بطول تأثيرها على توجهات الفرد، فهذا يرجع إلى أنها تلعب دوراً هاماً في تحديد دور عوامل التسييس الأخرى وطبيعتها وكيفية التعرض إليها، (كيفية اختيار الأصدقاء، اختيار المدارس التي سيلتحق بها، طبيعة ونوعية الجماعات التي قد يشارك فيها الفرد)، ولكن في حالة غياب التعليم السياسي في العائلة يفتح المجال أمام عوامل التسييس الأخرى للتأثير على التوجيه السياسي للفرد كالمدارس والأصدقاء وخاصة عندما يكبر الفرد. (Dawson et al , 1977)

ثانياً: المدرسة:

العامل الثاني الرئيسي في عملية التسييس الاجتماعي ويعتبر تأثيرها أكثر قوة في بعض الظروف حيث تنبع أهميتها في أن تأثيرها يتمركز حول أهم سنوات الفرد لتكوين الاتجاهات والقناعات والمفاهيم السياسية، وتلعب المدرسة دوراً هاماً في تعريف الناشئ بعالمه السياسي المحيط به بكافة عناصره وتنظيماته وحقيقة دوره وواجباته نحو هذه المؤسسات والتنظيمات وموقعه في هذا العالم السياسي. (التل ، ١٩٨٧)

وتشارك المدرسة الأسرة في التأثير الكبير على اكتساب الناشئ للمعرفة والمواقف السياسية. (- , International Studies) وتعمل المدرسة على تعميق شعور الانتماء للمجتمع والمساهمة في بناء شخصية الفرد وتثقيفه بالشكل الذي يجعله عضواً مشاركاً في المجتمع. (ظاهر ، ١٩٨٥)

وتسمى المدرسة أداة التربية المقصودة حيث إن الخبرات التربوية التي يتعرض اليها الناشئ في وسط المدرسة عبارة عن خبرات تربوية مقصودة اي انه تم اختيار هذه الخبرات وتنظيمها وفق مبادئ محددة ولتحقيق أهداف معينة (التل ، ١٩٨٧)، وتبدأ المدرسة في معظم المجتمعات من سن الخامسة أو السادسة وتستمر لغاية سبعة عشر أو ثمانية عشر عاماً وبإستثناء فترة الدراسة العليا، وهذه السنوات تمثل مرحلة حرجة في تطوير الشخصية السياسية للفرد. (Dawson et al , 1977) وهذا ما يميز المدرسة عن العوامل الأخرى. (التل ، ١٩٨٧)

وتتمثل الأبعاد الرئيسية للخبرات التربوية المقصودة التي يتعرض لها الناشئ في المدرسة بالمعلم الذي يكون اتصاله مباشراً مع الطلاب الأمر الذي يؤثر على تشكيل اتجاهات الطفل السياسية والاجتماعية، كما أن سلطته تعتبر شبيهة بسلطة الأب في الأسرة ، ويرمز المعلم الى السلطة المتحدثة

في المجتمع، (ظاهر ، ١٩٨٥) حيث إنه بالمعلم الكفيّ تتحقق أهداف التربية تحت اي ظرف وضمن أية إمكانيات. (التل ، ١٩٨٧) ويعتد دور المعلم في كثير من الأحيان خارج المدرسة ليقوم بدور المرشد والمثقف، وعليه فإن له دوراً بالغ الأهمية في عملية التنشئة السياسية (ظاهر ، ١٩٨٥)، ولهذا يعتبر المعلم محور المعرفة والثقافة والسلطة أيضاً في هذا العالم السياسي (التل ، ١٩٨٧) ، حيث يمكن النظر إلى المعلم من خلال ما يحمله من قيم وأراء سياسية معينة أو كمبدع ومكرس لثقافة سياسية جديدة. (Dawson et al , 1977)

وفيما يتعلق بالمناهج الدراسية التي تمثل قلب النظام التربوي والذي يلعب دوراً هاماً في تدعيم القيم الاجتماعية والسياسية في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى المحافظة على التراث الشعبي والوطني (ظاهر ، ١٩٨٥)، حيث أن بعض مناهج اللغة القومية والتاريخ والجغرافيا تتضمن الكثير من مواضيع التنشئة السياسية، ولكن نظراً لأهمية موضوع التنشئة السياسية عمدت الكثير من الدول عند رسمها لسياساتها التربوية إلى جعل منهاج يختص بالتنشئة السياسية، وتزداد أهمية المعرفة والمفاهيم التي تتضمنها هذه المناهج إذا تطابقت مع التوجهات والمفاهيم التي اكتسبها الناشئ مسبقاً ومن قبل أسرته، وهنا تتضح أهمية عملية التوافق بين دوري الأسرة والمدرسة، لكي لا يتعرض الناشئ لأية صراعات بين الاتجاهات التي تحاول الأسرة تنميتها وبين الاتجاهات السياسية التي يتعلمها الناشئ في المدرسة.

كما تسهم النشاطات التربوية واللامنهجية في ازدياد المعرفة السياسية والرغبة في المشاركة السياسية وذلك إذا اتيح للفرد المشاركة في عملية اتخاذ القرار من خلال المشاركة بالنقاشات الصفية، وانتخاب الهيئات الإدارية للجمعيات الطلابية المختلفة، حيث تنمي مثل هذه الأمور مفاهيم ومهارات مرتبطة بالحياة الديمقراطية. (التل ، ١٩٨٧)

إن كافة عناصر الجهاز التعليمي تسهم جميعها في بلورة دور المدرسة

المهم في عملية التسييس الاجتماعي، حيث يتضح هذا الدور من خلال ما تقوم به المدرسة من تعميق الشعور بالولاء الوطني وخاصة للأطفال من خلال تعليمهم الأناشيد الوطنية وتحية العلم وتقديره والتذكير بقصص الأبطال وزيارة المؤسسات السياسية، (ظاهر، ١٩٨٥) حيث تقوم كل دولة بتلقين طلاب مدارسها مبادئها وأفكارها وعقيدتها السياسية، (الدجاني، ١٩٨٦) ولكن لا يقصد من دور المدرسة في تعميق الولاء الوطني، الاعتماد على العاطفة فقط وسحر الألفاظ في تمجيد الوطن، وإنما يقصد به الولاء القائم على فهم لقضايا الوطن الرئيسية وقيمه العليا والمشكلات والأزمات الخطيرة التي تواجهه، (أسعد، ب.ت.) ولكن هذا الأمر لا يتوفر في مدارس العالم العربي، حيث يتم التركيز على نقل صورة مثالية عن عملية الحكم السياسية دون الخوض في تحليل المشكلات الاجتماعية المهمة التي يعاني منها المجتمع، حيث تهدف المدرسة من خلال تعريف النشئ بالنظام السياسي إلى تحقيق المصلحة العامة حيث أنه من مصلحة المواطن أن يتعامل مع الواقع السياسي كما هو. (الدجاني، ١٩٨٦)

ويقع على المدرسة مسؤولية تناقل التراث من جيل إلى آخر، ومن هنا كانت خطورة رسالة المدرسة لسعيها في الحفاظ على الملامح المميزة للأمة. (أسعد، ب.ت.)

إن تأثير المدرسة كعامل من عوامل التسييس الاجتماعي، تزداد قوته وذلك إذا تم أخذ العناصر التالية بعين الاعتبار، وتتألف هذه العناصر من الطبيعة الاجتماعية للقائمين على العملية التعليمية والتكوين الاجتماعي للطلاب ونوعية التعليم والمواد التعليمية والظروف الخاصة بالمكان والوقت، والعلاقة ما بين ما يتلقاه الطلاب في المدرسة وما يتم تطبيقه خارج محيطها. (Stacey, 1978)

وبالرغم من صعوبة التحليل، فإن الباحثين استطاعوا تحديد دور المدرسة في التسييس الاجتماعي بشيء من التفصيل، وذلك بتحديد نوعين لتأثير

المدرسة، النوع الأول يعتبر مباشراً ويتضمن تشجيع الولاء والالتزام بالنظام وذلك من خلال التعليم السياسي والمعلومات السياسية المرتبطة بالنظام وتوفير جو المناقشات لمناقشة القضايا السياسية المختلفة، النوع الثاني يعتبر غير مباشر ، حيث يتضمن التأثيرات التي قد تحدث لتوجهات الطلاب السياسية وذلك حسب طريقة تنظيم المدارس وكيفية اختيار الطلاب ونماذج السلطة التي تعمل من خلالها هذه المدارس.

يعتبر تأثير برامج التعليم من الناحية السياسية أكثر فعالية على الطلاب الذين تبلغ أعمارهم ما بين ٦-١٢ عاماً، (Heater , 1969) وخلال سنوات الطفولة المتأخرة وخاصة بين ٩-١٢ عاماً حيث تأخذ وجهات النظر السياسية بعداً جديداً، وذلك لأن هذه الفترة الأهم للتعليم السياسي، فعندما يصل الناشئ إلى سن العاشرة أو الحادية عشرة ، يبدأ بالتحرك بعيداً عن الاتجاهات الشخصية والعاطفية وذلك لإدراك علاقات وأفكار أكثر تعقيداً، وخاصة ما يتعلق بالمهام المطلوبة لتنفيذ بعض الأدوار السياسية. (Dawson et al , 1977) ولقد اظهرت دراسات كل من Jennings & Niemi أن جزءاً كبيراً من التنشئة السياسية في المدرسة، تحدث خلال سنوات الدراسة الثانوية.

ولقد وجد كثير من الباحثين أن هناك علاقة ايجابية بين ممارسة النشاط السياسي ومدى توفر المعرفة السياسية، حيث تبين أن هناك نسبة كبيرة من الطلاب غير مهتمين بالنشاط السياسي وذلك على الرغم من أن الطلاب هم أكثر فئات المجتمع التي تتلقى التعليم والمعرفة خلال سنوات طويلة من عمرهم. (Stacey , 1978)

يؤثر اختلاف الجنس على مضمون عملية التسييس الاجتماعي خلال سنوات الطفولة، وتلعب المدرسة دوراً فعالاً في عملية تطور الأدوار التقليدية للذكر والأنثى وذلك يتم إما من خلال الكتب المدرسية أو سلوك الهيئة التعليمية أو من قبل المحيط العام، (الدجاني ، ١٩٨٦) ولقد تبين من خلال

عدة دراسات أن الذكور أكثر اهتماماً ونشاطاً بالسياسة وهذه النتائج أكدتها دراسة Greenstein، حيث أن الأطفال الذكور لغاية سن التاسعة يتم توجيههم الى السياسة أكثر من الإناث. (Heater , 1969)

وبالرغم من أهمية دور المدرسة في عملية التسييس الاجتماعي، إلا أن هناك بعض العيوب فيما يتعلق بالتعليم السياسي في بعض الدول الغربية والولايات المتحدة، حيث تعتبر هذه العيوب قاعدة أكثر منها استثناء ومن هذه العيوب ما يلي:-

(١) يركز المعلمون على التعليم الرسمي وفق المناهج المحددة فقط، دون التوجه الى أسباب وتوضيحات الأحداث السياسية التي تحدث في الدولة.

(٢) لا يقوم المعلمون بتشجيع المناقشات المتعلقة بالقضايا السياسية المثيرة للجدل وذلك بطريقة تمكن الطلاب من فهم القيم والمواقف من وجهة نظر الآخرين، حتى يستفيدوا من وجهات نظر الآخرين والتعود على تقبل الأفكار الجديدة والمقترحات.

(٣) التفاعل الصفّي يتوقف عن التعبير الإيجابي لوجهات نظر الطلاب السياسية.

(٤) المناقشات المتعلقة بالأنصليات السياسية يتم تجنبها من قبل المعلمين، حيث يتبنى المعلمون أية وجهة نظر دفاعية عند وجود إي رأي معارض لسياسة الأمر الواقع.

(٥) يطرح المعلمون أفكار متعلقة بالمجتمع وذلك بالتركيز على الفرد دون المصلحة العامة.

(٦) يقوم المعلمون بتشجيع أية أفكار تؤدي إلى طاعة واحترام الوضع القائم والسلطة والقائمين على السلطة السياسية.

(٧) قل ما يقوم المعلمون بتشجيع المناقشات والاقتراحات والمبادرات التي تهدف الى تطوير المسؤولية الشخصية للطالب في الأمور السياسية المهمة والتي تمس حياتهم بغض النظر عن الأمور العادية مثل دفع الضرائب ،

طاعة القانون ، التصويت في الانتخابات ، ولكن يتم التركيز على أن يكون اهتمام الطلاب بشكل فردي وضمن حدود الأسرة دون الانتباه الى المجتمع والمصلحة العامة.

(٨) يعارض المعلمون استخدام أية أساليب فنية تعليمية لبناء فهم يتعلق بالقضايا والأحداث السياسية المعقدة. (Stacey , 1978)

أما بالنسبة لعيوب الجهاز التعليمي في عالمنا العربي ، فتشمل ما يلي:-

- (١) نقص الوعي السياسي لدى بعض المدرسين .
 - (٢) عدم توفر اخصائيين في الشؤون السياسية بالمدرسة.
 - (٣) النقص في فهم بعض المصطلحات السياسية الجديدة.
 - (٤) تكدرس الخطة وتعدد ألوان النشاط بالمدرسة على حساب تعليم النواحي التي تتعلق بالسياسة. (أسعد ، ب.ت.)
- وبعد الإشارة إلى بعض هذه العيوب ، يجب دراستها والعمل على وضع خطط لمعالجتها والحد منها وذلك حتى تمارس المدرسة دورها في عملية التسييس الاجتماعي وبكفاءة عناصرها وعلى نحو إيجابي وفعال.

ثالثاً:الزمرة/مجموعة الرفاق:-

إن مجموعة الرفاق ظاهرة طبيعية في حياة الانسان، تبدأ منذ طفولته وتستمر طيلة حياته ، حيث يجمع بين هذه المجموعة عناصر الود والتعاون والصدقة. (التل ، ١٩٨٧) ويقصد بها تلك المجموعات الرسمية وغير الرسمية التي يستطيع الفرد أن ينضم إليها. (الدجاني ، ١٩٨٦)

وتزداد أهمية الزمرة كلما كبر الأطفال وحصلوا على حرية أكبر من البيت والمدرسة ولذلك تختلف درجة تأثير مجموعة الرفاق من مرحلة الى أخرى، حيث يتأثر الإنسان بآراء وتوجهات مجموعة الرفاق التي

ينتمي إليها ولكن تأثره بمجموعة الرفاق في مرحلة الطفولة يعتبر قليلاً إلا أن الدراسات تشير بأن التزام الطفل برأي رفاقه يزداد خلال مرحلة المدرسة الابتدائية وتزداد تدريجياً حتى تصل إلى قمته عند نهاية هذه المرحلة وبداية المرحلة التي تليها والتي تتمثل بمرحلة الطفولة المتوسطة والتي تتميز بالحساسية العظمى لرأي وقيم مجموعة الرفاق، وقد يفوق تأثير مجموعة الرفاق على الناشئ تأثير الأسرة وتأثير المدرسة في هذه المرحلة والمرحلة التي تليها، حيث تتطور الهوية السياسية لمجموعة الرفاق حتى تصبح في بعض الأحيان وحدة في تنظيم سياسي أو تدعيم توجه تنظيم سياسي معين.

وتعتبر مجموعة الرفاق وسطاً رئيساً من أوسط التربية، لذلك فهي تلعب دوراً مهماً في التنشئة السياسية لا تقل أهميته عن العاملين السابقين (الأسرة، المدرسة) (التل ، ١٩٨٧) ، وفي كثير من الأحيان تصبح مجموعة الرفاق امتداداً للأسرة، حيث تصبح ملجأً مهماً للفرد وبخاصة في مرحلة المراهقة وذلك عند ظهور الحاجة إلى نصيحة ما أو اهتمام لا يحصل عليه في البيت أو المدرسة . (الدجاني ، ١٩٨٦) وتظهر أهمية مجموعة الرفاق في مرحلة النضج، حيث تؤثر على متى وكيف سيتولى الفرد الناضج دوره السياسي وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية ، (Dawson et al 1977) حيث تقوم مجموعة الرفاق بتطوير جوانب معينة من مفاهيم واتجاهات أعضائها بشكل يؤثر على سلوكهم حتى يكون مطابقاً لسلوك المجموعة ومعتقداتها، (التل ، ١٩٨٧) ويتضح من هذا أن مجموعة الرفاق تقوم بتلبية احتياجات العضو وخاصة الشعور بالانتماء وإعطاء الإحساس بالأهمية وتزويده بهوية اجتماعية، وإن دور مجموعة الرفاق في عملية التسييس الاجتماعي تتمثل في قدرتها التأثيرية على الفرد من أجل تبني أفكارها الاجتماعية والالتزام بموقفها السياسي. (الدجاني ، ١٩٨٦)

ويكتسب الفرد في كثير من الأحيان مجموعة رفاق جدد عند التحاقه

بسوق العمل، قد يجمعهم تخصص مهني معين أو مكان عمل واحد، وبوجه عام قد تهتم هذه المجموعة بالسياسة وذلك يتوقف على مدى ارتباط مصالحهم وشؤونهم بمجرياتهما، الأمر الذي يؤدي الى تطویر الاتجاهات السياسية لأفراد هذه المجموعات. (التل ، ١٩٨٧)

رابعاً: المؤسسات الدينية والاجتماعية :-

تسعى المؤسسات الدينية الى اعداد الإنسان دينياً وروحياً، بل وتهدف ايضاً الى تنميته وتطويره بحيث يصبح دور المؤسسات الدينية مشابهاً لدور المدرسة من ناحية التأهيل الاجتماعي والتطبع السياسي، حيث يسعى رجال الدين الى تلقين المعتقدات والسلوك لأفراد المجتمع، وتقبل هذه المعتقدات دون اي انتقاد، كما ينادي رجال الدين بالقبول المطلق للعقيدة الدينية، وتحاول المؤسسات الدينية من خلال ذلك دعم السلطة السياسية وتعزيزها والدعوة لاطاعتها، بحيث يندمج قبول العقيدة الدينية مع قبول العقيدة السياسية في ذهن المواطن. (الدجاني ، ١٩٨٦)

وتعتبر المؤسسات الاجتماعية كالنوادي ملتقى اجتماعي ، تتم من خلالها تبادل الآراء والمعلومات والأفكار التي تؤثر نوعاً ما على الاتجاهات السياسية للفرد وخاصة عندما يتم تطبيق مفاهيم ومبادئ مرتبطة بالديمقراطية بدعم مشاعر الحرية وذلك عند القيام بعملية انتخاب مجلس ادارة النادي ولجانه المختلفة وما تتطلب من إعداد لقوائم الناخبين، ووضع برامج لها ، وحشد التأييد لها ، وممارسة حق الاقتراع وفرز النتائج وقبولها ، جميع هذه الأمور تمثل خبرات تعليمية تزيد من المعرفة السياسية وتعمق التوجهات السياسية للفرد. وكما تلعب النوادي دوراً يؤثر على التنشئة السياسية للفرد ، فإن الجمعيات والنقابات والاتحادات بجميع اشكالها وأنواعها تؤثر ايضاً على التنشئة السياسية لإعضائها حيث تجمعهم مصلحة واحدة واهتمام واحد. (التل ، ١٩٨٧)

وجدت كثير من الدراسات التي تناولت تحليل المواقف السياسية والسلوك السياسي، أن الأفراد الذين ينتمون الى نفس التوجه الديني والاخلاقي والمهني من خلال تنظيمات معينة ينظرون الى العالم السياسي بطريقة متشابهة بينهم ومختلفة عن وجهات نظر اعضاء جماعات أخرى، وقد يتأثر الفرد باشخاص يعرضي معهم معظم أوقاته مثل الأزواج ، الزوجات، الاصدقاء المقربون ، تجمعات العمل، فتتأثر توجهاته السياسية بعلاقاته مع هؤلاء الأشخاص. (Dawson et al , 1977)

خامساً : الأحزاب :

إن الأحزاب تمثل بمختلف أشكالها جانب من جوانب المؤسسة السياسية للدولة و تقدم للمواطن الاطار العام لتحقيق والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة به وبجوانب حياته المختلفة. (التل ، ١٩٨٧) وتعتبر الأحزاب جزءاً من الثقافة السياسية ومن هنا ينبع دورها المهم في عملية التسييس الاجتماعي ، (Kavangh , 1977) حيث تهدف الى تكوين أو الحفاظ على الثقافة السياسية ولذلك تعتبر الأحزاب ايضاً اداة للتحديث. (Halpren , 1965)

وتلعب الأحزاب دوراً مهماً في عملية التنشئة السياسية للأفراد وخاصة الشباب منهم لخلق جيل واع بدوره في المجتمع وفي العملية السياسية على نحو خاص، (مجلة أفاق عربية ، ١٩٨٩) وذلك من خلال تعريف الناشئ ومحاولة اقناعه بفكر الحزب السياسي والأمر الذي يؤثر على تطوير معلوماته وقناعاته واتجاهاته المتعلقة بمبادئ وأهداف الحزب، وتقوم الأحزاب بنشر فكرها بين الناشئين لاقتناعهم ومحاولة كسب مناصرتهم للحزب أو لجعلهم اعضاء في الحزب من خلال عدة وسائل أهمها:- التدريس الحزبي ، الدورات ، المؤتمرات ، المطبوعات ، وسائل الإعلام ، المظاهرات و المسيرات. (التل ، ١٩٨٧)

ولقد اظهرت الدراسات في الولايات المتحدة والدول الغربية، أن الطفل يكتسب مشاعر حزبية وهو في سن الثانية عشرة، وهذه المشاعر تأتي وفي الدرجة الأولى من قبل الأسرة المحيطة، أقاربه، جيرانه، والتعرف على الحملات الانتخابية من خلال التغطية الإعلامية المكثفة والاستماع لمناقشات سياسية والتي تتم في الاجواء المحيطة به، حيث انه يفتقر الى المعلومات المتعلقة بالأحزاب، ولا يميز الاختلافات بين الأحزاب، وانما قد يميز بعض المرشحين الرئيسيين.

ولقد اظهرت دراسات كل من Jennings & Niemi أن جزءاً كبيراً من التعليم السياسي يتم خلال سنوات الدراسة الثانوية، وهذا يؤدي الى زيادة المعرفة بالاختلافات بين الأحزاب وخاصة في منتصف مرحلة المراهقة، حيث يتطور الشباب في هذه السن بعيداً عن الأفكار الطفولية، ويزداد الوعي بالصراع السياسي والمنافسة السياسية. (Stacey , 1978) وهناك عدة عوامل ساهمت في نمو الأحزاب السياسية والتي كانت مرتبطة بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الحديث. (محمد ، ب.ت.)

ويمكن تلخيص أهم أنشطة الحزب فيما يلي:-

- ١- العمل على زيادة الوعي السياسي وذلك من خلال عرض كافة المعلومات عن مختلف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- ٢- توفير المجال للتعبير المنظم عن آراء أفراد المجتمع - تنظيم الرأي العام - (سعد ، ١٩٨٩) حيث تتولى الأحزاب تحويل الفكر الاجتماعي لدى المواطن الى سلوك سياسي يتمثل ببرامج منظمة يتم مطالبة الحكومة بتنفيذها. (محمد ، ب.ت.)
- ٣- التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة واطمئنان روح التنافس الشخصي من أجل تحقيق مصالح شخصية مختلفة.
- ٤- يقوم الحزب بدور المراقب على أعمال الحكومة ، (سعد ، ١٩٨٩) حيث

أن الأحزاب تنشأ تلبية ل حاجات وخدمة لأفكار وتحقيقاً لأهداف محددة ، ولذلك يتعين أن تتمتع الأحزاب بدرجة عالية من التنظيم وأن تتبنى فلسفة خاصة واضحة.

٥- تحقيق التعبئة السياسية وتنمية واختيار القيادات السياسية. (محمد ، ب.ت.) ولكي تقوم الأحزاب السياسية بممارسة هذه الأعمال عليها أن تقوم بعدة وظائف أهمها:-

(١) نشر ايدولوجيتها بين الناخبين.

(٢) اختيار مرشحي الحزب.

(٣) توفير اتصال دائم بين الناخبين والنواب.

(٤) تنظيم نواب الحزب داخل البرلمان .

(٥) حل الصراعات داخل الحزب . (الشرقاوي ، ١٩٩١)

وفيما يتعلق بوضع الأحزاب السياسية في الوطن العربي، فإن ذلك يستدعي طرح السؤال التالي:- لماذا تعتبر الأحزاب السياسية مهمة لتحديث الثقافة السياسية في الوطن العربي؟

إن بقية العوامل المكونة للتسييس الاجتماعي مثل المدارس توفر المعرفة وتعلم مواطني المستقبل كيف يفكرون وذلك من أجل الإعداد للمشاركة السياسية، فوسائل الإعلام ممكن أن تشكل وتؤثر على جمهورها ولكن ليس بشكل منظم دائماً، ويطالب البرلمانيون المشاركة السياسية من قبل فئة قليلة من الأفراد، كما تقيّد الانتخابات الفرص الانتخابية الى مناسبات محددة ، وهذا يتضمن بأنه لا يوجد مؤسسة في الوطن العربي قادرة على ابقاء احساس المواطن وتنظيم المشاركة العامة في القرارات السياسية بفعالية مثل الأحزاب السياسية، حيث إن الحزب يكون على اتصال دائم ويومي بالإضافة الى ثبوتية التعليم والإعلام وإمكانية الضغط لتبني أفكار جديدة وتنفيذها فيما بعد.

إن الأحزاب السياسية في معظم الدول العربية هي عبارة عن تنظيمات

تطوعية قائمة على الايدولوجيا ، القرابة أو الدين ، القوة ، البقاء الاقتصادي ، أو تحالفات بين مصالح فردية ، ولذلك فإن تنظيم الحزب بين مجموعات مختلفة للتعامل مع الأمور العامة، يعتبر شيئاً غير مألوف في الوطن العربي. إن الأحزاب في دول العالم العربي لن تكون قادرة على تطوير اعضائها نحو ثقافة سياسية جديدة أو توجيه التغييرات بفعالية ما لم تكن أحزاب ذات ايدولوجية، حيث إن الحركة الاجتماعية تستقطب الأفراد وذلك من خلال تبسيط المفاهيم والآراء الخاصة، والالتزام بين الاعضاء للقيام بالأفعال، وإذا تولى الحزب مهمة وكيل للتغيير الاجتماعي، حيث أن نجاحه في هذه المهمة يعتمد على مدى قدرته على تبني ايدولوجية تتوافق مع التغيير السريع، بحيث يتضمن إطار العمل القيم والنظريات والاتجاه نحو كافة قضايا التحديث. (Halpren , 1965)

ويقع على الأحزاب في الوطن العربي بل في المجتمعات النامية مهمة التنشئة السياسية للأعضاء ، وذلك لأن الأحزاب السياسية تركز على تعميق المعرفة السياسية للأعضاء وبالرؤية الواضحة حتى تتم مشاركتهم الفعالة في مراقبة الحكومة بينما في المجتمعات المتقدمة هناك هيئات معينة يمكن أن تؤدي هذا الدور. (محمد ، ب.ت.)

سادساً: وسائل الإعلام:-

تلعب وسائل الإعلام المختلفة دوراً هاماً في عملية التسييس الاجتماعي حيث انها تعد أهم وسائل تطوير معرفة الإنسان وتشكيل آرائه ودعم الاتجاهات السياسية ، (التل ، ١٩٨٧) حيث يحصل الإنسان من وسائل الإعلام المختلفة على كم كبير من المعلومات التي تؤثر على مشاعره وأفكاره ومواقفه ، (الدجاني ، ١٩٨٦) وخاصة بعد انتشار استعمال هذه الوسائل وتطورها حيث أصبح الإنسان في وقتنا الحاضر يخضع لهذه الوسائل ولفترات طويلة نسبياً. (التل ، ١٩٨٧)

وتركز الدول الحديثة على وسائل الإعلام كأساس قوي للتنشئة السياسية، حيث تسعى من خلالها الى تعميق شعور انتماء الأفراد وولائهم للوطن. (ظاهر ، ١٩٨٥)

ولقد اثبتت العديد من الدراسات أن وسائل الإعلام تلعب دوراً مهماً في تشجيع المواطنين على المشاركة السياسية ، حيث يزداد تفاعل المواطنين مع الحياة السياسية عندما يتم تنمية مفاهيمهم وتوجهاتهم السياسية من قبل المعلومات التي يستقيها المواطنون من قبل وسائل الاعلام ، وتسعى وسائل الاعلام من خلال هذا الدور إلى المحافظة على الأنظمة السياسية واستمرارها. (التل ، ١٩٨٧)

وتلتزم وسائل الإعلام المختلفة بالنهج السياسي للدولة، حيث تعكس وجهات نظر المسؤولين وتغطي نشاطاتهم وتشرح مواقفهم. (الدجاني ، ١٩٨٦) وتقوم وسائل الاعلام بدور فعال في تحقيق الوعي الوطني، حيث أنها أداة من أدوات نقل المعلومات للأفراد، وكلما حصل المواطنون على معلومات أكثر، زاد اهتمامهم بالتنشئة السياسية. وهناك علاقة بين التطور السريع لوسائل الإعلام ونموها وبين ازدياد المشاركة السياسية ، حيث أن وسائل الإعلام تنمي من الإدراك السياسي للجماهير وبالتالي يزداد تفاعلها مع الحياة السياسية. (العويني ، ١٩٧٧)

وتنبع أهمية وسائل الإعلام من أنها تقوم ببلورة وتقوية الافكار والتوجهات التي تم اكتسابها من قبل العائلة، المدارس، الرفاق، وبقية العوامل الأخرى للتنشئة السياسية ولذلك يمكن اعتبار وسائل الاعلام من العوامل الثانوية لعملية التسييس الاجتماعي، حيث إن تأثيرها يتم بدعم توجهات سياسية موجودة أصلاً أكثر من خلق توجهات جديدة.

إن الأفراد الذين يتمتعون بدرجات عالية من الوعي السياسي يميلون إلى متابعة الأحداث السياسية إعلامياً وخوض تجارب سياسية أكثر من الأفراد المنعزلين عن الاخبار السياسية، حيث أن هناك نسبة قليلة من

الأفراد يتابعون الرسائل الإعلامية وخاصة المتعلقة بالأمور السياسية وذلك بشكل مباشر من قبل وسائل الإعلام، ولكن الرسائل يتم نقلها إلى عدد كبير من الأفراد من خلال قادة الرأي (معلمين ، وزراء ، شخصيات مهمة ونشطة في المجتمع المهتمين بمتابعة وسائل الاعلام). (Dawson et al. , 1977)

وسيتم استعراض لأهم وسائل الإعلام:-

أ- الصحافة:- تعتبر من أقدم وسائل الإعلام ، حيث تقوم بتقديم مختلف الأخبار ومختلف أنواع الدراسات والتعليقات لقارئها، كما أنها تطور معلومات الناس وتكون آراءهم ومفاهيمهم واتجاهاتهم السياسية، وقد أصبحت الصحافة وسيلة من وسائل التربية السياسية نظراً لانتشارها الواسع بين فئات المواطنين.

ب- الإذاعة: يتميز الراديو بأنه أسرع وسائل الإعلام وأقلها تكلفة ولا يحتاج إلى مجهود في استخدامه، حيث يصل إلى جميع فئات الناس بسهولة وبسرعة مخطياً الحواجز الجغرافية والاجتماعية والامية. (التل ، ١٩٨٧)

ويمكن للراديو أن يساهم في تحقيق الوعي الوطني، وإعداد المناخ اللازم للتنمية السياسية وتقترن زيادة دور الراديو في التغيير الاجتماعي والسياسي بارتفاع درجة التعرض له. (العويني ، ١٩٧٧)

ج- التلفزيون: إن نتائج أثار التلفزيون كوسيلة إعلامية تفوق كثيراً في بعض المجالات نتائج الراديو، لأنه وسيلة ذات أثار عميقة لأنه يعتمد على حاستي السمع والبصر في أن واحد في متابعة برامجه، ولهذا فإن الإنسان يجذب إليه كلياً بعقله ووجدانه وبشكل يستحوذ تركيزه والذي زاد من قوة جاذبيتها وعمقها التقدم الكبير الذي طرأ على أنواع وأشكال البرامج التي يقدمها التلفزيون ، حيث أصبح أقرب وسيلة للاتصال المواجهي في المجتمعات المتقدمة، حيث يمكن من خلال التلفزيون

الوصول الى جميع المواطنين في حين اصبحت الصحف والمجلات والإذاعة تتوجه إلى جماهير محددة، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق تأثيره وجعله من أهم وسائل الاعلام في عملية التسييس الاجتماعي ، (التل ، ١٩٨٧) حيث يتم نقل صورة حية عن أي موضوع أو خبر سياسي يحدث في إي بقعة من العالم إلى داخل البيت، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة وعي المواطن وتوسيع آفاقه.

ويظهر دور التلفزيون بشكل خاص في إعداد الطفل للقيام بدوره الذي عليه القيام به حين يصل إلى مرحلة النضج، حيث أصبح التلفاز منافساً قوياً لسلطة الأبوين، لأن الطفل يرغب وبشكل دائم في مشاهدة البرامج التلفزيونية لزيادة معرفته واثرائها بالإضافة الى المعرفة التي يتم الحصول عليها من قبل الأسرة والمدرسة ومجموعة الرفاق، لذلك يجب ابداء عناية خاصة بالنسبة للبرامج التلفزيونية التي يشاهدها الأطفال، حيث يمكن أن يكون لكثير منها آثار سلبية على رغبات وسلوك الأطفال وخاصة في حالة غياب التوعية المدرسية وعدم التزام الاطفال بتوجيهات الوالدين حول البرامج التي يجب أن يشاهدها الاطفال بما يتناسب مع ثقافتهم وأعمارهم. (الدجاني ، ١٩٨٦)

الوضع القائم للتنشئة السياسية في الوطن العربي:

لا تختلف عملية التنشئة السياسية في دول الوطن العربي عن غيرها من دول العالم وذلك بإطارها العام من حيث معناها العام وضرورتها ووسائلها المختلفة وانما الاختلاف قد يرجع إلى الاسس التي بنيت عليها والاهداف التي تسعى من خلال هذه العملية إلى تحقيقها والأساليب المتبعة للوصول الى تلك الاهداف.

ولقد أثرت التطورات التاريخية والسياسية التي طرأت على الأمة العربية وعلى عملية التنشئة السياسية من حيث طبيعتها وأشكالها وذلك

من خلال عدة عوامل أهمها:-التطورات التي صاحبت نشأة الدول العربية الحديثة، الفلسفات الاجتماعية للدول العربية، الغزو الفكري الغربي للأمة العربية.

إن أثر هذه العوامل تجسد بوجود تنشئة سياسية قائمة في الوطن العربي لا تتناسب وروح العصر ، ولا تتفق مع تطلعات العالم العربي السياسية والتي تتمثل بالوحدة وانتشار الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وإن عجز التنشئة السياسية عن القيام بدورها يعود إلى أسباب عديدة أهمها:-

١) قلة الاهتمام بالتنشئة السياسية في الوطن العربي مقارنة مع وضع التنشئة السياسية في الدول المتقدمة وخاصة في المراحل التعليمية وبمختلف عناصرها.

٢) الاختلاف بين الفلسفات الاجتماعية التي تقوم عليها أنظمة الحكم العربية وبالتالي اختلاف مفاهيم ومبادئ عملية التنشئة السياسية فيما بينها.

٣) تتركز عملية التنشئة السياسية في كثير من الأحيان وفي معظم اقطار الوطن العربي حول فلسفة معينة دون غيرها ويتم ذلك من خلال التوجيه السياسي، أو أن تقتصر عملية التنشئة السياسية على التربية المدنية والتي تتضمن تعريف الناشئ بالمفاهيم العامة حول الدولة والحكومة والوطن والمواطن والحقوق والواجبات دون التعرض للفلسفات الاجتماعية والفكر السياسي.

٤) عدم توافق مضمون عملية التنشئة السياسية المقصودة وغير المقصودة في بعض الاقطار العربية، فالاسرة قد تنمي معلومات واتجاهات معينة عند الناشئ لا تتوافق مع السياسة العامة لنظام الحكم.

٥) محدودية المعرفة بالمعلومات السياسية الأساسية، وهذه قد لا تقتصر في كثير من الأحيان على المواطن العادي فحسب.

٦) إن غياب برامج خاصة لعملية التنشئة السياسية في مؤسسات التعليم في مختلف أقطار الوطن العربي، أو عدم كفاية هذه البرامج يؤدي إلى عدم وضوح القناعات السياسية الأساسية والتي تشتت الاتجاهات السياسية عند أغلب المواطنين، الأمر الذي يؤدي إلى تطوير مواقف واتجاهات سياسية سلبية. (التل ، ١٩٨٧)

مراحل تطور عملية التسييس الاجتماعي خلال حياة الفرد:-
 هناك نظريتان حول تطور الشخصية، النظرية الأولى متفرعة من عمل " فرويد " والتي تتضمن بأن الشخصية تتشكل مبكراً وتبقى نسبياً مستقرة حتى مراحل العمر التالية، أما النظرية الثانية فتتضمن السعي المستمر للأفراد من أجل تبني معتقدات وسلوك حسب الظروف المتغيرة، إن التغييرات في تجارب الفرد تؤدي إلى تغييرات في شخصية الفرد، تركز النظرية الأولى على الأنواع الداخلية للعمليات كمحددات أولية للشخصية ، بينما تركز النظرية الثانية على الحوادث الخارجية والظروف كمحددات أساسية.

وتنبع أهمية هاتين النظريتين من خلال ربطهما بمفهوم التسييس الاجتماعي وذلك من خلال المساعدة في تحديد أنواع التجارب والتي يمكن للباحث أن يلاحظها أو يكشفها والتي ستؤدي إلى فهم تطور الشخصية والمواقف التي يرغب الفرد بمعرفتها أو تعلمها ، ومن خلال منظور النظرية الأولى (العامل النفسي) نلاحظ أنه يجب التركيز على البيئة الأولية لتنشئة الطفل، وإذا افترضنا أن تجارب الطفولة الأولى ستحدد شخصية الفرد لاحقاً، فإن العائلة تعتبر مؤسسة مهمة في تطور الفرد.

إن جزءاً كبيراً من تحليل التسييس الاجتماعي انصب على محاولات لفهم تأثير الوالدين والعائلة على تعليم الطفل في المرحلة الأولى حول الحياة، حيث إن فهم كيفية تأقلم الفرد مع وقائع الأمور المحيطة يجعل من

الممكن التنبؤ كيف يمكن لنفس الطفل عندما يكبر أن يتأقلم أو يفهم أو يتصرف بالامور التي تتعلق بالسياسة.

أما انصار النظرية الثانية فيعتقدون أن تأثير العائلة على تعليم الطفل في المراحل الأولية من حياته ليس بالضرورة أكثر عوامل التسييس الاجتماعي أهمية، حيث إن التجارب التي يمر بها الفرد في حياته تعتبر عاملاً مهماً في تطور شخصيته .

إن التعليم عملية مستمرة، لا تعتمد فقط على العائلة، وإنما على المدارس وبيئة العمل وعلى نوعية وتعدد الاوضاع والتجارب التي يخوضها الفرد، إن دمج هذه المواقف تحدد كيف يفكر الفرد ويتصرف سياسياً.

وبغض النظر عن طبيعة النظريات فإن العائلة تعتبر عاملاً مهماً في تشكيل المواقف السياسية.

تنقسم عوامل التسييس الاجتماعي الى قسمين:- عوامل أولية وهي العائلة ، المدرسة ، الزمرة ، أما العوامل الثانوية فتشمل وسائل الإعلام ، الجماعات المرجعية ، المشاركة الاجتماعية.

بالنسبة للعوامل الأولية فإن التسييس الاجتماعي لا يتوقف عند مرحلة الطفولة بل هي عملية مستمرة في مراحل حياة الفرد المتتالية ، حيث إن علاقة الطفل تكون مرتبطة بالوالدين والأقارب وبعد مرحلة الطفولة تأتي مرحلة المدرسة حيث تتسع الدائرة وبعد مرحلة المدرسة تأتي مرحلة الدراسة الجامعية ثم العمل لتشمل زمرة الكلية أو الجامعة و زمرة العمل وأية أفراد يتم الاتصال بهم مباشرة في هذه المراحل من حياة الفرد.

إن معظم الباحثين في مجال التسييس الاجتماعي يؤكدون أن العوامل الأولية تعتبر أكثر أهمية وذلك من حيث تصديدها لمواقف الفرد، حتى أن الشخصية تتكون من خلال العلاقات الناشئة عن هذه العوامل.

لقد ميز كل من Dawson & Prewitt بين الأشكال المباشرة وغير المباشرة لعملية التسييس الاجتماعي ، فبالنسبة للطريقة المباشرة ، حيث يتعلم الفرد من خلال مؤسسات تعليمية متخصصة عن المواطنة وحقوقها ، أما الشكل غير المباشر فيتضمن التجارب المكتسبة من العائلة والمدرسة ووسائل الإعلام ومجموعة الرفاق. (International Studies)

وسيتم بحث مراحل تطور عملية التسييس الاجتماعي في حياة الفرد بشيء من التفصيل كما يلي:-

أ-مرحلة الطفولة: يتعلم الأطفال الاقتران بمفهوم السلطة منذ الصغر، وذلك من خلال رؤيته لسلطة الأبوين والتي من خلالها يتعرف ويتأقلم مع الحقائق المحيطة وكثير من الباحثين اقترحوا ربط اقتران الفرد الناضج بالسلطة السياسية بنفس الطريقة التي يتعلم بها الفرد الانصياع للسلطة الابوية، حيث إن المواقف التي تؤسس مبكراً من الصعب تغييرها كما أشار الكثير من الباحثين. وتلعب العائلة دوراً رئيسياً بارزاً في عملية التسييس الاجتماعي في هذه المرحلة، وذلك لدورها في إعداد الأفراد لأسلوب حياتهم السياسية، ويتم هذا الإعداد قبل أن يكبر الطفل ويفكر بطبيعة العمليات السياسية والمؤسسات التي سيكون له اتصال بها عندما يكبر. (Allmer , 1972)

إن عمليات التسييس المبكرة تبدأ تعرف الطفل ببناء قواعد السلطة السياسية بعيداً عن إطار العائلة، حيث يدرك بالتدريج السلطة العليا الممثلة مثلاً برجل الشرطة ويبدأ بتقبل السلطة العليا والأعمال التي تقوم بها المؤسسات السياسية مقارنة مع سلطة الأب، وقد استنتج كل من Easton & Dennis بأن الطفل الأميركي في الصف الثامن يكون على

درجة وعي بالسلطة الموجودة والأكثر قوة خارج محيط الأسرة ،
 (Dawson et al. , 1977) وما بين العمر ٩-١٥ عاماً أي خلال سنوات
 الطفولة المتأخرة ، تتضح الصورة السياسية لدى الناشئ حيث تأخذ
 عمقاً أكبر ، (- International Studies)
 فعندما يصل الطفل الى سن العاشرة أو الحادية عشرة يبدأ بالتحرك
 بعيداً عن الاتجاهات الشخصية والعاطفية وذلك لإدراك علاقات وأفكار أكثر
 تعقيداً كالتوجهات الايدولوجية فيما يتعلق بالأحزاب السياسية، والمهام
 المطلوبة لتنفيذ بعض الأدوار السياسية وفي هذه المرحلة يتم إضافة هذه
 المعلومات الى جانب ما تم اكتسابه في المرحلة السابقة. إن نظرة الفرد البالغ
 من العمر خمسة عشرة عاماً تجاه العالم السياسي تختلف عن الطفل البالغ
 سبع سنوات ، وذلك يرجع الى تطور القدرة على فهم العلاقات السياسية
 وليس الى الاختلاف في التعرض لعوامل التسييس الاجتماعي .

ب- مرحلة المراهقة:- إن فترة المراهقة هي مرحلة لتغير رئيسي وتطور عام،
 جسدي، نفسي ، اجتماعي ، حيث يتم اكتساب مهارات اجتماعية وتشكيل
 أنماط داخلية للحكم والسلوك وتطوير مهارات للمشاركة ، كما أن فترة
 المراهقة هي مرحلة زيادة الحرية من تأثير الوالدين ، حيث يصبح تأثير
 الزمالة أو الصداقة أكثر أهمية ، ففي السنوات الأولى من هذه المرحلة يتم
 دعم المشاعر العاطفية القوية تجاه المؤسسات السياسية والرموز والسلطات
 السياسية بالمعرفة حول أدوار سياسية معينة ووظائف محددة ، حيث تزداد
 في هذه المرحلة كمية ونوعية المعرفة السياسية ، كما أن فهم الظاهرة
 السياسية تزداد بدلاً من المعرفة السطحية، وتمتاز هذه المرحلة بزيادة
 الاهتمام بالشؤون السياسية فعندما يبلغ الشاب سن الخامسة عشرة أو
 السادسة عشرة عاماً يزداد شعوره بالاجتماع ويزداد فهمه لمفاهيم مثل
 السلطة، الحقوق ، الحرية ، المساواة ، (Dawson et al. , 1977) ومع

مرور سنوات هذه المرحلة تتطور مفاهيم الفرد لاستيعاب أمور سياسية أكثر تشعباً وتعقيداً ، وذلك لأن الشخص المراهق ينظر الى نفسه كشخص مستقل وجزء من مجتمع أكبر، وتزداد رغبة الشباب بمتابعة الأحداث السياسية وتطوير قناعاتهم حول الأحزاب السياسية، والمشاركة في الجماعات والنشاطات الانتخابية وبناء ديناميكية الحكومة ، القانون ، احتياجات المجتمع ، الركائز الأساسية لصنع القرارات السياسية المصيرية. ويتطور الشباب في هذه المرحلة بعيداً عن الأفكار الطفولية، حيث تتغير الصورة عن القادة السياسيين وذلك بين سن الحادية عشرة - السابعة عشرة عاماً بشكل مختلف وأكثر وضوحاً وذلك بسبب ازدياد المعرفة بأمور الدولة وخاصة مؤسساتها، وينصب الاهتمام على مناقشة الأمور من ناحية جماعية ، وتصبح عملية التقييم أكثر دقة وجدية من ذي قبل. (Stacey , 1978) وعندما يصل الفرد الى أواسط مرحلة المراهقة يبدأ بالنظر الى الوراثة لتحليل تأثير الماضي على مؤثرات المستقبل على المدى البعيد. (Dawson et al. , 1977)

وقد تقل في هذه المرحلة الثقة بالحكومة والقادة السياسيين ، ويزداد الوعي بالصراع السياسي والمنافسة السياسية ، وذلك محاولة للتعرف على عدم العدالة السياسية من وجهة نظر الشباب ، ولكن هذا لا يعني بالطبع عدم وجود شباب يحافظون على وضع الثقة نحو الحكومة وذلك حسب تطبعهم بآراء أسرهم. (Stacey , 1978)

وفي السنوات الأخيرة من هذه المرحلة يتم بلورة وتكوين مفاهيم وآراء شخصية حول أمور تم تأسيسها مبكراً. (Dawson et al. , 1977)

إن الرغبة نحو تحول الاهتمام بالحكومات والشؤون السياسية الى ممارسات فعلية كالقراءة والمناقشات ومشاهدة البرامج السياسية المتلفزة ومتابعة الأحداث السياسية تزداد في هذه المرحلة كما ذكر سابقاً، ولكن هناك أقلية من الشباب في هذه المرحلة ليست لديهم اية اهتمامات

سياسية على الإطلاق ، وذلك قد يكون بسبب انتمائهم لعائلات ليست لها اية اهتمامات سياسية، أو أن يكون اهتمام هؤلاء الشباب منصباً على أمور أخرى بعيدة عن السياسة والاعتقاد بأن السياسة هي من الأمور التي تخص الناضجين فقط. (Stacey , 1978)

لقد تم البحث في كثير من الدراسات والابحاث ، العوامل التي تزيد من المعرفة السياسية وإمكانية التعامل مع العلاقات السياسية خلال الطفولة المتأخرة؟ ولماذا خلال فترة المراهقة المبكرة يتم توفير القدرة التحليلية للتفكير حول السياسة؟ ولماذا يتأثر النشئ في مرحلة المراهقة بأحداث سياسية تجري في محيطهم ، وهل هذه الأمور يمكن تفسيرها من خلال توجهات يتم استخلاصها من خلال التعرض لعوامل التسييس الاجتماعي أو من خلال نمو القدرة علي التعامل مع البيئة الاجتماعية والسياسية أو من خلال دمج هذين الأمرين معاً.

ولبحث هذه الأسئلة ، هناك ثلاثة أنواع من النظريات وهي:-

- (١) النظرية المتعلقة بالعمليات العقلية أو العاطفية في مرحلة الطفولة المبكرة وأثرها في السلوك والأوضاع العقلية. Psychodynamic Theories.
- (٢) نظرية التعلم الاجتماعي.

(٣) نظرية الادراك Cognitive - Level Theory

وكل من هذه النظريات الثلاث تتناول تطوير الشخصية أو الذاتية السياسية وكل منها تعبر عن طريقة فهم خاصة بعملية التسييس الاجتماعي.

(١) تركز النظرية الأولى على مراحل النضج التي تتم داخلياً في الفرد ، إن التجارب التي تحدث في الطفولة المبكرة تعتبر مهمة في تشكيل حاجات وديناميكية الشخصية للفرد، حيث يتبنى الفرد توجهات عن السلطة السياسية بناءً على احتياجاته الشخصية وديناميكية شخصيته ، وعندما يكون مشاعر ايجابية نحو والديه فإنه سيقوم بنقل هذه المشاعر نحو

رموز السلطة التي يعيها تدريجياً ، وهذا النموذج تم اقتراحه من قبل
.Greenstein , Easton and Hess

٢) وتركز النظرية الثانية على الأمور التي يكتسبها الفرد من قبل البيئة
الممثلة بالأسرة ، المدرسة ، ووسائل الإعلام والتي تحدد بدورها العوامل
الأساسية لتحديد النظريات أو التوجهات السياسية التي يتبناها الفرد ،
فمثلاً احترام سلطة الشرطي على اعتبار انه يمثل رمز الأمان والمساعدة
والحماية يتم التركيز عليها واحترامها من خلال الأسرة والمدرسة وتركز
كتب الأطفال على هذا الأمر أيضاً بالإضافة إلى احترام المعلم والاستماع
له لأنه يحث على احترام القانون والحكومة، وهذه العناصر تساعد
الأفراد على العيش بسلام وانسجام ، وتوفر أموراً لا يمكن الحصول عليها
من قبل الأفراد بمفردهم.

٣) أما النظرية الثالثة تركز على العلاقة أو حلقة الوصل ما بين
البيئة والقدرة المتطورة لدى الفرد للتعامل مع البيئة ، فكيف للشخص
الناضج أن يفهم الأمور التي يمر بها في محيط بيئته والتي تعتمد بشكل
كبير على تقدم القدرة الاستيعابية لهذا الشخص، وهذه القدرة تتطور
مع تقدم مراحل العمر ، فإن الأطفال الكبار يتفهمون السياسة بشكل
يختلف عن الأطفال الصغار. إن التغيرات التي تحدث من أجل فهم
الأدوار السياسية والعلاقات التي تحدث ما بين الطفولة المبكرة والطفولة
المتأخرة وأواسط مرحلة المراهقة، وهذه الفترات هي التي يحدث فيها
التطور الأكبر فيما يتعلق بالمعرفة والتفكير السياسي.
ج- مرحلة النضج:-

يحافظ معظم الناضجين على التعريفات السياسية الأساسية التي
اكتسبوها في سنواتهم الأولى ، حيث تعتبر هذه التعريفات بمثابة
نقاط الأساس أو المحددات التي تقيد التوجهات السياسية المكتسبة أو التي
تحد منها أو تغيرها فيما بعد ، وقد تحدث هناك تغييرات أخرى في حياة الفرد

خلال سنوات النضج بحيث تؤثر على التوجهات السياسية للفرد مثل الانتقال من مكان إلى آخر وتغيير منطقة السكن ، كما أن الانضمام الى جماعات جديدة مع أفراد جدد ، كل هذه الأمور قد تؤثر على التوجهات السياسية المكتسبة لدى الفرد.

ومن هنا يتضح أن هناك ثلاثة أنواع من التغييرات التي تؤثر على التوجهات السياسية في مرحلة النضج وهذه التغييرات هي:-

(١) التغييرات والأحداث على مستوى المجتمع.

(٢) التغييرات أو التحركات التي تؤثر على جماعات معينة.

(٣) التغييرات الحياتية الفردية.

يتناول النوع الأول التغييرات التي تحدث في المجتمع من وقت لآخر والتي تسيطر على جزء كبير من الأفراد وهذا قد يحدث نوعاً من التبديل على وجهات النظر السياسية الأساسية.

أما النوع الثاني فيتناول التغييرات التي تؤثر على بعض الجماعات من الشعب ولكنها قد لا تؤثر بنفس القوة على قطاعات الشعب الأخرى من ناحية توجهاتهم السياسية.

أما النوع الثالث فيتضمن التجارب والتغييرات الفردية والتي تؤثر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد وتؤدي بالتالي إلى إجراء تعديلات رئيسية على التوجهات السياسية الرئيسية لدى الفرد. (Dawson et al. , 1977)

إن تجارب التسييس الاجتماعي التي يخوضها المواطن اثناء مرحلة نضجه تقع في نمطين الأول متعلق بطبيعة التعليم المتعلق بالحكومة والسياسة بينما يتعلق النمط الآخر بالتطوير الشخصي غير السياسي والذي يؤثر على السلوك السياسي للفرد. (Larson et al. , 1969)

ويتضمن التعلم السياسي في مرحلة النضج تكوين آراء حول سياسات محددة تحدد مدى المشاركة السياسية وتكوين بعض الآراء حول بعض

القادة السياسيين ، إن الجزء الأكبر من التعليم السياسي في مرحلة النضج تنتج من التفاعلات والتغييرات التي تحدث في العالم السياسي والتعرض لمختلف وسائل الإعلام.

ويتميز التعليم السياسي في مرحلة النضج الى أخذ قرارات سياسية أكثر تحديداً من ذي قبل وتشكيل مواقف سياسية معينة ، حيث أن بعض الأمور التي يتم اكتسابها في مرحلة الطفولة يعتبر من الصعب تغييرها في السنوات القادمة ، وإن بعض أنواع التوجهات السياسية تعتبر غير قابلة للتغيير في سنوات النضج مثل بعض المعتقدات والمواقف السياسية المتعلقة بالسياسة العامة ، ولهذا فإن عملية التسييس الاجتماعي في مرحلة الطفولة ومرحلة المراهقة قد لا تستمر بشكل قوي يساعد على تطوير الشخصية السياسية للفرد في المراحل المقبلة.

إن الحافز الرئيسي وراء عمل الدراسات في فترة أواخر الخمسينات والستينات يدور حول أن التعليم السياسي في السنوات الأولى من حياة الفرد يعتبر عاملاً مهماً في تحديد وجهات النظر السياسية في مرحلة النضج، ولكن اقترح بعض الدارسين أن التجارب التي يمر بها الفرد خلال مرحلة النضج لها تأثير أكبر على التوجهات السياسية في هذه المرحلة.

وهناك ثلاثة نماذج توضح العلاقة الجدلية بين تأثير التعليم السياسي في مرحلة الطفولة على التوجهات السياسية في مرحلة النضج وهذه النماذج هي:-

- ١) نموذج المرحلة الأولية Primacy Model .
- ٢) نموذج مرحلة الحداثة Recency Model .
- ٣) نموذج الفترة المتوسطة Intermediate - Period Model .

يؤكد النموذج الأول على أن عملية التسييس الاجتماعي تكون أكثر فعالية ووضوح في مرحلة الطفولة ، حيث أن التوجهات الهامة السياسية تكتسب خلال مرحلة الطفولة المبكرة ، ويبقى لها تأثيرها على التوجهات السياسية

في مرحلة النضج والمراحل الأخرى فيما بعد. أما النموذج الثاني فيركز على أهمية التجارب التي يخوضها الفرد في مرحلة النضج ، حيث يكون تأثيرها أكبر على توجهات الفرد السياسية ، حيث أن التعليم السياسي في السنوات الأولى من حياة الفرد تفتقد إلى قوة الاستمرارية التي يفترضها النموذج الأول وبهذا تفقد قوة التأثير على التجارب السياسية في مرحلة النضج .

أما بالنسبة للنموذج الثالث فيعتبر نموذجاً متوسطاً بين النموذجين السابقين. (Dawson et al , 1977)

ما بعد مرحلة النضج:-

هناك بعض المناقشات والجدل السياسي تتضمن أن الأفراد كلما تقدم بهم العمر ، أصبحوا أكثر محافظة أي بمعنى انهم يصبحون أكثر حذراً وغير مستعدين لتحمل المخاطر ، معارضين للتغيرات السريعة أو الاختراعات الجديدة ، يدعمون النظام السياسي القائم بشكل قوي ، مقتنعين بنظام السلطة والطاعة، معارضين اية محاولة فعّالة للتغيير في المجتمع ، ويلاحظ من ذلك أن الأفراد المتقدمين في السن يميلون بشكل أكبر من الشباب إلى تبني وجهات نظر سياسية محافظة والتأقلم حسب الوضع الاجتماعي القائم.

تختلف وجهات النظر السياسية للأجيال وذلك حسب الظروف التاريخية والاجتماعية التي يعايشها كل جيل على حدة وبذلك تختلف تجارب الجيل القديم عن جيل الشباب ، وذلك باختلاف خصائص التعليم والخصائص الوظيفية ، وهذه الاختلافات لا يمكن تجاهلها بالرغم من أن الآباء يقومون بنقل أفكارهم السياسية أو نظرتهم نحو المجتمع إلى أبنائهم سواء بصورة متعمدة أو غير متعمدة ، فكيف برز هذا الاختلاف بين الأجيال ؟ إن هذا الاختلاف يرجع إلى الأوضاع المختلفة التي يعايشها كل جيل على حدة وتؤثر بالتالي على أفكاره وبشكل يجعلها مختلفة عن الأجيال السابقة. (Stacey , 1978)

الجزء الخامس : المفاهيم المرتبطة بعملية التسييس الاجتماعي:-

هناك عدة مفاهيم مرتبطة بعملية التسييس الاجتماعي وأهم

هذه المفاهيم هي :-

(١)المشاركة السياسية:-

إن المشاركة السياسية التي تنتج عن الحياة الديمقراطية وتعتبر رمزاً من رموزها وترافق تطورها ، تتضمن مفاهيم متعددة تشمل العملية الانتخابية بكافة جوانبها وارتباط ذلك بالسلوك السياسي للأفراد ، ولقد وجد كل من Almond & Verba أن المشاركة في العائلة والمدرسة والعمل يرتبط بمستويات عالية من المشاركة السياسية. (Kavangh , 1972)

وتعرف المشاركة السياسية بأنها مجموعة النشاطات المباشرة وغير المباشرة والتي بموجبها يشارك الفرد بمختلف مستويات العمل والنظام السياسي ، وفيما يتعلق بالمشاركة في النشاطات السياسية المباشرة فتتضمن مثلاً تقلد المناصب السياسية ، عضوية الحزب ، الترشيح وممارسة الحق الانتخابي (التصويت) في الانتخابات ، أما النشاطات غير المباشرة فتشمل المعرفة والوقوف على المسائل العامة ، العضوية في هيئات التطوع، (الجوهري ، ١٩٨٤) ومشاركة الأفراد في الشؤون العامة كنوع من المشاركة السياسية وذلك عندما تتطلب حاجاتهم الاجتماعية ذلك لتحقيق نوع من الرضى الاجتماعي.(Davies , 1963)

ويتم التحضير للمشاركة السياسية في مرحلة مبكرة من حياة الفرد وخاصة في محيط العائلة ولكنها تأخذ مكانها أيضاً في غرفة الصف من خلال توفير اجواء للمشاركة ويبقى أثر هذا التدريب للمشاركة السياسية بعد مرحلة الطفولة ومرحلة المراهقة، (Verba , 1961) وهناك علاقة قوية تأسست بين فرصة المشاركة في صنع القرار وبين ممارسة النشاط السياسي ، حيث أن

الثقافة المدنية في الدول الغربية تضمنت الربط بين شعور الأفراد بقدرتهم على التأثير على العمليات السياسية وبين قدرتهم على المشاركة في جميع أنواع القرارات السياسية وغير السياسية في المنزل والمدرسة والعمل. (Heater , 1969)

وتظهر المشاركة السياسية في مختلف النظم السياسية ، ولكن درجة ظهورها تختلف من نظام الى آخر (Pranger , 1968) ، وتعتبر المشاركة السياسية هدف ووسيلة معاً حيث تمثل إحدى مرتكزات الديمقراطية السليمة ، وتعتبر وسيلة لأن من خلال المشاركة يدرك الأفراد أهميتها ويمارسون أساليبها بحيث تصبح جزءاً من سلوكهم. (الجوهري ، ١٩٨٤)

إن البناء السياسي للدولة وطبيعة السلوك السياسي والعلاقات الاجتماعية السائدة ونظام القيم في المجتمع ، تعتبر من الأمور الأساسية التي تؤثر على المشاركة السياسية ، (Presthus , 1964) ويعتبر التعليم عاملاً مؤثراً على عملية المشاركة السياسية حيث بينت الأبحاث العلاقة القوية بين مستوى التعليم والنشاط السياسي وهذه العلاقة مرتبطة بمستوى التعليم وليس بمحتواه حيث يشعر الإنسان المتعلم بإحساس قوي بالواجب نحو المشاركة في الحياة السياسية أكثر من الأفراد الأقل تعليماً. (Dawson et al. , 1977)

والعامل الآخر الذي يؤثر على المشاركة هو الطبقة الاجتماعية حيث انه بشكل عام في المجتمعات الغربية تشارك الطبقات الوسطى والعليا في السياسة أكثر من فئات الطبقات الأخرى وذلك لقدرتهم على التأثير على القرارات السياسية أكثر من الطبقة الدنيا ، وهذه الاختلافات بين الطبقات ترجع الى فترة الطفولة وذلك لأن الطبقة العليا والوسطى تعد أبناءها منذ الصغر على كيفية التصرف بشكل سياسي في وضع معين وذلك من خلال الخلفية الثقافية التي يتعرضون اليها

وتجهيزهم بالقدرات للتأثير على القرارات والعمليات السياسية.
(Heater , 1969)

وترتكز المشاركة في الديمقراطيات النيابية على أربعة متغيرات وهي بمثابة دعائم لعملية المشاركة ، وهذه المتغيرات هي:- المسافة ، المكان أو المساحة ، الاتصال ، الاختيار ، فبالنسبة للمتغير الأول فبالإضافة إلى أهمية المسافات الجغرافية ، إلا أن المسافة الحقيقية هي التي تكون بين الأهداف السياسية وبين التوجهات والتوقعات الموضوعية للثقافة السياسية والتي يمثلها المواطنون ، وفيما يتعلق بالمتغير الثاني فيقصد بالمساحة إنه قد تم اتساع رقعة المشاركة السياسية نظراً للتشجيع والمثابرة التي تم تكريسها للمشاركة السياسية من قبل القائمين على تنفيذ الديمقراطيات النيابية ، أما عنصر الاتصال فإنه يتضمن التركيز على عملية التثقيف والتعليم والتنشئة السياسية ، وذلك حتى يؤثر ايجابياً على المتغيرين السابقين، أما بالنسبة لعنصر الاختيار فإن اختيار الناخب لمرشحه يؤثر على سياسة اتخاذ قراراته فيما بعد . (Pranger , 1968) و تتطلب المشاركة ايضاً مشاركة الافراد في اختيار القرارات وصنع القرارات الجماعية وهذه المشاركة تتطلب فهماً شاملاً لحاجات الفرد والديناميكيات السياسية. (Allmer , 1972)

Personality structure - political belief - individual political

action - aggregate political structures and processes

*(Greenstein ,1975)

بعض الافراد يشاركون بفعالية في الحياة السياسية ، فيقومون بممارسة حقهم الانتخابي ويحضرون الاجتماعات السياسية ، يعبرون عن ارتباطهم بالسياسة بمختلف الطرق ، البعض الآخر يشاركون ولكن بصورة أقل من سابقهم ، وتعود هذه الاختلافات في عملية المشاركة الى أنها تعكس وبشكل جزئي الاختلافات في الانظمة السياسية حيث

أن بعض النظم تشجع على المشاركة السياسية بشكل كبير، بينما البعض الآخر يحدد مثل هذه المشاركة وترتبط هذه الاختلافات بالتجارب والحاجات الشخصية.

لقد تم طرح الكثير من التساؤلات ومنذ منتصف هذا القرن فيما يتعلق بارتباط الأفراد بالسياسة ومن يقوم بممارسة حقه الانتخابي ومن لا يقوم والى أي درجة يرغب شخص ما بالانخراط في الحياة السياسية ، إن الاهتمام بهذه القضايا تم التركيز عليها بعد انتشار الأفكار الديمقراطية أو ما يسمى بانفجار المشاركة السياسية والتي حدثت في هذا القرن ، وإن الأبحاث التي تناولت هذه الأمور تبسوت بفعل التسهيلات التي جرت على عمليات المسح ، المقابلة ، وتصميم الاستبانات، قياس السلوك والشخصية وطرق جمع المعلومات. (Dawson et al. , 1977)

وبما أن دور الديمقراطية يتضح في جعل مشاركة المواطن العادي في الشؤون السياسية لدولته ، وهذا يتطلب أن يكون المواطن على وعي في كيفية صنع القرارات وأن يخصص جزءاً من وقته في جمع المعلومات المتعلقة بالمشاركة السياسية ، ويختلف الأفراد من ناحية التعرض للمعلومات السياسية فمنهم من يكتفي بالمعلومات الواردة من وسائل الإعلام المختلفة والبعض الآخر يذهب لمصادر أخرى للحصول على معلومات أكثر. (Larson et al. , 1969)

يختلف الأفراد من حيث مشاركتهم السياسية ، فهناك أشخاص لا يستطيعون القيام بواجب المشاركة السياسية وذلك لأنهم ليس لديهم القدرة على تحمل هذا الواجب أو تقدير أهميته الأمر الذي يمنعهم من القيام بتلك المسؤولية والديمقراطية الحقّة تتطلب تنمية الاهتمامات وتقديم المساعدة وهذا يمكنهم من الحصول على المعرفة والخبرة اللزمتين للقيام بواجب المشاركة السياسية الفعّالة. (Mackinnon , 1973) إن الأفراد الذين لديهم رغبة في التعامل بالسياسة من حيث الاهتمام بالأمور

السياسية في وسائل الإعلام ومناقشة الأمور السياسية مع الاصدقاء والاقارب ، هؤلاء الأفراد يكونون أكثر فعالية ونشاطاً في المشاركة في الأمور السياسية أكثر من الأفراد الذين لديهم اهتمام أقل وبالتالي مشاركة أقل. (Casltes , 1971).

ومن هنا تنبع أهمية التثقيف الديمقراطي وذلك من خلال تكوين أوضاع ديمقراطية في غرفة الصنف على شكل مسابقات، ألعاب ، مناقشات ، انتخابات صفية (Heater , 1969) ، حيث إن تجربة مبكرة في المشاركة السياسية ممكن أن تؤدي إلى زيادة حس الناشئ بالمنافسة السياسية وتزويده بالمهارات التي تتطلبها العلاقات السياسية وهذا يزيد من فرصة مشاركته الفعالة في النظام السياسي في مراحل حياته المختلفة وخاصة مرحلة النضج .
(Casltes , 1971)

ويلاحظ مما تقدم أن أهمية المشاركة السياسية تنبع من كونها تؤدي إلى ازدهار روح المواطن من خلال المشاركة السياسية وبالتالي تزداد فعالية المواطن نحو الاهتمام بالامة وذلك للعمل على تطويرها وازدهارها. (Pranger , 1968)

وتعود أهمية المشاركة السياسية الى أنها تعتبر أفضل وسيلة لتقوية وتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والمجتمع ، وتجعل المشاركة المواطنين مدركين أكثر لحجم مشاكل مجتمعهم والامكانيات المتوفرة كلها ، ومن خلال المشاركة تفتح قنوات الاتصال السليمة بين المواطنين والمؤسسات السياسية ، (الجوهري ، ١٩٨٤) إلا أن المشكلة في التعامل مع المواطن العادي تكمن في ايجاد وسيلة التحليل المناسبة أو الاداة الممكنة التي تمكنه من التأقلم والتكيف مع المواطن الديناميكية الفعالة التي تتسع لاحتواء مختلف التغييرات والتطورات التي تحدث على جميع الأصعدة المؤثرة على حياة

المواطن بشكل يمكن من إيجاد مشاركة جماهيرية واسعة. (Pranger , 1968)

هناك عدة أسباب تؤدي إلى العزوف عن المشاركة:-

(١) التوقعات السلبية من نتائج المشاركة والتي تتمثل بخوف الفرد على حياته ووضعه الاجتماعي والمهني.

(٢) الاعتقاد بأن نتائج المشاركة تعتبر غير ذات جدوى وذلك بسبب الاعتقاد بوجود فجوة بين القول والفعل في المجتمع.

(٣) ضعف وسائل الإعلام ومجمل عوامل التنشئة السياسية من حيث الحث على المشاركة السياسية ومدى أهميتها.

(٤) المناخ السياسي العام في الدولة لا يشجع على عملية المشاركة السياسية.

(٥) طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع بما تضمنه من قيم والعلاقات الاجتماعية السائدة.

(٦) أسباب تاريخية.

(٧) عدم توفير المجتمع الحاجات الأساسية للأفراد ، الأمر الذي يبعد المواطنين عن المشاركة السياسية أو على الأقل حتى يكون باستطاعتهم تأمين احتياجاتهم الأساسية.

وحتى يتم الحد من هذه الأسباب وأثارها السلبية على عملية

المشاركة السياسية فإن ذلك يتطلب القيام بما يلي:-

(١) خلق قنوات تستهدف المشاركة الايجابية وليست المشاركة الشكلية مثل المجالس المحلية المنتخبة انتخاباً حراً والجمعيات الأهلية.

(٢) وضع تشريعات لازمة لتأكيد وحماية المشاركة.

(٣) العمل على إزالة معوقات المشاركة من خلال استراتيجيات اجتماعية.

- ٤) العمل على تأكيد قيم تستهدف تحقيق الانسجام في المجتمع.
- ٥) تدريب الأفراد على عملية المشاركة وتعليمهم.
- ٦) تأكيد الممارسة الديمقراطية وتعميقها وتأكيد مبدأ العدالة والمساواة.
- (الجوهري ، ١٩٨٤)

ارتباط عملية التسييس الاجتماعي بالعملية الانتخابية واثرها على السلوك الانتخابي:-

لقد تم وضع نظرية الديمقراطية النيابية من قبل المفكرين على أنها توظيف من قبل مواطن سيد على نفسه يمارس سيادته باعتباره مصدر السلطات لمواطن آخر (نائب منتخب) ليتولى تمثيله في المجلس النيابي بحيث يمارس عن جميع ناخبيه سيادتهم في الشؤون الموكلة بها وذلك لكي يرعى بعض مصالحه والدفاع عن حقوقه ، وتبقى تلك الإنابة مهما اتسع نطاقها بعيدة عن مناطق صنع القرار الاستراتيجي والسياسة العامة لأنها من اختصاصات السلطة التنفيذية.

ولقد أدى ازدياد عدد المواطنين وانتشارهم بشكل واسع على أراضي الدول وتعدد البيئات والفعاليات المهنية المختلفة إلى تطور النظام الديمقراطي من النظام المباشر "التمثيلي" إلى النظام غير المباشر "النيابي" حيث أصبح من الصعب حشد كافة المواطنين في مجلس واحد، ولذلك تم إنشاء فكرة تحويل المجلس الشعبي إلى مجلس نيابي منتخب من قبل المواطنين من خلال ممارسة عملية الاقتراع والإدلاء بأصواتهم ، وذلك على فترات زمنية معينة حسب ما تنص عليه سساتير الدول التي تعتمد النظام الديمقراطي.

وترتكز الديمقراطية بشكل عام على أساسين رئيسيين بعد أن شهدت تطوراً في مختلف ميادين الحياة السياسية وهما:-

١) سيادة الشعب التي تعني انه مصدر السلطات جميعاً ، ويتم التعبير عن هذه السيادة من خلال انتخابات دورية لاختيار من يمثله ويتضمن هذا المبدأ قيام السلطات الدستورية الثلاث وانفصالها عن بعضها.

٢) حق الحرية الفردية وذلك بموجب القانون وبشكل يكفل الحريات الشخصية والعامة وحرية التعددية السياسية التي تقوم على مفاهيم أهمها: -توزيع الصلاحيات السياسية على مؤسسات عديدة قادرة على القيام بصلاحياتها دون التدخل بشؤون بقية المؤسسات ، كما أن التعددية السياسية تتضمن اتساع الدستور في دولة ما لاحتواء مختلف التقاليد الاجتماعية والدينية والأعراف والمحافظة على الحقوق السياسية ، وتشمل التعددية السياسية على حرية الرأي والتعايش بين مختلف الجماعات والمجتمعات الصغيرة المختلفة من حيث العرق أو الدين أو المذهب الخ ، بحيث تؤدي إلى التوافق والانسجام الوطني، حيث أن الوحدة الوطنية المبنية على أسس التعددية السياسية من أهم أسباب بقاء المجتمع السياسي. وترتكز الديمقراطية النيابية على الانتخابات والتي من خلالها يكون لكل مواطن ومواطنة مؤهل ومسجل في سجل الناخبين وذلك بموجب قانون الدستور وقانون الانتخابات (أبو نوار ، ١٩٨٢) ، لتقرر من خلال تنافس المرشحين والأحزاب من سيحكم أو من الذي يصل إلى البرلمان، (Pranger ، 1968) حيث يتمثل جوهر الديمقراطية بالاختيار بين عدد مختلف من الأفكار وإجراء مقارنة بين هذه الأفكار وهذا يناقض فكر الدولة احادية الفكر (Baker ، 1962) ، ويمكن النظر الى المجتمع كونه ديمقراطي أم لا على أساس مدى مشاركة المواطنين السياسية وأكثر المجالات التي يشارك فيها أكبر نسبة من المواطنين هو ممارسة التصويت في الانتخابات ، (Berry ، 1970) حيث تعتبر المشاركة في

الانتخابات النيابية كشكل من أشكال ممارسة الديمقراطية هامة للغاية ، وذلك كونها تمثل صورة تنظيم الفرد لحياته الاجتماعية والسياسية ، (الفباري ، ١٩٨٩) كما أن وحدة المجتمع واستقراره السياسي تتضح جزئياً من خلال مدى مشاركة المواطنين في عملية الانتخابات. (Presthus , 1962)

إن نجاح مسيرة الديمقراطية واستكمال بناء النظام الديمقراطي يتطلب ترسيخ الوعي الديمقراطي بحيث يدرك الناخب أن الديمقراطية واستخدامه لحقه الانتخابي تستهدفه هو أولاً قبل الدولة أو نظام الحكم ، فبعد أن يمنح المواطن صوته لمن ينوب عنه لفترة محددة دستورياً ، لا يمكنه استعادته بوسيلة سلمية إلا بعد مضي تلك الفترة فإذا أدرك أنه أخطأ ، ليس بإمكانه تصحيح هذا الخطأ طول فترة الإنابة المحددة ومن هنا تظهر أهمية عملية التسييس الاجتماعي من حيث توعية الأفراد وتثقيفهم سياسياً منذ الطفولة واستمرار التركيز على هذه العملية خلال المراحل الحياتية المتعاقبة للفرد ، (أبو نوار ، ١٩٨٢) وتعتبر الانتخابات بالنسبة للأطفال حدثاً مهماً ومع تقدم العمر يلاحظون تدريجياً أن الانتخابات تعتبر الشريان الرئيسي الذي يحدد من يصل الى البرلمان ، (Stacey , 1978) ومن خلال عملية التسييس الاجتماعي يدرك الأفراد مدى أهمية مشاركتهم في صنع القرارات التي تفس حياتهم والمشاركة في اقامة المجلس الذي سينوب عنهم بهدف رعاية مصالحهم وتأكيد دعم مسيرة الديمقراطية ، ويتضح دور الديمقراطية في جعل مشاركة المواطن العادي في الشؤون السياسية لدولته واضحة وجلية وبما أن القوة المؤثرة على قرارات السلطة موزعة بين أفراد الشعب ، فإنه يتوقع من المواطن العادي المشاركة وبشكل ايجابي في الشؤون الحكومية وأن يكون على وعي بكيفية صنع القرارات وكيفية اظهار آرائه وأفكاره المتعلقة

بهذه الشؤون. (Larson et al. , 1969)

إن الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية، وجدت أن سنوات النضج المتمثلة بأواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات تعتبر أكثر السنوات التي سيتم فيها إظهار الرغبة المتزايدة للارتباط بالسياسة ، وذلك من خلال ممارسة الحق الانتخابي (التصويت) والمشاركة في الحملات الانتخابية ، حيث تمثل هذه الفترة النضج والتطور في الوعي والتفكير السياسي، (Dawson et al. , 1977) حيث أن بغياب التنشئة السياسية الإيجابية والفعالة تنهار الديمقراطية وذلك بسبب عدم وجود مشاركة شعبية في مختلف فعالياتها السياسية سواء في استخدام حق التصويت والانتخاب أو في اتساع نطاق ترشيح النواب وانتخابهم. (أبو نوار ، ١٩٨٢)

وفي كثير من الأحيان والحالات قد لا يتوفر الوعي السياسي لدى الناخب ولذلك يجب العمل على تكثيف الثقافة السياسية ، (Kavangh , 1972) فإذا لم يقم المواطن بأداء الواجب الانتخابي على أسس معرفية ، فهو بهذا يترك الأمور السياسية لتناساب من بين أيدي المواطنين الذين لديهم الشعور بالمواطنة المؤقتة التي تظهر في مناسبات معينة فقط ، (Pranger , 1968) وفي هذه الحالة تكون عملية انتخاب المرشحين من قبل الناخبين تستند إلى عوامل شخصية بحتة وليس على أساس اعتبارات انتخابية سياسية. (Bacel , 1983)

وتتضمن العملية الانتخابية عدة جوانب أهمها الاقتراع العام الذي يتم من خلاله انتخاب المرشحين وقلما يخلو دستور دولة منه أو حتى على صعيد الأحزاب السياسية والنقابات المختلفة، وتعتبر عملية الاقتراع حقاً وواجباً على كل مواطن ، حق من حيث ضرورة

المشاركة ، وواجب من أجل ضمان استمراريته ، حيث انه يجب عدم النظر إلى حق الاقتراع كملكية شخصية فقط ، ولكن يجب اتباع هذا الحق بكونه واجب ايضاً وإلا اعتبر هذا الحق حقاً غير متوازن وهذا يعني ديمقراطية ناقصة وصورة مواطنة مشوهة.

وللاقتراع العنام عدة أشكال ، فالانتخاب الفردي يحصر الانتخاب بمرشح واحد فقط بين المرشحين ، وهناك انتخاب يعتمد على قائمة تتطلب من المقترح التصويت إليها بشكل كامل دون قائمة أخرى.

وتتضمن الانتخابات عرضاً لبرامج مرشحين والتي من خلالها يعبر المرشح أو الحزب عن أفكاره حيث أن الجهات التي ترشح نفسها لا تدخل المعركة الانتخابية إلا من خلال البرامج الانتخابية ، (الجهوري ، ١٩٨٤) وحتى يتمكن المرشحون من تقديم أفضل ما يطرح من برامج للحصول على أكبر عدد من أصوات الناخبين ، يجب أن يكونوا مطلعين بشكل رئيسي على التركيبة السياسية السائدة في المجتمع، والمدى الذي يستطيع الأفراد الناخبون استخدام مقدرتهم السياسية فيه. (Prethus , 1964)

وتعتبر وسائل الدعاية والترويج من جوانب العملية الانتخابية الهامة ، والتي تتم عبر وسائل الإعلام المختلفة ، من صحف ومجلات ولقاءات وتلفزيون وراديو ومناظرات... الخ. (الفباري ، ١٩٨٩) وهناك نوعان من الاتصالات التي تتم وجهاً لوجه ، رسمية وغير رسمية وهذه الاتصالات لها دور مهم في قرار الناخب حيث إنها تعتبر نوعاً من الوسطاء ، كما أن المرشحين يلجأون في حملاتهم إلى الاعتماد على أسس الأصدقاء والجيران ويطلبون الدعم على أساس مدى طویل بالإضافة إلى طلب الدعم من شخصيات مشهورة في نفس منطقتهم (المرشحين عنها).

إن الناخب قد يتأثر بشكل رئيسي بالاتصالات التي تتم وجهاً لوجه دون أن يكون لها علاقة مباشرة بالعملية الانتخابية ، حيث تأخذ شكل مناقشات سياسية بين الأصدقاء ، العائلة ، جمعيات العمل. (Verba , 1961)

الفصل الثاني: أثر عملية التسييس الاجتماعي على الحياة النيابية في الأردن منذ
نشأة الإمارة وحتى عام ١٩٩٣

- الجزء الأول : وضع السلطة التشريعية قبل عام ١٩٤٧
- الجزء الثاني: أثر عملية التسييس الاجتماعي على الحياة النيابية قبل عام
١٩٤٧
- الجزء الثالث : وضع السلطة التشريعية منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٩٣
- الجزء الرابع : أثر تطور عوامل التسييس الاجتماعي على الحياة النيابية في
الأردن بعد عام ١٩٤٧ ولغاية عام ١٩٩٣
- الجزء الخامس : أثر عملية التسييس الاجتماعي على الانتخابات النيابية في
الأردن لعام ١٩٩٣.

تمهيد:

إن اهتمام المواطن المتزايد بالحياة السياسية لوطنه في الوقت الحاضر وما يتعلق بالنظام من مؤسسات الدولة ودستورها وكيفية توزيع السلطة بين أجهزة الدولة ، يجعل من دراسة النظام ضرورة وذلك بهدف خلق جيل واع يتميز بالولاء والانتماء ، وتحقيقاً لذلك فإن الدول الديمقراطية الحديثة تتبنى أهدافاً عامة لفلسفتها التربوية ومنها ، التدريب للمواطنة ، الحث الذهني ، الألفة بالمؤسسات السياسة والتنشئة السياسية.

ويلاحظ من الإطلاع التاريخي لتطور النظام السياسي الأردني إن الوطنية الأردنية تركزت أساساً على الارتباط العشائري والانتماء الديني والولاء للقيادة الهاشمية ، (الداودي ، ١٩٩٢) والنزعة القوية للحياة البرلمانية والسعي لترسيخها وتعزيز مسيرتها وتطوير أدائها. (الطوالبة ، ١٩٩٤)

أوضاع السلطة التشريعية قبل عام ١٩٤٧:-

لقد كانت الأردن جزءاً من ولاية سوريا خلال العهد العثماني ، حيث جرت أول انتخابات لتشكيل مجلس المبعوثان وذلك بعد قيام الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ وقد مثل الأردن في هذا المجلس نائب واحد عن الكرك باعتباره اللواء الوحيد في منطقة شرق الأردن ولقد كانت هذه أول انتخابات نيابية تجري في الأردن خلال العهد العثماني بطريقة الانتخابات غير المباشرة.

ولقد جرى انتخاب المجلس العمومي لولاية سوريا بعد تشكيل مجلس المبعوثان وكان هذا المجلس بمثابة مجلس نواب للولاية ، حيث كان يتألف من أربعة أعضاء من لواء تابع لولاية سوريا ، ويتم انتخاب الأعضاء من قبل مجالس الإدارة في الأفضية بمعدل نائب واحد عن كل قضاء من الأفضية التي كانت تشكل الأردن.

إن التاريخ الحقيقي للكيان السياسي في الأردن يبدأ مع تاريخ اندلاع الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ ، حيث أراد الأمير فيصل بعد وصوله الى سوريا

اشراك الشعب في تحمل المسؤولية وذلك ليقوم المنتخبون بابداء رأيهم حول مصير البلاد ونوع الحكم. (خير ، ١٩٩٣) وقد جرت الانتخابات طبقاً للقانون العثماني وقد تم تمثيل الأردن في هذا المجلس بعشرة نواب (الطوالبه ، ١٩٩٤) ، وقد كانت هذه أول انتخابات تجري في الأردن في عهد الأمير فيصل عام ١٩١٨ .

ولقد جرى الإعلان عن تأسيس إمارة شرقي الأردن برئاسة الأمير عبد الله بن الحسين وذلك بعد وصوله الى المنطقة عام ١٩٢١ ، ولقد كان الأمير عبد الله مدركاً لأهمية دولة المؤسسات السياسية من تنفيذية وتشريعية وقضائية ، وضرورة اصدار دستور جديد وقيام برلمان. ولم تكن عملية اقامة مؤسسات سياسية عملية سهلة ما لم تعترف بريطانيا باستقلال الأردن ، ولقد عين الأمير عبدالله أول حكومة في شرق الأردن عام ١٩٢١ ، وتم تأليف مجلس شورى برئاسة قاضي القضاة وكان من اختصاصات هذا المجلس سن صيغ القوانين والانظمة ، وكان من واجبه دفع هذه المشاريع الى المجلس التنفيذي للموافقة عليها ولاقرارها من قبل الأمير (خير ، ١٩٩٣) ، ولقد استمر هذا المجلس حتى تم الغاؤه عام ١٩٢٧ للبدء في انتخابات المجلس التشريعي الأول . (خير ، ب.ت.)

وفي تموز عام ١٩٢٣ قرر الأمير عبد الله تأليف لجنة أهلية من زعماء البلاد وذلك بهدف وضع قانون انتخاب للمجلس النيابي ، وبعد أن وافقت الحكومة على قانون الانتخاب الذي وضعتة اللجنة أواخر عام ١٩٢٣ ، بدأت الحكومة في الاستعداد للانتخابات حيث تم انهاء اعداد قوائم الناخبين في شهر حزيران من عام ١٩٢٤ وذلك من أجل البدء في خوض الانتخابات (خير ، ١٩٨٩) ، إلا أن السلطات البريطانية كانت تنوي اعاقه فكرة الحكم البرلماني في الأردن ، وذلك بسبب توافد كثير من الوطنيين من سوريا الى الاردن وكان وجودهم يسبب قلقاً للسلطات البريطانية (أبو جابر ، ب.ت.) ، وتم القضاء على فكرة الانتخابات النيابية بسبب موقف الانجليز الرافض من الاستقلال وكان ذلك في آب عام ١٩٢٤. (خير ، ب.ت.)

ولقد كانت المعاهدة الأردنية - البريطانية والقانون الأساسي لشرق الأردن

هما القاعدتان اللتان انطلقت منهما التشريعات التي نظمت شؤون الحكم والإدارة في الإمارة آنذاك ، وأولى هذه التشريعات التي صدرت بعد اقرارهما كان قانون الانتخابات التشريعية لعام ١٩٢٨. (محافظة ، ١٩٩٠) وبالرغم من الاعتراضات القوية على قانون الانتخاب لعام ١٩٢٨ إلا أنه تم انتخاب أول مجلس تشريعي بموجبه. (خير ، ١٩٩٣) وذلك لأن مصير المعاهدة كان معلقاً حيث كانت بريطانيا تطمع بموافقة مجلس منتخب من الشعب على هذه المعاهدة. (خير ، ب.ت.)

ولقد تم تأليف مجلس تشريعي مكون من ستة عشر عضواً ينتخبون على مرحلتين وروعي في هذا المجلس تمثيل المسيحيين والشراكسة وتم تقسيم الإمارة الى أربع مراكز انتخابية بالإضافة الى مقعدين لقبائل البدو. (أبو صوفة ، ١٩٩٥) وقد ظهرت حركتان على الساحة الأردنية حركة معارضة تنادي بمقاطعة التسجيل والانتخاب ، وحركة مؤيدة تدعو إلى المشاركة في التسجيل والانتخاب على أساس أن المعاهدة شر لا مفر منه وأنها تتضمن بعض المزايا. (الداودي ، ١٩٩٣)

وجرت انتخابات المجلس التشريعي الأول عام ١٩٢٩ بموجب قانون الانتخاب لعام ١٩٢٨ والذي نص على تأسيس مجلس تشريعي من ممثلين منتخبين ومن أعضاء المجلس التنفيذي وبذلك تم دمج كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية. (الطوالب ، ١٩٩٤)

ولقد كان النظر في أمر معاهدة ١٩٢٨ أول أعمال المجلس التشريعي وقد اضطر الأعضاء إلى الموافقة عليها وتصديقها ، وقام الأمير بحل المجلس عام ١٩٣١ (خير ، ١٩٨٩) قبل أن يكمل مدته الدستورية وذلك بسبب رفضه التصديق على ملحق الموازنة. (الطوالب ، ١٩٩٤)

ويلاحظ من انتخابات المجلس التشريعي الأول ما يلي:-

(١) إن عدداً من الذين فازوا بعضوية المجلس التشريعي لم يصادقوا على المعاهدة عندما جرى التصويت.

٢) إن امتناع المعارضين عن المشاركة في الانتخابات أعطى فرصاً أكثر لسواهم ممن أقدموا عليها كي يفوزوا بعضوية المجلس. (أبو صوفة ، ١٩٩٥)

ولقد تلخصت اعتراضات المعارضة على المجلس التشريعي الأول بما يلي:-

١- إن أعضاء المجلس التنفيذي سيكونون أعضاء في المجلس التشريعي.

٢- إن المجلس التنفيذي غير مسؤول أمام المجلس التشريعي.

٣- بقاء المجلس التشريعي كان مرهوناً بتصديقه على مشروع المعاهدة.

ولقد شجع ظهور المعارضة خلال فترة المجلس التشريعي الأول كثيراً من المعارضين على خوض الانتخابات في المراحل التالية ، وذلك للقيام بالمعارضة من داخل المجلس ، وكان اشتراك الناخبين ٨٠٪ من مجموع المسجلين للانتخاب.

وانعقد المجلس التشريعي الثاني في حزيران عام ١٩٣١ ولقد اتسم هذا المجلس بالمعارضة للمجلس التنفيذي ومطالبتهم بفصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية ، ولقد أكمل المجلس التشريعي الثاني مدته الدستورية.

وجرت انتخابات المجلس التشريعي الثالث عام ١٩٣٤ ، وأكمل المجلس التشريعي الثالث مدته الدستورية ، وفي عام ١٩٣٧ جرت الانتخابات للمجلس التشريعي الرابع (موسى ، ١٩٩٠) ، ولقد أكمل هذا المجلس مدته الدستورية ثم تم تجديد فترته للسنتين فاستمر حتى عام ١٩٤٢ (أبو صوفة ، ١٩٩٥) ، وذلك بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية ، وجرت الانتخابات للمجلس التشريعي الخامس عام ١٩٤٢ ، وأتم هذا المجلس مدته الدستورية عام ١٩٤٥ ، ثم مدد له سنتين فاستمر في عمله حتى إعلان الدستور الجديد عام ١٩٤٧ ، وهذا المجلس هو الذي أعلن استقلال البلاد في ٢٥ أيار عام ١٩٤٦ على أساس النظام الملكي الوراثة النيابي ، وبإيعاز هذا المجلس الملك عبد الله بن الحسين ملكاً دستورياً على المملكة الأردنية الهاشمية. (موسى ، ١٩٩٠)

وبالرغم من أن انتخابات المجالس التشريعية السابقة كانت تجري بنزاهة وديمقراطية ، إلا أن هذه المجالس لم تستطع أن تلعب دوراً كبيراً في الأحداث التي مرت بها البلاد ، وذلك بسبب محدودية صلاحياتها نظراً لمشاركة المجلس التنفيذي

للأعضاء المنتخبين في تشكيل المجلس وهذا بالإضافة الى أن معظم أعضاء المجالس السابقة كانوا من زعماء القبائل والعشائر الكبيرة ، ولقد أثار ذلك على دور المجلس التشريعي في إصدار القوانين (محافظة ، ١٩٩٠) ، وتميزت هذه المجالس السابقة بظهور المعارضة وخاصة في المجلسين الأول والثاني (موسى ، ١٩٩٠) ، كما أن جميع التجمعات السكانية في شرق الأردن فتح لهم المجال للمشاركة في البناء الوطني والتحرر السياسي. (محافظة ، ١٩٩٠)

١١- أثر عملية التسييس الاجتماعي على الحياة النيابية قبل عام ١٩٤٧:-

أولاً: العوامل الاجتماعية (العائلة):-

تميزت العائلة خلال تلك الحقبة من الزمن بأنها محافظة ومتقيدة بالعبادات والتقاليد ومقاومة للتغيير والتشكك من الآراء والأفكار التي تناذي بالتطوير واحترام الوضع الراهن والتأكيد على المصالح الجماعية للعائلة عوضاً عن المصالح الفردية ، وحددت رغبات العائلة كما كان يراها شيخها وكبار أفرادها ، يوافق عليها بشكل تام من جميع أفراد العائلة ، لذلك كان التماسك بين أفراد العائلة قوياً ويشمل حتى الأسر الصغيرة المتفرعة منها وتقدم لهم الحماية والمعونة الاقتصادية اينما كانوا وكانت العائلة الأردنية تعارض تعليم الإناث ولا تهتم بتعليم الذكور.

وتمثلت هذه الفترة بظهور الانقسامات العشائرية التقليدية ، ونظام الزعامة القبيلية ، والجهل والفقر والمرض ، من الأسباب التي جعلت جوهر النظام الحضاري آنذاك قائماً على القضاء على أي محاولة للتغيير في حياة المواطنين نحو التطور والتحديث (التل ، ١٩٧٨) ، حيث لم يكن للشعب الأردني خبرة سابقة في الإدارة ولم يكن لأبناء البادية منهم رغبة في إقامة حكومة مستقرة قوية ولهذا السبب قامت بعض التمردات في بعض المناطق مثل عصيان الكورة وثورة العدوان. (محافظة ، ١٩٩٠)

ولقد تميز النظام الاجتماعي بالقسوة والظلم وخاصة في البيت والمدرسة حيث كان الآباء متسلطين في علاقاتهم مع الأطفال ، و الصفة المميزة للتفكير

والسلوك بين المواطنين والتي سادت آنذاك هي الانسجام والتوافق مع إرادة الحكام الإنجليز وتأثر بذلك كل القيم والأفكار والمؤسسات السياسية ، ولعبت المؤسسات التي تسعى لنقل مثل هذه المفاهيم والقيم كالمؤسسات الاجتماعية والدينية والتعليمية والمؤسسات الحكومية تلعب دورها في تحقيق هذا الأمر. (التل ، ١٩٧٨)

ثانياً : النظام التعليمي (المدرسة) :-

كان التعليم في شرقي الأردن خلال العهد العثماني يعتمد على ثلاث جهات وهي :- المدارس الحكومية وكانت نادرة وقليلة جداً ، المدارس الأهلية وتألقت من كتاتيب في القرى الكبيرة ، ومدارس الطوائف المسيحية وعددها قليل على أن عدداً قليلاً من أبناء شرقي الأردن استطاعوا أن يتعلموا تعليماً متقدماً في معاهد ومدارس خارج الإمارة وفي عهد الحكومة السورية الفيصلية طرأ نوع من التحسن الطفيف في نشر التعليم.(موسى ، ١٩٩٠)

وخلال سنوات تأسيس الإمارة كان التطور التربوي بطيئاً جداً في هذه الفترة، و كان لسياسة الاستعمار البريطاني الأثر الكبير في ذلك وتم إهمال التربية والتعليم لدرجة انه لم يتم الإشارة إليها في اثنتي عشرة حكومة شكلت بين عام ١٩٢١ - ١٩٢٩ ، وظهرت لأول مرة عام ١٩٢٩ باسم وزارة المعارف.

أثرت الظروف السياسية التي مرت بها إمارة شرق الأردن سلبياً على مستوى التعليم وحصره بطبقة معينة إلا وهم أبناء المدينة بالإضافة الى ضعف الامكانيات المادية وقلة الطاقة البشرية المؤهلة.

وركز التعليم في تلك الحقبة على حفظ القرآن الكريم والتعليم الديني وتعليم اللغة العربية ، واتصفت طريقة التعليم بالتلقين وحشو أذهان الطلاب بالمعلومات النظرية.(عليجات ، ١٩٨٨) كما أن تأليف الكتب كان يتم بمعزل عن حاجات الطلاب والإمارة . وتم تعليم الطلاب مبادئ القراءة والكتابة في الكتاتيب التي كان لها الفضل الكبير في ازالة امية الكثير عندما كانت المدارس

نادرة. وتمثلت سلطة المعلم في تلك الفترة بأنها قوية وكبيرة وخاصة في مناطق الريف.

وبشكل عام اعتبر التعليم في تلك الحقبة على أنه عملية معقدة وطويلة والوعي الاجتماعي بأهمية التعليم كان متدنياً. وهدفت بريطانيا خلال هذا العهد الى السيطرة على مقدرات الإمارة وتجهيل أبنائه. (عبيدات والرشدان ، ١٩٩٣) ولقد ادت النتائج السياسية لنظام التعليم في تلك الفترة الى التأثير سلبياً على المفاهيم التي تعلمها الطلاب والتي لها ارتباط بالحياة السياسية ، وتم فهم الوطنية على انها استعداد لارتكاب اعمال العنف باسم الشعارات القومية ، وبهذا فلقد فشل نظام التربية والتعليم في غرس المبادئ الأساسية الموجهة للسلوك الشخصي ، وبالرغم من تدخل الحكم البريطاني وسيطرته للإبقاء على الوضع الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي الراهن للبلاد ، إلا أن تلك مدارس تلك الفترة شكلت نواة مجموعات من المثقفين الذين لعبوا دوراً كبيراً في التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي وخاصة بعد عام ١٩٥٠. (القل ، ١٩٧٨)

ثالثاً : الأحزاب :-

لقد انعكست الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على طبيعة الأحزاب السياسية الأردنية ، حيث انه بالرغم من أن الدستور قبل عام ١٩٥٢ لم ينص صراحة على تأليف الأحزاب السياسية ، إلا أن المعارضة السياسية كان لها وقعها وتأثيرها على الحياة السياسية ، وبسبب وقوع الإمارة تحت الانتداب البريطاني في اوائل مراحل تأسيسها ادى ذلك الى توجيه بعض فئات الشعب المهتمة بالمشاركة السياسية ومناقشة القضايا العامة نحو المعارضة السياسية حيث بدأت الاختلافات تظهر حول طبيعة تكوين الدولة وأجهزتها المختلفة وطبيعة العلاقات مع بريطانيا ، والسياسة الداخلية وأمور التنمية . ولقد استخدمت المعارضة مختلف الوسائل لايصال آرائها وأفكارها حول هذه البنود ، وقدمت العرائض للأمير والحكومة وفي بعض الأحيان الى سلطات الانتداب ، وكان يتم

عقد المؤتمرات لمناقشة القضايا العامة من قبل الفعاليات الشعبية المهتمة بالشؤون السياسية والاجتماعية في الدولة ، وفي مراحل متقدمة نظمت المعارضة نفسها في اطار حزبي تقوم على مجموعة من المبادئ والمطالب.(نقرش ، ١٩٩٢)
و من ابرز نشاطات المعارضة في مراحلها الاولى في تلك الفترة ، عقد خمسة مؤتمرات حيث تبع توقيع المعاهدة البريطانية - الأردنية لعام ١٩٢٨ والتي جعلت مقدرات الأردن بيد بريطانيا ، شيئاً من رد الفعل الشعبي وخيبة الأمل ، إلا أنه بسبب عدم انتشار الوعي السياسي في البلاد على نطاق واسع ، اقتصر ردود الفعل على قطاعات صغيرة من المجتمع ونظمت المعارضة مؤتمرها الوطني الأول عام ١٩٢٨ . (بني حسن ، ١٩٨٩)

ولقد اوضح الميثاق الوطني الصادر عن هذا المؤتمر مدى الالتزام الذي تميزت به المعارضة السياسية ، ومدى الالتزام بالقيادة الهاشمية والتحرر والاستقلال من السيطرة البريطانية.(نقرش ، ١٩٩٢)

وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية فلقد ورد في الميثاق الوطني للمؤتمر الوطني الأول ما يلي:-

" كل انتخاب للنياابة العامة يقع في شرق الأردن على غير قواعد التمثيل الصحيح ، وعلى أساس مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابي ، يعد انتخاباً مصطنعاً لا قيمة تمثيلية صحيحة له. " (الداودي ، ١٩٩٢)

وعقد المؤتمر الثاني للمعارضة عام ١٩٢٩ لمقاطعة الانتخابات التشريعية التي كانت تخضع للتدخل البريطاني ، وعقد المؤتمر الثالث للمعارضة عام ١٩٣٠ الذي تركزت مطالبه على إصلاح الأوضاع الداخلية ، وإجراء انتخابات نيابية حرة.

وعقدت المعارضة مؤتمرها الرابع عام ١٩٣٢ والخامس عام ١٩٣٣ وجاءت قرارات هذين المؤتمرين مؤكدة على قرارات المؤتمرات السابقة . ولقد ساهمت هذه المؤتمرات في ابراز رأي المعارضة في كثير من أمور الدولة العامة ، وكان لتزايد نشاطها السياسي أثر كبير في جذب بعض كبار موظفي الدولة وزعماء العشائر الى صفوفها. (نقرش ، ١٩٩٢)

ومثلت هذه المؤتمرات نوعاً من التطور السياسي من حيث نمو التنظيمات السياسية والرأي العام ويعود ذلك الى دور الاحزاب السياسية. (بني حسن ، ١٩٨٩)

وأهم الاحزاب السياسية التي تأسست في تلك الفترة ما يلي:-

(١) حزب الاستقلال العربي :-

تم استئناف نشاط الحزب في عمان حيث كان مركزه في دمشق عندما اعلن الأمير عبد الله عن رغبته بذلك ، وحصل على ترخيص رسمي بمزاولة نشاطه العلني ، على أن لا يتدخل الحزب في الشؤون الإدارية للبلاد ، وسعى الحزب بالتعاون من الوطنيين الأردنيين الى تحويل الإمارة قاعدة لتحرير سوريا وإلى جعلها نواة لدولة عربية كبرى تشمل الاقطار الشامية كلها ، إلا أن ذلك لم يلقَ الموافقة من قبل الإنجليز ، كما أن الحكومات المتعاقبة على الإمارة خلال تلك الفترة، كانت متباينة في تعاملها مع اعضاء حزب الاستقلال فمنهم من تعاون مع الحزب ومنهم من قام بالحد من نفوذه وذلك بتأثير من السلطات البريطانية التي استغلت غزو الوهابيين لشرقي الأردن عام ١٩٢٤ وبعض حوادث الاعتداء على الفرنسيين في حوران في نفس العام ، ووجهت الاتهامات والانتقادات الى قادة حزب الاستقلال وتم إخراجهم من الإدارة الأردنية ومن البلاد. (محافظه ، ١٩٩٠)

وبالإضافة إلى حزب الاستقلال كانت هناك ثلاثة أحزاب أخرى في شرقي الأردن عام ١٩٢٢ وهي حزب أم القرى ، حزب احرار الأردن ، حزب العهد. (موسى ، ١٩٩٠)

(٢) حزب الشعب الأردني:-

تم تأسيس حزب الشعب الأردني عام ١٩٢٧ ، ولقد كانت أهدافه تتلخص في تأييد الحكم الدستوري بقيام حكومة نيابية برئاسة الأمير عبد الله وأنجاله من بعده ، والحفاظ على استقلال البلاد ، والعمل على نشر المبادئ الاجتماعية والقومية الصحيحة ولا سيما نشر المعارف وتحسين الأوضاع الاجتماعية ، صيانة

الحرية الشخصية وحق الملكية وحرية الأديان والمذاهب ، نشر مبادئ المساواة والإخاء بين الأهلالي ، ولقد كان للحزب دور كبير في تفعيل السياسة المحلية وخاصة في معارضة المعاهدة الأردنية - البريطانية لعام ١٩٢٨ ، واستمر الحزب لغاية عام ١٩٣٠ ، حيث أعلن عن حل نفسه واندماجه في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني. (محافظة ، ١٩٩٠)

ويعتبر حزب الشعب الأردني هو اول حزب دعا إلى تكوين مجلس نيابي وحكومة مسؤولة ، شارك في المؤتمر الوطني الأول وقاطع الانتخابات.(حداد ، ب.ت.)

٣) الحزب الحر المعتدل:-

تأسس عام ١٩٣٠ وكانت غايته تتمركز حول تعديل المعاهدة البريطانية - الأردنية ، وجعل الوضع الحكومي الدستوري قائماً على المسؤولية المشتركة ، وضمان الحرية الشخصية ، وتوفير الحقوق التشريعية ، إلا أن هذا الحزب لم يستمر طويلاً.(اللصاصمة ، ب.ت.)

ولقد كان اعضاء هذا الحزب من كبار ملاكي الأراضي وهو حزب معارض لحزب اللجنة التنفيذية ، حصل على ترخيص عام ١٩٤٤ وانحل بعد ذلك بفترة وجيزة.(حداد ، ب.ت.)

٤) حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأردني:-

تألف هذا الحزب عام ١٩٢٩ بعد أن قرر السياسيون العاملون في المؤتمر الوطني إضفاء الصبغة الشرعية على عملهم السياسي ، وقام هذا الحزب بدور كبير في مقاطعة الانتخابات ، واستمر الحزب في تأدية عمله السياسي ليضع سنوات وأصدر جريدة الميثاق لتتطرق باسمه. (ماضي وموسى ، ١٩٨٨) وتولى هذا الحزب قيادة المعارضة حتى عام ١٩٣٤ كما أشرف على عقد المؤتمر الوطني الثالث ، وهو الحزب الوحيد الذي عمّر أكثر من خمسة سنوات في فترة ما بين الحربين العالميتين.(حداد ، ب.ت.)

(٥) حزب التضامن الأردني:-

كان يهدف هذا الحزب الذي تأسس عام ١٩٣٣ إلى الدفاع والمحافظة على كيان أبناء إمارة شرقي الأردن وعلى حقوقهم وإشاعة التضامن فيما بينهم ونشر الثقافة الحديثة ولقد كانت العضوية مقتصرة على من استوطن الإمارة قبل عام ١٩٢٢ ، ولم يستمر هذا الحزب طويلاً .
(اللصاصة ، ب.ت.)

(٦) حزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني العام:-

تأسس في عام ١٩٣٣ بعد المؤتمر الوطني الخامس وذلك بهدف تنفيذ مقرارات هذا المؤتمر ، وقد انحل هذا الحزب عام ١٩٣٤ . (حداد ، ب.ت.)
(٧) الحزب الوطني الأردني:-

تم نشر بيان لهذا الحزب عام ١٩٣٣ تضمن عدم التقيد بالاتفاقيات التي تمس مصالح شرق الأردن ، وعدم الاعتراف بأي عمل سياسي أو إداري أو قضائي أو تشريعي لا يصدر عن حكومة أردنية مسؤولة أمام المجلس النيابي ، والاعتراض على المعاهدة الأردنية - البريطانية ، وإن مستقبل شرقي الأردن يرتكز على أمرة الأمير عبد الله وخلفائه من بعده عليها وسلامة اقتصادياتها. تالف الحزب فعلياً بعد عام ١٩٣٦ ، وذلك عندما حلت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني ، وتشرد أعضاؤها ولجأ بعضهم الى سوريا ، واتخذت قيادة الحزب دمشق مقراً لها واستقطبت حولها الطلبة الأردنيين هناك الذين تولوا نشاط الدعاية للحزب حيث أخذ الحزب توجيه الانتقادات الى الحكومات الأردنية المتعاقبة في عقد الأربعينات.

(٨) حزب الإخاء الأردني:-

تمت موافقة الحكومة على تكوين هذا الحزب السياسي عام ١٩٣٧ ، الذي أسس من قبل شيوخ العشائر وأعيان المدن من أعضاء حزب الشعب الأردني المنحل وذلك لتأييد الحكومة التي كانت تواجه هجوماً عنيفاً من الحزب الوطني الأردني ، وأوضح الحزب أهدافه من خلال بيان أصدره عام ١٩٣٧ ، والتي تركزت على خدمة

شرقي الأردن وتحقيق الاستقلال التام وتوحيد المساعي مع البلاد العربية الأخرى ،
إلا أن هذا الحزب لم يعمر طويلاً. (محافظة ، ١٩٩٠)

(٩) الحزب القومي الاجتماعي في الأردن:-

أخذت أفكاره بالانتشار خلال فترة الأربعينات وأصبح له خلايا سرية في كثير
من المدن وبعض القرى في شرقي الأردن وكان له دور في فترة الخمسينات
والستينات. (حداد ، ب.ت.)

(١٠) حزب الاتحاد العربي:-

كان يهدف الى تأسيس اتحادات عربية في انحاء بلاد الشام وفي عام ١٩٤٥ تمت
الموافقة على تأسيس فرع للاتحاد في الإمارة وقد قام هذا الفرع بنشاط سياسي
وخاصة في الفترة ما قبل عام ١٩٤٨.

(١١) جماعة الشباب الاحرار الأردنيين:-

تكونت هذه الجماعة في دمشق عام ١٩٤٦ والتي اعلنت أن هدفها تحرير شرقي
الأردن من الاحتلال البريطاني ، كما طالبت باطلاق الحريات العامة والسماح
بتأليف الاحزاب السياسية والنقابات المهنية وتأليف حكومة ديمقراطية مسؤولة
أمام مجلس نيابي منتخب انتخاباً حراً وعلى درجة واحدة ، الى غير ذلك من
المطالب وذلك على الصعيد الاقتصادي والثقافي والسياسة الخارجية ، وقد تحولت
هذه الجماعة في عام ١٩٤٧ إلى حزب سياسي هو الحزب العربي الأردني. (محافظة)
(١٩٩٠)

(١٢) جماعة الإخوان المسلمين:-

تأسست كحركة في عام ١٩٤٢ (حداد ، ب.ت.) ، ثم عرفت باسم جماعة الإخوان
المسلمين عام ١٩٤٦ وقد كانت أهداف الجماعة قائمة على مفاهيم النظام الاسلامي
والتربية الإسلامية الصحيحة ، وتم توفير عدة وسائل لنشر مبادئ الجماعة.
(محافظة ، ١٩٩٠)

ويلاحظ على هذه الأحزاب السياسية التي ظهرت وتكونت خلال مرحلة

بناء المؤسسات الدستورية ما يلي:-

١- إن التنظيم الحزبي في أغلب هذه الأحزاب كان مقتصرأ على النخبة المتميزة القليلة العدد من أبناء شرق الأردن كزعماء العشائر التقليديين وكبار ملاك الأراضي.

٢- ضعف انتماء الاشخاص المؤسسين لهذه الأحزاب لمؤسساتهم الحزبية ، حيث كان من الممكن ايجاد أشخاص من المؤسسين لحزب ما هم أنفسهم اعضاء مؤسسين لحزب آخر.

٣- إن معظم هذه الأحزاب لم تعمر طويلاً حيث انحلت في فترة زمنية محددة وبعضها قد تأسس وانحل في عام واحد ، وهذا يدل على شدة التنافس بين المؤسسين وارتباط الحزب بشخص معين يزول الحزب باستقالته.

٤- لقد كانت مطالب هذه الأحزاب إصلاحية مكررة وصيغت ببيانات غامضة بعيدة عن أن تكون برامج حزبية لمؤسسات حزبية متقدمة. (محافظة ، ١٩٩٠) وبالرغم من أن هذه الأحزاب تميزت ببساطة التكوين وعبرت عن القضايا الأساسية التي مرت بها البلاد كقضية الاستقلال والتاكية على قضية الحرية والحريات الشخصية والسياسية والوحدة العربية ، إلا أن تأثيرها على عامة الشعب اتسم بالضعف نظراً لاقتصارها على فئة معينة من الشعب ذوي المراكز والمتنفذين سياسياً واجتماعياً. (نقرش ، ١٩٩٢)

رابعاً : وسائل الإعلام :-

تأثر الإعلام الأردني منذ نشأة الإمارة عام ١٩٢١ بالإعلام العربي الذي كان سائداً في مملكة الحجاز والذي كان يرتكز على وحدة الفكر القومي ووحدة الأمة العربية ويرجع ذلك للأسباب التالية:-

١) إن الملك عبدالله بن الحسين مؤسس الإمارة ، كان اديباً وشاعراً وصحفيأ ، مارس هذه الأعمال جميعها في صحافة الحجاز.

٢) عندما قدم الملك عبدالله بن الحسين إلى معان عام ١٩٢٠ ، أصدر في معسكره نشرة "الحق يعلو" وكان شعارها ثورة عربية.

٣) كان يجتمع الملك عبدالله بن الحسين اثناء قيام الإمارة بالصحفيين الاردنيين

والمعلمين والشعراء والمثقفين بين الحين والآخر وذلك لتوجيههم ومناقشتهم بالقضايا العربية السائدة ومستقبل الأمة. إلا أن هذه الحقبة التاريخية من حياة الأردن لم تشهد وسائل إعلام باستثناء الصحافة ، وذلك لأن هذه المرحلة كان يتخللها انتشار الفقر والجهل والامية بين الغالبية العظمى من السكان لا يستطيعون القراءة ولا يملكون المال الكافي لشراء أجهزة راديو وأجهزة تلفزيون وصحف ، كما أن معظم هؤلاء السكان لم يتعرضوا لأي مادة اعلامية قامت ببحثها أو نشرها وسيلة إعلامية جماهيرية هذا فضلاً عن وضع القرى التي كانت بمعزل عن وسائل التقدم التي تمكنها من الإطلاع على وسائل الإعلام المختلفة.

لقد كانت جريدة " الحق يعلو " أول وسيلة للإعلام عام ١٩٢٠ ، ثم أخذت اعداد الصحف والمجلات بالازدياد ، وأخذت الحكومة تضع القوانين والأنظمة لتقديم الدعم لها ، وكانت سلطات الانتداب البريطاني تقوم بايقاف واغلاق هذه الصحف والمجلات والتي كانت تتميز بانها صحف سياسية تعتمد الطابع الاجتماعي والأدبي، والتي كان من أهمها: صحيفة الشرق العربي ، جزيرة العرب ، صدى العرب ، الشريعة ، الأردن ، الأبناء ، الميثاق ، الوفاء، الجزيرة. (نصار ، ١٩٩٢)

ولقد كانت بعض هذه الصحف وبعض الصحف التي كانت تصدر في فلسطين تعكس التوجهات والوعي السياسي عند المثقفين الأردنيين وكبار رجال الإمارة ، والتي تضمنت الاعتراضات على انتخابات المجالس التشريعية وتوجيه الانتقادات إلى بعض الأحزاب ورجال المعارضة وذلك لحثهم على النهوض بمستوى الإمارة والعمل على تخليصها من الانتداب والتأكيد على الوحدة العربية.

الوضع السلطه التشريعية منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٩٣:-

تضمن الدستور الأردني لعام ١٩٤٧ أن السلطة التشريعية منوطة بمجلس الأمة والملك وتم بموجب قانون الانتخاب لعام ١٩٤٧ انتخاب أول مجلس نيابي في العام نفسه ، ولقد تم الانتخاب على درجة واحدة للذكور الذين اتموا السن الثامنة عشرة وتم طبقاً لهذا القانون مراعاة تمثيل الأقليات. (خير ، ١٩٨٩) (ماضي وموسى ، ١٩٨٨) ، إلا أن دستور عام ١٩٤٧ لم ينص على مسؤولية الحكومة أمام مجلس

النواب ، واعطى السلطة التنفيذية الحق في إصدار قوانين مؤقتة دون إلزامها بعرض هذه القوانين على مجلس الأمة (الطوالبية ، ١٩٩٤) ، وفي عام ١٩٤٩ صدر قانون معدل لقانون الانتخابات لمجلس النواب ، حيث تقرر بموجبه تخصيص عشرين مقعداً من مقاعد مجلس النواب للضفة الغربية إي نصف مقاعد مجلس النواب ، وتم حل مجلس النواب عام ١٩٥٠ وذلك بهدف إجراء انتخابات جديدة تشمل الضفتين. (خير ، ١٩٩٣)

وتم انتخاب المجلس النيابي الثاني عام ١٩٥٠ الذي كان من أهم انجازاته اقرار وحدة الضفتين ، إلا أن هذا المجلس لم يكمل مدته الدستورية وتم حله في عام ١٩٥١ (خير ، ب.ت.) وذلك بسبب عدم موافقته على الموازنة وانعدام التعاون مع السلطة التنفيذية. (البطاينة ، ب.ت.)

وقد تميز مجلس النواب الثاني بمستوى التعليم العالي لأعضائه من حملة الشهادة الثانوية الجامعية. (أبو جابر ، ب.ت.)

وتشكل المجلس النيابي الثالث عام ١٩٥١ وفي عهد هذا المجلس صدر دستور عام ١٩٥٢ الذي صادق عليه الملك طلال بعد توليه سلطاته الدستورية بعد اغتيال والده المغفور له الملك عبدالله.

ومن المبادئ التي أخذ بها دستور ١٩٥٢ الفصل بين السلطات ، ولكن ليس بصورة مطلقة حيث أوجد تعاوناً بين هذه السلطات ، فيمكن للسلطة التشريعية مثلاً التدخل في مختلف أعمال السلطة التنفيذية وذلك من خلال حق الرقابة ومساءلة الوزارة ، كما أجاز للسلطة التنفيذية المشاركة في أعمال السلطة التشريعية ، وذلك من خلال حقها في تقديم مشاريع القوانين ، وحق تصديقها وإقرارها ، وحق إصدار القوانين المؤقتة إذا اقتضت الضرورة ذلك ، ودعوة المجلس للانعقاد في دوراته العادية والاستثنائية ، ونفضها وإرجاء وتأجيل اجتماع مجلس الأمة.

وقد أخذ الدستور الأردني بالنظام البرلماني والنظام النيابي ، وبمنظام المجلسين في تكوين البرلمان ولقد تم تمييز مجلس النواب من ناحية الاختصاصات في بعض الأحيان وذلك على اعتبار أنه المجلس الذي يمثل الشعب عن طريق

الانتخاب بعكس مجلس الأعيان الذي تعينه السلطة التنفيذية ، ومن هذه المظاهر الذي تميز مجلس النواب ؛ الاقتراع على الثقة بالوزارة أو بأحد الوزراء أو سحب الثقة من الوزارة وإجبارها على الاستقالة ، وحق اتهام الوزراء . كما تضمن دستور عام ١٩٥٢ بنوداً بخصوص مجلس الأعيان والنواب والشروط اللازمة للعضوية ، ومدة العضوية وكيفية انتخاب أعضاء مجلس النواب بحيث يكون الانتخاب عاماً ومباشراً ، ويحدد قانون الانتخاب طريقة إجراء الانتخابات وضمانة نزاهتها وتأليف الأحزاب. (خير ، ١٩٩٣) (نقرش ، ١٩٩٢) وانحل المجلس الثالث بسبب عدم تعاونه مع السلطة التنفيذية عام ١٩٥٤ ، وانعقد مجلس النواب الرابع عام ١٩٥٤ وتم حله سنة ١٩٥٦ قبل أن يكمل مدته الدستورية. (الطالبة ، ١٩٩٤)

ولقد كانت الظروف التي تمت فيها انتخابات المجلس الرابع مداراً للنقد ، ولذلك رحب الرأي العام بحل المجلس لتوفير فرصة قادمة للدخول في انتخابات جديدة حرة يعبرون فيها عن اتجاهاتهم وآرائهم. (ماضي وموسى ، ١٩٨٨) وأجريت الانتخابات لانتخاب المجلس النيابي الخامس عام ١٩٥٦ وكانت انتخابات حرة نزيهة وتوفرت الحرية المطلقة لمختلف الكتل والأحزاب (اللصاصمة ، ب.ت.) ، سواء تلك التي كان مصرحاً لها بالنشاط السياسي كالحزب الوطني الاشتراكي و حزب البعث العربي ، وجماعة الأخوان المسلمين ، وحزب الاتحاد الدستوري ، أو تلك الأحزاب التي لم يكن مصرحاً لها بمزولة النشاط السياسي كالحزب الشيوعي ، وحركة القوميين العرب ، وحزب التحرير الإسلامي ، والجبهة الوطنية. (الداودي ، ١٩٩٣)

ولقد حققت الأحزاب اليسارية في هذه الانتخابات نجاحاً ملفتاً للنظر حيث حصلت على سبعة عشر مقعداً من أربعين ، كما حصل مؤيدوها المستقلون على ثلاثة مقاعد . (بني حسن ، ١٩٨٩) وفي عهد هذا المجلس تم إلغاء المعاهدة البريطانية - الأردنية عام ١٩٥٧ ، وأصبح كل حزب ينادي بأنه صاحب الفضل في إنهاء المعاهدة وحدثت مصادمات بين الأحزاب وأصبحت الشيوعية تمارس بشكل

علني مخالفين بذلك تعليمات السلطة التنفيذية. (اللمصاصة ، ب.ت.)

وأثر هذه الأحداث تم حل الأحزاب السياسية عام ١٩٥٧ التي شاركت في الانتخابات واستثنيت جماعة الإخوان المسلمين من قرار الحل. (الطوالب ، ١٩٩٤)

واستمر المجلس النيابي الخامس في ممارسة مسؤولياته الى أن أنهى مدته الدستورية عام ١٩٦١ وجرت انتخابات المجلس النيابي السادس عام ١٩٦١ ، وتم في عهد هذا المجلس تعديل قانون الانتخاب وزياد من عدد مقاعد الدوائر الانتخابية فأصبح عدد أعضاء مجلس النواب ستين عضواً وجاءت هذه الزيادة لتمثل البلاد تمثيلاً حقيقياً نتيجة زيادة عدد السكان. (اللمصاصة ، ب.ت.) وتم حل المجلس قبل أن ينهي مدته الدستورية عام ١٩٦٢. وانعقد مجلس النواب السابع عام ١٩٦٢ ولقد كانت نسبة الناخبين في انتخابات هذا المجلس ٧٠٪ وتعتبر نسبة مشاركة الشعب عالية (أبو جابر ، ب.ت.) ، ولم يكمل مدته الدستورية وتم حله عام ١٩٦٣ بسبب حجب الثقة عن الحكومة (الطوالب ، ١٩٩٤) ، ولقد كانت هذه أول سابقة في تاريخ المجلس النيابي الأردني. (اللمصاصة ، ب.ت.)

وفي عام ١٩٦٣ انعقد مجلس النواب الثامن وتم حله قبل أن يكمل مدته الدستورية عام ١٩٦٦. وفي عام ١٩٦٧ جرت انتخابات المجلس النيابي التاسع قبيل العدوان الاسرائيلي وانتهت مدة هذا المجلس في عام ١٩٧١ وبسبب ظروف الاحتلال لم تجر انتخابات نيابية بعد انتهاء مدة المجلس النيابي التاسع وبقي المجلس قائماً لاتخاذ قرارات هامة أو لتعديل نصوص الدستور. (درويش ، ١٩٩٠)

واعتبر هذا المجلس من اطول المجالس عمراً في تاريخ الحياة النيابية الأردنية حيث تم التمديد لهذا المجلس عدة مرات ودعوته للانعقاد في دورات استثنائية نتيجة الظروف التي خلفها العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ ، (الطوالب ، ١٩٩٤) وما اعقب ذلك من تجميد للحياة البرلمانية وخاصة بعد قرار مؤتمر القمة العربي المنعقد في الرباط عام ١٩٧٤ والذي نص على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني والموافقة على قيام حكم فلسطيني في الضفة الغربية بعد انتهاء الاحتلال الإسرائيلي لها. وعلى أشردلك

تم تعديل الدستور حيث اعطى جلالة الملك حسين صلاحية تأجيل اجراء الانتخاب العام اذا كان هناك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء ان اجراء الانتخاب امراً متعذراً وقد كان هذا السبب قائماً بسبب الاحتلال. وفي عام ١٩٧٦ تم حل مجلس النواب التاسع.

وفي عام ١٩٧٨ صدرت الإرادة الملكية السامية بتشكيل أول مجلس استشاري ، وقد كان إنشاء المجلس الوطني الاستشاري كما ورد في الرسالة الملكية السامية ليس بديلاً للحياة البرلمانية الانتخابية الكاملة والتي ستعود للأردن عندما تسمح الظروف الواقعية بذلك. وكانت مهمة المجلس الوطني الاستشاري تتركز في اسداء الرأي والمشورة للسلطة التنفيذية حول الأمور التالية (أبو صوفة ، ١٩٩٥) : مشاريع القوانين المطروحة ، التوصية بالتعديل أو إلغاء أي من القوانين المعمول بها ، الشؤون العامة بالدولة ، الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة. ولقد تم اختيار اعضاء المجلس الوطني الاستشاري من شخصيات تمثل مختلف فئات الشعب وقطاعاته. (الداودي ، ١٩٩٣) ويلاحظ على هذا المجلس أن المرأة دخلت معترك الحياة السياسية ولأول مرة وشاركت في المجلس الاستشاري. (درويش ، ١٩٩٠)

وقد تم تشكيل هذا المجلس ثلاث مرات في الفترة ما بين ١٩٧٨ - ١٩٨٤ بمعدل سنتين لكل مرة. وفي عام ١٩٨٤ تم حل المجلس الوطني الاستشاري وتم دعوة مجلس الأمة التاسع إلى والانعقاد وسمي هذا المجلس بمجلس النواب العاشر بعد إجراء انتخابات فرعية في الضفة الشرقية وملتء المقاعد الشاغرة للضفة الغربية وأكمل هذا المجلس مدته الدستورية في عام ١٩٨٨ ومددت ولايته سنتين وبقي حتى استئناف الحياة النيابية عام ١٩٨٩.(الطوالبة ، ١٩٩٤) وكان من نتائج قرار فك الارتباط الإداري مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨ إزالة العائق الذي كان يمنع إجراء انتخابات نيابية عامة فتم تعديل قانون الانتخاب ليلتئم الوضع الجديد.

ولقد تم اعتبار انتخابات عام ١٩٨٩ نقطة تحول هامة في تاريخ الحياة النيابية في الأردن ، وذلك لأنها كانت أول انتخابات تشهدها البلاد منذ أكثر من عشرين

عاماً حيث توجه قطاع كبير من فئات الشعب للمشاركة فيها سواء بالاقتراع أو بالترشيح ، ولقد شهدت الساحة السياسية الأردنية في تلك الفترة تنافس ٦٦٥ مرشحاً على ثمانين مقعداً (الداودي ، ١٩٩٣) ، وبلغ عدد المسجلين في الجداول الانتخابية مليوناً و ١٩ ألفاً و ٨٥٢ ناخباً وناخبة ، ووصل عدد الذين تسلموا بطاقتهم الانتخابية ما مجموعه ٨٤٨ ألفاً و ٣٩٩ ناخباً وناخبة موزعين على كافة محافظات المملكة. وبلغ معدل التنافس اقصاه في دوائر العاصمة حيث تنافس على كل مقعد عشرة مرشحين بينما قل التنافس في المحافظات الريفية ، إلا أن اهتمام الناخبين كان كبيراً في المناطق الريفية وذلك ما أظهرته البيانات التفصيلية لعدد الناخبين الذين تسلموا بطاقتهم الانتخابية ، وكان الاهتمام بنسبة أقل في المدن.

ولقد اتسمت نتائج انتخابات عام ١٩٨٩ في كافة مراحلها بالحياد والنزاهة والدقة ، وبلغ مجموع الذين أدلوا بأصواتهم ٥١٠ آلاف ناخباً وناخبة اي ما نسبته ٦١٪ من مجموع الذين حصلوا على البطاقات الانتخابية.

ولقد شاركت الأحزاب في هذه الانتخابات بشكل علني حتى قبل حصولها على ترخيص رسمي وذلك بعد اقرار مبدأ التعددية السياسية في الأردن ، وقد اعتبرت انتخابات عام ١٩٨٩ اختباراً حقيقياً لتلك الأحزاب ، إلا أن غيابها عن الحياة السياسية لفترة طويلة أدى إلى اخفاقها نسبياً باستثناء جماعة الإخوان المسلمون. ولقد واصلت الأحزاب السياسية نشاطها العلني إلى أن تم تشريع قانون لعام ١٩٩٢ والذي نص على ضمان حرية النشاط الحزبي وذلك استناداً على المواد الدستورية ومبادئ الميثاق الوطني المتعلقة بهذا الشأن. (العابد ومؤتمن ، ١٩٩٣)

وشاركت المرأة كناخبة ومرشحة للمرة الأولى في تاريخ الحياة النيابية ، وقد جرت الانتخابات بموجب قانون الانتخاب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته لعام ١٩٨٩ حيث تم إلغاء مقاعد الضفة الغربية وارتفع عدد اعضاء مجلس النواب من ٦٠ الى ٨٠ عضواً. (الطوالة ، ١٩٩٤)

ولقد تعاض عن انتخابات عام ١٩٨٩ النتائج التالية:-

- ١- فوز الأخوان المسلمين وحصول الكتلة الإسلامية على ٢٢ مقعداً .
- ٢- تراجع اليسار حيث بلغ عدد المرشحين ذوي الاتجاهات اليسارية نحو خمسين مرشحاً ، نجح منهم سبعة فقط ، وتعود أسباب الخسارة الى عدم ممارسة النشاط السياسي بشكل علني لفترة طويلة نسبياً ، وعدم مقدرتهم على توحيد اتجاهاتهم ضمن كتلة واحدة ، الأمر الذي أدى إلى تشتت الأصوات بين المرشحين من اتجاهات مختلفة.
- ٣- انحسار الدور العشائري حيث واجهت العشائر وخاصة التي تتميز بدورها في الحياة السياسية الأردنية عقبات في تحديد مرشح معين لتقديم أعماله ، إلا أن تأثير العشائرية ظهر واضحاً في محافظات جنوب الأردن.
- ٤- محدودية مشاركة المرأة ، وخاصة ما يتعلق بجانب الترشيح حيث قامت اثنتا عشرة امرأة بترشيح أنفسهن في انتخابات ١٩٨٩ في مختلف محافظات المملكة اخفقن جميعاً ويرجع ذلك الى التنافس الشديد الذي كان بين الرجال وخاصة المتمرسين منهم وذلك في المناطق التي تم ترشيح المرأة فيها.
- ٥- التوجه نحو التعددية السياسية والتكتلية النيابية حيث ظهرت أهمية التعددية السياسية وذلك استكمالاً لبناء مؤسسة الديمقراطية في البلاد كما أوضح ذلك خطاب جلالة الملك للجنة الملكية للميثاق الوطني (العابد ومؤتمن ، ١٩٩٢) ، الذي تمت صياغته من أجل إرساء وتحديد وايضاح وتنظيم قواعد العمل الوطني وممارسة التعددية السياسية وذلك استناداً الى الدستور والتراث السياسي والوطني وذلك من خلال مبادئ تحكم مسيرة البلاد وتنظيم العلاقات بين جميع الأطراف المحلية وعلاقات البلاد الإقليمية والدولية.(الميثاق الوطني ، ١٩٩٠)

وقد بلغ عدد القوانين ومشاريع القوانين التي اقرها المجلس بعد مناقشتها ١٣٤ قانوناً وذلك في دوراته الأربع والاستثنائية الثلاث بالإضافة الى ٢٢٢ اقتراحاً برغبة و ٢٥ اقتراحاً بقوانين. وتقدم المجلس الى الحكومة ب ١٥ استجابة ووجه

اليها ٢٦٠ سؤالاً وتلقى من المواطنين ٤١٨٢ شكوى أحال العديد منها الى لجنتيه الإدارية والقانونية والى لجنة الحريات العامة.

كما أقر مجلس النواب الحادي عشر قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٢ لضمان حرية الصحافة وممارستها لمهامها في إطار الحرية المسؤولة ، وسمح القانون للأفراد والأحزاب السياسية بإصدار المطبوعات الصحفية ، وقانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٢. (الطوالب ، ١٩٩٤)

وتم اجراء انتخابات مجلس النواب الثاني عشر وذلك في تشرين ثاني عام ١٩٩٢ ولقد تميزت انتخابات عام ١٩٩٢ عن سابقتها باعتماد مبدأ الصوت الواحد لإجراء الانتخابات ، هذا بالإضافة الى ظهور مرشحين على أسس حزبية وبشكل أكثر قوة من انتخابات عام ١٩٨٩.

ولقد تميزت انتخابات عام ٩٢ عن سابقتها انتخابات عام ٨٩ باختفاء ظاهرة زخم الأصوات وهذا يرجع الى قانون الصوت الواحد لمرشح واحد ، ولقد كان الاقبال على صناديق الاقتراع في انتخابات عام ٩٢ أكبر من انتخابات عام ٨٩. (صحيفة الرأي ، ١٩٩٢)

أثر تطور عوامل التسييس الاجتماعي على الحياة النيابية في الأردن بعد عام ١٩٤٧ ولغاية عام ١٩٩٢:-

أولاً: الظروف الاجتماعية (الأسرة) :-

حدثت تغييرات سريعة في المجتمع الأردني ، وبدأت الهجرة الى المدن وظهرت مفاهيم اجتماعية جديدة وضعفت روابط الأسرة وتغير دور الأفراد فيها. (عليقات ، ١٩٨٨)

كان المجتمع الأردني في فترة الخمسينات مجتمعاً عشائرياً حيث كان الفرد يعتبر أن مقومات حياته الأساسية مستمدة من العشيرة التي ينتمي اليها ، إلا أن النظام العشائري أخذت تخف حدته بالتدرج على مر السنوات ولكنه لم يختف

من المجتمع تماماً بل بقيت العشائرية تبرز بين الحين والآخر تبعاً للظروف الاجتماعية التي تعركها ، والعشائرية حالياً في الريف والبادية أقوى منها في المدن ، وذلك لأن غالبية أبناء الريف والبادية يلجأون الى العشيرة لتزودهم بشيء من الأمن والاطمئنان اكثر من التجائهم الى القوانين والانظمة التي تسنها الدولة.

وكانت السلطة الاولى في الأسرة للرجل وخاصة في عقد الخمسينات والستينات حيث كان الأب يحتل هذه المكانة ثم يليه الابناء الأكبر فالأصغر وهكذا. وكان تعليم المرأة يقابل بنوع من الاستهجان ، إلا أن مركز الأب في الوقت الحاضر لم يبق كما كان عليه سابقاً حيث اتخذ دور الناصح والمرشد بدلاً من دور الأمر النهائي كما كان الحال سابقاً (عبيدات والرشدان ، ١٩٩٣) ، وبهذا زادت الحرية والاستقلالية للفرد داخل الأسرة الأردنية ، ونظراً للتطور والتحديث الذي شهده المجتمع الأردني ظهرت مؤسسات اجتماعية أخرى تعنى بتنشئة الطفل وأصبح دور الأسرة مكماً لدور المدرسة. (الربايعة ، ١٩٩١)

وكان المجتمع الأردني ينقسم الى ثلاث طبقات هي: الطبقة الغنية. والطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة ومع مرور السنوات أخذت هذه الطبقات بالتحرك الى الأسفل والى الأعلى حتى أصبحت حالياً تعرف بالطبقات الثنائية وأصبح المجتمع الأردني يقسم الى طبقتين هما: أصحاب رؤوس الأموال ، والطبقة الثانية يمكن أن تقسم الى الأقسام التالية:- قسم فوق مستوى حد الفقر ، وقسم في مستوى حد الفقر ، وقسم في مستوى دون حد الفقر ، وقسم معدوم.

لقد شهد المجتمع الأردني توافد عناصر حضارية غربية جديدة وأصبح نتيجة لذلك بين أمرين إما أن يأخذ بكل ما أتت به الحضارة الغربية من قيم وعادات وتقاليده ومنجزات وأما أن يتمسك بالماضي وبالحضارة التي توارثها ، إلا أن المجتمع الأردني أخذ الطريق الوسط متصفاً بطابع المحافظة على الأصالة. (عبيدات والرشدان ، ١٩٩٣)

وفيما يتعلق بعلاقة الأسرة الأردنية ودورها في عملية التسييس الاجتماعي ،

فلقد تبين من خلال دراسة ميدانية قام بها د. حلمي ساري في الجامعة الأردنية على عينة اشتملت مجموعة من الطلاب والطالبات ممثلين لمختلف قطاعات المجتمع الأردني ومن الجنسين وذلك بهدف دراسة الجماعات المرجعية ودورها في السلوك الانتخابي في انتخابات عام ١٩٨٩ ، أن تأثير الوالدين في الأسرة على توجه الفرد نحو الانتخابات أقوى التأثيرات في جميع قطاعات المجتمع ، إلا أن درجة قوة هذا العامل تختلف من قطاع الى آخر ، حيث تزداد قوة هذا العامل في القطاعين البدوي والريفي بدرجة أكبر وأوضح من قطاع المدينة.

ويلي سلطة الأبوين في القطاعين البدوي والريفي ، الأخوة الأكبر سناً في الأسرة ، ثم وجهاء القرية والعائلة ، أما بالنسبة للموضع في المدينة فإن التأثير الأكبر على توجهات الأفراد الانتخابية يتركز في عامل الرفاق والأصدقاء والمؤسسة التعليمية ، وذلك نظراً للتطور الذي شهدته الأسرة وخاصة في المدينة والذي كان بدرجة أكبر عن البادية والريف. (ساري ، ١٩٩٣)
ثانياً: المدرسة:-

لقد أثرت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على تطور نظام التربية والتعليم بعد عام ١٩٤٧ ، ومن أهم الظروف السياسية وحدة الضفتين عام ١٩٥٠ التي أثرت إيجابياً على تطور التربية والتعليم بشكل عام ، من خلال ضرورة النهوض بنظام التربية والتعليم في الضفة الشرقية لتحقيق التوازن مع النظام المتبع في الضفة الغربية ، حيث حدث نمو شامل في كافة مراحل التعليم وتعليم الاناث وزاد عدد الطلاب وخاصة بعد التعديل على الدستور بجعل التعليم الابتدائي إلزامياً ، كما وفرت الوحدة الكفاءات للماء الشواغر الفنية والإدارية التي نتجت عن التوسع في التعليم.

وكان من أهم الأولويات بالنسبة للقائمين على رسم وتطوير نظام التربية والتعليم ، توجيه التربية والتعليم نحو مبدأ المواطنة ، من حيث تأسيس برنامج تربوي يهدف الى تنشئة الشباب وتهيئته اجتماعياً للنظام الديمقراطي الأردني حيث إن الظروف السياسية والاجتماعية الجديدة تطلبت نظاماً تربوياً يحقق

المواطنة الفعالة ومن ثم نجاح التجربة الديمقراطية وتوفير الاستقرار.
وتركز معظم النشاط التربوي في بداية هذه الحقبة في تأسيس وتطوير المدارس العامة.

ولقد انتشرت عملية تشريب المواطنين بالأفكار السياسية والحزبية وخاصة بعد انتشار الحركة القومية العربية بعد عام ١٩٥٠ ، فاصبحت المدارس مراكز لبث مبادئ الأحزاب السياسية من خلال اعضائها ، فتوجه اهتمام الطلاب والمعلمين نحو النشاطات السياسية.

ولقد كان نظام التعليم خلال هذه الحقبة من الزمن في حالة سيئة حيث كانت التجهيزات التعليمية والابنية المدرسية سيئة والطاقة البشرية غير مناسبة ، حيث كانت الامية متفشية بنسبة عالية والبنية التربوية الموروثة من فترة الانتداب البريطاني لا تفيد كثيراً في بناء نظام تربوي يساعد على بناء الأمة وتطويرها ، ولهذا تم بعد عام ١٩٥٦ وضع سياسة لإعادة تنظيم نظام التعليم واخضاعه لخدمة الأهداف القومية قدر الممكن. (التل ، ١٩٧٨)

وخلال هذه الفترة أصبح عدد الطلبة يزداد بالتدريج وذلك للزيادة في اعداد السكان وإقبال الأهالي على التعليم وازدياد الاهتمام بتعليم المرأة. (عبيدات والرشدان ، ١٩٩٢)

وفيما يتعلق بنوعية المناهج والكتب المدرسية في عقد الخمسينات والستينات لم يكن لها ارتباط بالمجتمع المحلي لأن معظمها كان مترجماً عن الكتب الأجنبية أو كانت عبارة عن مؤلفات لأشخاص ليس لهم خبرة في هذا المجال. (التل ، ١٩٧٨)

إلا أن عقد الستينات شهد بداية الاهتمام بالمناهج والاهداف التربوية وفي عقد السبعينات استمر تزايد عدد المدارس والطلاب وتوسعت رقعة التعليم. (عليعات ، ١٩٨٨)

وخلال هذه المرحلة وعندما أخذ المجتمع الأردني يتخلى عن السيطرة على عقول الصغار ، بدأ تأثير البيت يتعارض مع المضامين الاجتماعية للدروس المدرسية ،

فأصبحت سيطرة الوالدين تخف بالتدريج عن أبنائهم حيث إن انتقال الطلاب إلى مرحلة جديدة من خلال المدارس الثانوية والتعليم العالي أصبحت حياتهم تختلف عن الحياة التي يعيشها أبائهم.

إن هذه الحياة المدرسية السابقة كانت وسيلة لتعليم الموضوعات المدرسية فقط، فلقد كان المجتمع الأردني في الماضي تقليدياً بسيطاً أما بعد ١٩٥٠ فأخذ نظام اجتماعي جديد يظهر بالتدريج نتيجة للتكنولوجيا والتصنيع وهذا تطلب وضع سياسات تربوية تكفل القدرة على التكيف والتأقلم في مجتمع سريع التغيير. (التل ، ١٩٧٨)

وفي الثمانينات وصل التطور الكمي في التعليم إلى درجة كبيرة ولقد كانت الفلسفة التربوية خلال العقود الماضية تبني على أسس كالدستور الأردني والتراث العربي الإسلامي والثورة العربية الكبرى والتجربة الوطنية ، وأصبح من أهم الأسس الاجتماعية التي تقوم عليها هذه الفلسفات التربوية. إن المشاركة السياسية والاجتماعية في إطار النظام الديمقراطي حق للفرد وواجب عليه نحو مجتمعه. (عبيدات والرشدان ، ١٩٩٣)

ثالثاً: الأحزاب :-

تأسست الأحزاب في بداية عهد المملكة الأردنية الهاشمية بموجب دستور عام ١٩٤٧ ومن أهم أحزاب هذه الفترة ما يلي:-

١) حزب النهضة العربية الذي تأسس عام ١٩٤٧ في عمان ونصت أهدافه على تحقيق أهداف الثورة العربية الكبرى وتحقيق الأمان القومي والنهوض بالبلاد بشكل عام والحث على الاستفادة من موارد البلاد وانحل هذا الحزب عام ١٩٥٠. (الداودي ، ١٩٩٣)

ولقد أصدر هذا الحزب جريدتين هما جريدة الجهاد وجريدة النهضة. (للصامحة ، ب.ت.)

٢) حزب الشعب الأردني : تأسس عام ١٩٤٧ في عمان ونص نظامه الأساسي على النهوض بالبلاد وعلى مختلف الأصعدة وتوثيق العلاقات مع البلاد المجاورة وتم حله بعد شهرين من تأليفه بقرار من الحكومة وذلك بسبب خروج الحزب على القواعد الدستورية إلا أن الحكومة عادت عن قرار الحل وسمحت للحزب ممارسة نشاطه عام ١٩٥٢ إلا أنه انحل تلقائياً بعد ذلك بفترة قصيرة. (الداودي ، ١٩٩٣) ولقد أصدر الحزب مجلة الرائد.

٣) الحزب الشيوعي الأردني: تأسس عام ١٩٥١ وكان من أهم مبادئه اطلاق الحريات العامة والانعاش الاقتصادي وطالب بتعريب الجيش ، شارك في انتخابات عام ١٩٥٦ ، من أول الأحزاب الأردنية التي دعت الى حرية المرأة ، إلا أن هذا الحزب شهد خلافات عديدة وحدثت انشقاقات ، وعاد وتوحد من جديد في اوائل عام ١٩٩٠. وانسحب من الحزب مجموعة شكلوا الحزب التقدمي الأردني. (حداد ، ب.ت.) وفي عام ١٩٥٢ أجاز الدستور تشكيل الأحزاب والجمعيات ضمن شروط معينة وهي أن تكون غايتها مشروعة ، ووسائلها سلمية ، ولا تخالف أحكام الدستور ، وأن ينظم القانون طريقة تأليفها وطريقة مراقبة مواردها ، (الداودي ، ١٩٩٣)

ومن أهم الأحزاب التي ظهرت في بداية الخمسينات ما يلي (بعد دستور عام ١٩٥٢) :-

١) حزب الاتحاد الوطني: تم ترخيصه عام ١٩٥٢ ، وكان يسعى الى توطيد استقلال الشعب الأردني ، وتثبيت دعائم حريته والنهوض بمستواه والعمل على تحقيق وحدة البلدان العربية. (اللصاصمة ، ب.ت.)

٢) حزب التحرير: تأسس في عام ١٩٥٢ ، وهو حزب سياسي مبدؤه الإسلام إلا أن الحكومة الأردنية لم توافق على ترخيصه بسبب معارضة الحزب للدستور ، واستمر هذا الحزب لفترة طويلة في ممارسة نشاطه بصورة سرية ونجح عدد من اعضائه في انتخابات عام ١٩٥٤ و ١٩٥٦. (الداودي ، ١٩٩٣) ولقد اعتمد الحزب في نشاطه على المنشورات والبيانات السياسية والكتيبات التي تشرح الموقف

السياسي للحزب.

(٣) الحزب الوطني الاشتراكي : تأسس عام ١٩٥٤ ولقد دعا هذا الحزب الى الوحدة العربية والديمقراطية البرلمانية وضممان الحريات ، أصدر مجلة الميثاق ، ترشح عن الحزب أربعة عشر مرشحاً في انتخابات عام ١٩٥٦ ، نجح منهم احد عشر نائباً وتم تكليف زعيم الحزب سليمان النابلسي بتأليف الحكومة في عام ١٩٥٦ ، ولقد حل هذا الحزب مع الاحزاب السياسية الأردنية عام ١٩٥٧. (حداد ، ب.ت.)

(٤) حزب البعث العربي الاشتراكي:- حاول اعضاء هذا الحزب الحصول على ترخيص عام ١٩٥٢ إلا أن مجلس الوزراء قرر عدم السماح بتأليف هذا الحزب لمخالفته لبنود الدستور وعاد اعضاء هذا الحزب وحاولوا من جديد في عام ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، إلا أن طلبهم ووجه بالرفض فتقدموا الى محكمة العدل العليا التي فسخت قرار مجلس الوزراء واعتبر الحزب قائماً عام ١٩٥٥ وتركزت أهداف هذا الحزب بالوحدة والحرية والاشتراكية للأمة العربية. (اللصاصمة ، ب.ت.) أصدر هذا الحزب جريدة البعث وكان الحزب ممثلاً في جميع المجالس النيابية (١٩٥٠ - ١٩٥٤) واشترك الحزب في انتخابات عام ١٩٥٦ واشترك الحزب في الحكومة الوطنية عام ١٩٥٦.

(٥) حزب الأمة: تأسس في عام ١٩٥٤ ولقد اعتمد الحزب في مبادئه على مطالب عامة كتحرير الوطن العربي من الهيمنة الأجنبية وتحرير فلسطين والعمل على تأمين رفاهية الشعب الأردني وتوفير الحرية للنشاطات السياسية وحل الحزب نفسه في عام ١٩٥٤ ولقد كان أول حزب سياسي أردني يحل نفسه بحجة كبت الحريات وتقييد الصحافة. (حداد ، ب.ت.)

(٣) الحزب العربي الدستوري : تأسس عام ١٩٥٦ ولقد نص الميثاق الأساسي لهذا الحزب على أنه سوف يتعامل مع التيارات السياسية والدولية حسب ما تتطلب مصلحة الأمة العربية ، وأنه يعمل على تحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين وحل الحزب عام ١٩٥٧. (اللصاصمة ، ب.ت.)

وخلال فترة الخمسينات تم إنشاء حركة القوميين العرب في الأردن حيث

تأثرت الكثير من الهيئات السياسية بالناصرية التي كانت عبارة عن اتجاه عام لنموذج قيادي ناجح في المجتمع المصري ، وكان لهذه الهيئات دور فاعل على الساحة الأردنية في تلك الفترة. (نقرش ، ب.ت.) ولقد شاركت حركة القوميين العرب في انتخابات عام ١٩٥٦ ، واصدرت في الأردن مجلة اسبوعية باسم الرأي. (حداد ، ب.ت.)

ويلاحظ من خلال العرض السابق لأهم أحزاب فترة ما بين ١٩٤٧ - ١٩٥٧ ،

كانت الأحزاب تمثل التيار الإصلاحي الذي انصب في ثلاثة اتجاهات فكرية هي:-

أ- الاتجاه القومي الذي تعود جذوره الى الجمعيات السرية والنوادي الثقافية التي أنشأها العرب خلال الحكم العثماني ولقد تمخض عن هذا الاتجاه ظهور الأحزاب القومية كحزب البعث وحركة القوميين العرب.

ب- الاتجاه الديني والذي يرجع الى الفكر الإصلاحي الديني الذي ظهر في اوائل القرن التاسع عشر في مصر ، وقد مهد هذا الاتجاه الى ظهور الأحزاب الدينية كجماعة الإخوان المسلمين ، حزب التحرير.

ج-الاتجاه اليساري الذي يستند الى النظرية الماركسية اللينينية ويعبر عن نفسه من خلال اختيارات اشتراكية وقد مثل هذا الاتجاه : الأحزاب الشيوعية. أو أحزاب أخرى اعتمدت الاتجاه نفسه وتحت مسميات مختلفة. (نقرش ، ١٩٩٢)

ولقد كان مؤيدو الحزب الوطني الاشتراكي وحزب الأمة والحزب العربي الدستوري ينتمون الى الطبقة البرجوازية. أما حزب البعث فكان معظم اتباعه من مفكري الطبقة الوسطى بينما وجدت الأحزاب الإسلامية انصارها من بين الشرائح التقليدية في الطبقات العليا وجماهير المحافظين والاميين ، ولقد استمدت الأحزاب اليسارية غالبية مؤيديها من الفلسطينيين من ضفتي الأردن ومن مختلف القطاعات.

أما بالنسبة لأهل الضفة الشرقية فلم يبدوا اهتماماً للتنظيمات السياسية. وكان المفكرون وأقسام من الطبقات العليا هم الغالبية التي انخرطت في النشاط السياسي. (بنى حسن ، ١٩٨٩)

ويوضح الجدول التالي توزيع المقاعد في مجلس الأمة حسب الأحزاب من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٥٦:-

الحزب	مجلس النواب الثاني	مجلس النواب الثالث	مجلس النواب الرابع	مجلس النواب الخامس
الوطني الاشتراكي	-	١١	١	١١
الشيوعي	٢	٢	٢	٢
البعث	٢	٢	-	٢
العربي الدستوري	-	-	١٧	٤
الأمة	-	-	-	١
الإخوان المسلمين	-	-	٤	٤
التحرير	-	-	١	١
المستقلون	١٦	١٤	١٥	١٤

لقد توفر للأحزاب فرصة كبيرة في الأردن بعد الانتخابات التي جرت عام ١٩٥٦ على أساس حزبي ، وتشكيل حكومة ائتلافية ، إلا أن هذه الأحزاب جنحت إلى الفوضى . (اللصاصمة ، ب.ت.)

ونتيجة لذلك صدر في ٢٥ نيسان من عام ١٩٥٧ قراراً بحل الأحزاب السياسية واعتبرت هذه التجربة الحزبية تجربة فاشلة وذلك لأسباب ترجع إلى البيئة

السياسية في تلك الفترة والنظام السياسي ، والأسباب الأخرى ترجع إلى طبيعة هذه الأحزاب فبالنسبة للأسباب الأولى فإن الثقافة السياسية والاجتماعية وأثار السيطرة البريطانية ، كل ذلك أدى إلى عدم تقبل الأحزاب السياسية بشكل كافٍ ، كما أن الأحزاب بدورها لم تقدم نفسها بشكل واعٍ ضمن ثقافة جماهيرية ، وفيما يتعلق بعلاقة هذه الأحزاب السياسية مع النظام السياسي الأردني ، فقد استطاع النظام السياسي الأردني بما يمتلك من مقومات مختلفة على تحقيق عدد كبير من الأهداف التي نادى بها الأحزاب السياسية. (نقرش ، ١٩٩٢)

أما بالنسبة لهذه الأحزاب التي نشأت في بداية عهد المملكة فقد تميزت عن تلك التي نشأت في عهد الإمارة بكونها:-

- ١) كانت هذه الأحزاب السياسية أجنبية ، ليست نابعة من صميم المجتمع الأردني.
- ٢) غلب على هذه الأحزاب الطابع السياسي العقائدي ، فرفعت شعارات أممية كالشيوعية والاشتراكية ، الأمر الذي أفسح المجال أمام أنظمة عربية وأجنبية للتدخل في شؤون البلاد بشكل أثر على أمنه واستقراره في مرحلة حرجة من تكوينه. (الداودي ، ١٩٩٢)

وفيما يتعلق بطبيعة هذه الأحزاب ، فإنها لم تكن تعكس واقع التمايز الطبقي فنشأت أحزاب من طبيعة طبقية غير متجانسة ، وأصبح الوصول إلى السلطة مسعى الحزب الأول والأخير دون الاعتماد على مساعدة شعبية واعية ، كما أن التركيز على نقل مفهوم التعددية من الدول المتقدمة شكلاً وليس مضموناً أدى إلى إحداث الكثير من الانقسامات والانشقاقات داخل هذه الأحزاب. (نقرش ، ١٩٩٢)

وبعد عام ١٩٥٧ منع النشاط الحزبي العلني وبعد ذلك لم يحاول السياسيون تشكيل أحزاب جديدة وبالنسبة للأحزاب التي تأسست سابقاً اتجه كل منها في طريق خاص به وبارتباطاته ولم يعد لها أي تأثير في توجيه سياسة الحكومة داخلياً أو خارجياً .

وخلال هذه الفترة التي منع فيها ممارسة النشاط الحزبي العلني لفترة تزيد

عن ثلاثة عقود اضطرت بعض الأحزاب لممارسة نشاطها بشكل سري ، الأمر الذي أدى إلى ابتعاد المواطنين في تلك الفترة عن الأحزاب ، مما نتج عنه وجود ثقافة حزبية محدودة. (الربيع ، ١٩٩٢)

وفي عام ١٩٦٢ تقدم قادة حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن بعريضة للحكومة تركزت حول المطالبة بعودة الحياة الحزبية والسياسية للبلاد ، إلا أن قيادة الحزب في الأردن لم تستطع وضع برنامج سياسي محلي يتناسب مع الأوضاع الجديدة التي شهدتها قيادة الحزب في كل من سوريا والعراق.

لم يكن للشيوعيين دور مهم باستثناء إصدار بعض المنشورات التي تتضمن مواقفهم وآراءهم في القضايا المحلية والدولية.

أما بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين ، فهم ينشطون سياسياً دون أن يكون لهم برنامج محدد ويعبرون عن مواقفهم من خلال المنشورات ، أو التلميح لها في المساجد.

واستمر مجلس الأمة في مطالبة الحكومات المتوالية على تنظيم العمل الحزبي وأزالة القيود المفروضة عليه. (اللصاصة ، ب.ت.)

ولقد استمر الوضع كذلك حتى عادت الحياة البرلمانية عام ١٩٨٩ ، حيث أكد جلالة الملك وذلك في الكلمة التي شكر فيها أعضاء المؤتمر العام للميثاق الوطني عقب مباركتهم للميثاق ، على أهمية استكمال التعددية السياسية وذلك من خلال خطوتين اثنتين: " الأولى: تعديل قانون تشكيل الأحزاب السياسية وفق أحكام الدستور واسترشاداً بمبادئ الميثاق. والثانية: الترخيص للأحزاب السياسية وفق قانون الأحزاب المنتظر تشريعه وأملني أن لا تشهد ساحتنا الوطنية كثرة في الأحزاب لأن الزحام يعيق الحركة."

فأخذت الأحزاب غير المعلنة تمارس نشاطها شبه العلني قبل أن يتم ترخيصها بشكل رسمي حتى تتمكن من إثبات وجودها في الانتخابات النيابية لعام ١٩٨٩ ، إلا أن هذه الفترة للإنتقال من العمل السري إلى ممارسة النشاط العلني ، أحدث نوعاً من الاضطراب لمعظم الأحزاب السياسية في انتخابات عام ١٩٨٩ باستثناء

جماعة الأخوان المسلمون حيث أن قانون حظر الأحزاب لعام ٥٧ لم يطبق عليهم حيث قاموا بتشكيل جماعة خيرية وليس حزباً سياسياً ، مما أدى إلى سيطرتهم بشكل عام دون وجود منافسة من القوى السياسية الأخرى ، كما تضمن برنامجهم الانتخابي أساساً شاملة للتغيير في مختلف نواحي الحياة ، كما استطاعوا من خلال عقد تحالفات ثنائية على مستوى الدوائر والمناطق الانتخابية في المساهمة في فوز العناصر الحليفة لهم ونتيجة لذلك تمكن الأخوان المسلمون من تحقيق فوز في انتخابات عام ٨٩ فاق جميع التوقعات حيث حصلت الكتلة الإسلامية على ٢٢ مقعداً من أصل ٢٦ مرشحاً. (العابد ومؤتمن ، ١٩٩٣)

وكان من أهم الأحزاب التي ظهرت أو عادت لممارسة نشاطها بشكل علني قبل ترخيصها رسمياً ، حزب الوحدة الشعبية ، الوندويون ، حيث عقدت حركة الوحدة الشعبية مؤتمرها الأول في عام ١٩٩٠ وأقرت حل الحركة وتحويلها الى حزب سياسي ، والحزب التقدمي الأردني الذي تأسس في عام ١٩٩٠ ، وحزب العهد الأردني الذي تأسس في نفس العام ، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني ، حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) الذي تأسس عام ١٩٨٩ ، حزب النهضة العربية ، الحزب الوطني الديمقراطي الأردني ، حزب التجمع الديمقراطي الوندوي ، تجمع العدالة ، حزب الجبهة العربية الدستورية الذي تأسس عام ١٩٧٤ ، حزب الشعب الثوري الأردني الذي تأسس عام ١٩٧٢. (أبو خوصة ، ١٩٩١)

ولقد تضمن خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الحادي عشر في ١/١٢/٩٢ توجهاً بإصدار قانون يختص بتنظيم الحياة الحزبية في البلاد فصدر قانون الأحزاب لسنة ١٩٩٢ على أساس المواد الدستورية التي تضمن حرية النشاط الحزبي ومراعاة المفاهيم والمبادئ الواردة في الميثاق الوطني نحو الأحزاب السياسية. (العابد ومؤتمن ، ١٩٩٣)

وتعكس الأحزاب الأردنية التي تم ترخيصها تياراً من التيارات السياسية التالية:-

(١) الديني ، (٢) الوسط ، (٣) اليساري ، (٤) القومي ، وأهم الأحزاب الأردنية التي

تمثل التيارات السابقة ما يلي:-

(١) التيار الإسلامي في الأردن ممثل في حزبين مرخصين وهما:- حزب جبهة العمل الإسلامي والتي تضم جماعة الأخوان المسلمين والحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء) (مجلس الأمة ، ب. ت.) .

وفيما يتعلق بجماعة الأخوان المسلمين فلقد تم الاعتراف بها رسمياً كتنظيم قانوني وذلك بخلاف معظم الأحزاب السياسية حتى بعد قرار الحل لعام ١٩٥٧ ولقد شاركت الجماعة بانتظام في الانتخابات النيابية منذ عام ١٩٥٤ ولغاية عام ١٩٦٧. وخلال فترة السبعينات سيطرت الحركة على قطاع التعليم وطرح الأخوان المسلمون عام ١٩٨٩ ومن خلال الحملة الانتخابية شعار الإسلام هو الحل وتضمن برنامجهم الانتخابي المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية واطلاق الحريات العامة وضرورة معالجة الوضع الاقتصادي وقد نجح من قائمة الأخوان المسلمين اثنا عشر نائباً يشكلون كتلة نيابية كما فاز عشرة آخرون من التيار الإسلامي المستقل.

وقام الإخوان المسلمون بإصدار مطبوعاتهم في الأردن ومن بينها الكفاح الإسلامي الأسبوعية وكانت تصدر في الخمسينات ومن ثم صحيفة المنار في منتصف الستينات ، وتصدر عن الحركة حالياً صحيفة الرباط. (العبدالات ، ١٩٩٢)

(٢) تيار الوسط ويمثله الأحزاب التالية:- حزب التجمع الوطني الأردني ، حزب العهد الأردني ، حزب المستقبل ، حزب التقدم والعدالة ، حزب اليقظة ، الحزب الوحدوي العربي الديمقراطي (وعد) ، حزب الوطن.

(٣) التيار اليساري و يتمثل في الأحزاب المرخصة التالية: حزب البعث العربي الاشتراكي ، حزب البعث الديمقراطي الأردني ، حزب البعث العربي التقدمي ، حزب الجماهير، الحزب الشيوعي الأردني ، الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، حزب الحرية ، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطية ، حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) ، الحزب التقدمي الديمقراطي الأردني ، حزب الوحدة الشعبية (الوحدويون).

وتعتمد قوة هذه الأحزاب ومدى استمراريتها على عدد الأعضاء المنتسبين ،
والموارد المالية للأحزاب الذي أكد الميثاق الوطني وقانون الأحزاب السياسية
الجديد على ضرورة أن تكون مصادر التمويل وطنية.

إن الأحزاب الأردنية منها ما هو أحزاب ايدولوجية تنقسم إلى يمينية محافظة
أو يسارية ليبرالية أو قومية ، وهناك أحزاب برامجية إني أن لها برامج وأهداف
معينة تسعى لتحقيقها. (مجلس الأمة ، ١٩٩٢)

رابعاً: وسائل الإعلام:-

لقد كان نتيجة للأحداث السياسية الهامة التي جرت في فترة الأربعينات
وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية أن جعلت الملكة الأردنية الهاشمية ومن خلال
الكلمة والصوت ، تأخذ موقفاً خاصاً اتجاه الأمة العربية وبناء الإنسان العربي
الأردني لتحمل المسؤولية تجاه وطنه. وكان من أبرز صحف ومجلات هذه
المرحلة:- الجهاد ، جريدة العهد ، النسرة ، الحق ، الحرية ، النهضة ، الدفاع ، شباب
العرب ، مجلة الرائد ، الثقافة والتعاون ، البيقظة ، الميثاق.

وتعتبر جميع هذه الصحف والمجلات السابقة الذكر سياسية تعتمد في
اسلوبها على الأدب والاجتماع بالإضافة إلى العديد من المجلات المتخصصة في تلك
الفترة.

وتميزت مرحلة وحدة الضفتين بنزوح العديد من صحف فلسطين الى المملكة
في الضفة الشرقية بالإضافة الى تأسيس العديد من الصحف والمجلات لمواجهة
الأحداث الجديدة آنذاك ، الأمر الذي ساهم في تطوير الصحافة الأردنية.

وكان من أهم الصحف والمجلات الفلسطينية التي صدرت في فلسطين أثناء
وحدة الضفتين ما يلي:-

الأردن ، الأنباء العربية ، البعث ، الصريح ، صحيفة فلسطين ، الجامعة الإسلامية ،
الدفاع ، صوت الخليل ، الهدف ، المهدي ، البلاد ، الجهاد الطريق ، مجلة الوطن ،

مجلة بيت لحم ، صوت الشعب.

ولقد تميزت هذه الفترة ايضاً باستقطاب بعض الأحزاب السياسية الأردنية للصحافة الأردنية مثل حزب الشعب الأردني ، الذي استقطب مجلة الرائد وحزب النهضة العربية الذي استقطب صحيفة الجهاد ومن ثم صحيفة النهضة . وظهرت خلال تلك الحقبة التاريخية صحافة الأفراد وهي صحافة أردنية خاصة.

وخلال الفترة السابقة استمرت عملية مواكبة التطور والتحديث فيما يتعلق بالصحافة والمطبوعات وتنظيمها من خلال الانظمة والقوانين التي تهدف الى خلق شخصية أردنية قادرة على القيام بواجباتها تجاه المجتمع ولما ظهرت خلال فترة الأربعينات أعداد كبيرة من الصحف والمجلات تطلب ذلك إصدار القوانين لتنظيمها وضمان تطويرها.

وبالنسبة للصحف الأردنية التي صدرت في الضفة الشرقية أثناء وحدة الضفتين ما يلي:- اليقظة ، فلسطين ، الدفاع ، الأردن الجديد ، آخر خبر ، الأخبار ، الفكر ، الوعي الجديد ، حول العالم ، الشعب ، الحوادث ، العودة ، القلم الجديد ، الرأي ، العهد الجديد ، النضال ، الجبهة ، مجلة صوت الأردن ، صحيفة الجماهير ، صحيفة الوطن ، بالإضافة إلى العديد من المجلات المتخصصة.

ولقد كانت عملية توزيع الصحف وبيعها مقتصرة على المدن الأردنية الرئيسية .

وتم في عام ١٩٥٨ إنشاء مديرية التوجيه الوطني والتي تضمنت الإذاعة الأردنية ومديرية المطبوعات والنشر. وكانت مهمة المديرية التنظيم والإشراف على كل وسائل النشر في المملكة ولقد جاء تأسيس هذه المديرية بعد عشر سنوات من إنشاء أول إذاعة في الضفة الغربية وبعد سنتين اثنتين من إنشاء أول إذاعة في الضفة الشرقية للأردن واعتبرت أول مؤسسة تعنى بشؤون الصحافة وقد لعبت مديرية التوجيه الوطني دوراً مهماً في توجيه الإعلام الأردني.

وفي بداية الستينات شعرت الدولة الأردنية بضرورة ايجاد المزيد من الصحف المحلية وتقوية اجهزة الإرسال الإذاعي في القدس وعمان لتغطي أنحاء

البلاد وخاصة في الفترة التي بدأت الدولة فيها تقدر امكانيات وسائل الإعلام في توجيه الرأي العام..

وفي عام ١٩٦٤ تحولت مديرية التوجيه الوطني إلى وزارة للثقافة والإعلام وذلك من أجل تنفيذ الخطط الإعلامية بأسلوب علمي ولتطوير وسائل الإعلام الأردنية.

ومن أبرز الصحف الأردنية في فترة الستينات ما يلي:- صحيفة عمان المساء، الحوادث، الرأي، الدستور، الصحفي، الأقصى، صحيفة المنار، مجلة الأفق الجديد، صحيفة الجروسالم ستار، جريدة القدس، مجلة السياسة.

ولقد كان اهتمام الإعلام الأردني في تلك الفترة منصباً على مواجهة التحديات التي أوجدتها الظروف السياسية آنذاك. ولقد عالجت الصحافة الأردنية خلال تلك الفترة القضايا الوطنية وخاصة القومية حيث القت الدولة عبء المسؤولية على الصحافة الأردنية وذلك لتقوم بدورها الوطني وخاصة لأن المملكة في تلك المرحلة كانت تتعرض لحملة إعلامية ودعائية ضالة.

ولقد تميزت فترة السبعينات بالتطور الذي شهدته الصحافة الأردنية وكان من أهم صحف ومجلات هذه الفترة ما يلي:-

صحيفة الرأي، الصباح، اللواء، مجلة جوردان تودي، مجلة الاثنين، صحيفة الاخبار، صحيفة الجوردان تايمز، صحيفة الشعب، بالإضافة إلى العديد من الصحف والمجلات المتخصصة حيث شهدت تلك الفترة حصول الصحافة الأردنية على طاقات فنية متقدمة والزيادة الواضحة في صفحات الجرائد وتعدد موضوعاتها وكان من أهم الصحف الأردنية الحديثة البارزة في تلك الفترة:-
الرأي الأردنية، الدستور، صوت الشعب.

ولقد تحددت السياسة الإعلامية الأردنية والتي تمت صياغتها من قبل لجنة رسمية خاصة عام ١٩٧٨ بحيث تؤدي الأهداف المرسومة لها والتي تعمل على غرس شعور الانتماء والاعتزاز الوطني والتمسك بالتراث العربي والإسلامي.

(نصار، ١٩٩٢)

وخلال انتخابات عام ١٩٨٩ تم التركيز على الصحافة وأهميتها لأن الصحافة هي التي توظف القواعد غير المكتوبة في الدستور من خلال التعبير عن الرأي العام وتوجيهه. (درويش ، ١٩٩٠)

وقد قام د. حلمي ساري بدراسة عن دور وسائل الاتصال في السلوك الانتخابي، وذلك بهدف تحليل الدور الذي قامت به هذه الوسائل المستخدمة في الحملة الانتخابية في الأردن لانتخابات عام ١٩٨٩ من أجل التأثير على اتجاهات الرأي العام الأردني في عملية التصويت.

ولقد اجريت الدراسة على عينة حتمية تألفت من ٦٥ طالب وطالبة من مختلف كليات الجامعة الأردنية ولقد تم مراعاة عدة متغيرات عند اختيار العينة كالجنس والقطاع الاجتماعي (حضري ، ريفي ، بدوي).

وأهم وسائل الاتصال الجماهيرية التي هدفت الدراسة الكشف عن دورها كالمنشورات ، الدعاية في الصحف ، واللافتات والملصقات والصور والبرامج الانتخابية للمرشحين . ولقد جاء توزيع العينة كالتالي:-

القطاع الاجتماعي	مدينة	ريف	بادية	المجموع	المجموع الكلي
المستوى الدراسي	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور اناث
سنة أولى	٢٦	٢٦	١٣	١٣	٦٥
سنة ثانية	٢٦	٢٦	١٣	١٣	٦٥
سنة ثالثة	٢٦	٢٦	١٣	١٣	٦٥
سنة رابعة	٢٦	٢٦	١٣	١٣	٦٥
دراسات عليا	٢٦	٢٦	١٣	١٣	٦٥

ولقد اظهرت الدراسة نتائج عديدة اهمها:-

(١) مدى التعرض للحملة الانتخابية:-

فلقد اشترت النتائج أن هناك متابعة من قبل أفراد العينة لأخبار الحملة الانتخابية في جميع القطاعات الاجتماعية المختلفة للعينة وعند كلا الجنسين. وهذا عكس الاهتمام الكبير لأفراد العينة بهذه التجربة الانتخابية الجديدة التي شهدوها في حياتهم لأول مرة.

(٢) دوافع متابعة الحملة الانتخابية:

ولقد كانت أهم هذه الدوافع معرفة ما يجري من أحداث تتعلق بمجريات الحملة الانتخابية والانتخابات حيث أجاب ٢٢٨ من أفراد العينة.

وفيما يتعلق بالدوافع الثاني فكان يتمثل في رغبة أفراد العينة في معرفة اوضاع اقربائهم المرشحين للانتخابات وخاصة في قطاعي البادية والريف.

(٣) وسائل الاتصال الجماهيرية وتأثيراتها على الناخبين:-

وكانت أهم هذه الوسائل الصحف اليومية والمنشورات واللافتات والبرامج الانتخابية والملصقات.

وهدفت الدراسة إلى الكشف عن التأثير الذي تركته كل وسيلة من هذه الوسائل على الناخبين في الإدلاء بأصواتهم حيث أن تعرض الفرد لوسيلة اتصال ما لا يعني بالضرورة تأثر الفرد بها ، وأوضحت اجابات أفراد العينة على أن برنامج المرشح الانتخابي كان أكثر الوسائل تأثيراً عليهم في حين عجزت الوسائل الأخرى وخاصة الدعاية التي استخدمها المرشح في الصحف اليومية عن منافسة برنامج المرشح الانتخابي.

ولقد كان تأثير الصحافة في هذه الانتخابات بارزاً إلا أنه كان أقل مما هو متوقع إذ بلغت نسبة ممن تابعوا الحملة من خلال الصحافة وتأثروا بها ٢٨٪ وظهر هذا التأثير بشكل كبير عند أفراد العينة من الإناث في القطاع الحضري وذلك بنسبة ٣٣.٨٪

ويتضح من هذه الدراسة أن البرنامج الانتخابي للمرشح احتل المرتبة الأولى في التأثير على اتجاهات الأفراد وسلوكهم الانتخابي ثم تلاه تأثير الصحافة ثم اللافتات والمنشورات ، أما الملصقات والصور فلم تحدث ذلك التأثير على أفراد

العينة مهما كانت درجته.

ويعود نجاح أسلوب البرنامج الانتخابي للمرشح في التأثير على أفراد العينة الى أن ذلك التصميم المدروس لمحتوى البرنامج الانتخابي قد لبي رغبات الرأي العام في هذه المرحلة من مراحل تطور المجتمع الأردني حيث أن نجاح وسيلة ما في التأثير مرتبط بمقدار ما تشبعه هذه الوسيلة من دوافع ورغبات لدى الفرد عند تعرضه لها وذلك ما يؤكد أصحاب دراسات الإشباع والرغبات ضمن الدراسات السوسيوإتصالية. (ساري ، ١٩٩١)

ولقد تناولت الصحافة باهتمام كبير انتخابات عام ١٩٩٣ وهذا أمر طبيعي حتى تمارس دورها في توجيه الرأي العام ، إما عن طريق تقديم المعلومات أو عن طريق تحليل الأوضاع الانتخابية في المناطق المختلفة من المملكة وتقديم الدعاية الانتخابية بهدف تعزيز الوعي الديمقراطي. (المصلح ، ١٩٩٣)

وتم الخوض في كثير من الموضوعات والأمور والقضايا التي تمس الديمقراطية من قريب وبعيد وكيفية تعميقها ، ومناقشة مطالب النواب وعلاقة النواب مع السلطة التنفيذية وطبيعة الحوار الديمقراطي بينهما وكيفية بث هذا الحوار على المواطنين من خلال وسائل الإعلام المختلفة ، وخاصة التلفزيون الذي يجب التركيز على دوره الضخم وقدرته على الوصول إلى قطاعات كبيرة من المواطنين وفي منازلهم إلى جانب دور الصحافة.

الجزء الخامس
أثر عملية التسييس الاجتماعي على الانتخابات
النيابية في الاردن لعام ١٩٩٣

مقدمة:-

حظيت الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٢ باهتمام بالغ على المستوى المحلي والعربي والدولي وذلك لأنها جاءت تأكيداً لمظاهر الحياة الديمقراطية التي اعتمدها الأردن فعلياً عام ٨٩ بعد انقطاع طويل عن ممارسة الحياة النيابية . ولقد وضعت وزارة الداخلية كافة الترتيبات اللازمة ومن خلال الإجراءات التالية:-

- تجهيز إحصائية سكانية للمملكة ، وقد بلغ عدد سكان المملكة حتى تاريخ ٩٣/٧/٢١ (٤ ، ١٥٢ ، ٠٠٠) نسمة.

- وقد بلغ من يحق لهم الانتخاب في المملكة ممن بلغوا السن القانونية (١٩ سنة فأكثر) ٦٦٠ ، ٩٢٨ ، ١ .

- تم اعداد سجل الناخبين حيث بلغ عدد المسجلين بشكل نهائي ١٠٨ ، ٥٧٨ ، ١ .
- تم ادخال اسماء الناخبين على اجهزة الحاسوب في مراكز المحافظات والدوائر الانتخابية وقد تبين وجود اسماء مكررة بلغ عددها ما يقارب ٧٠ ، ٠٠٠ اسم مكرر وتم معالجة ذلك.

- تم توزيع الناخبين على مراكز الاقتراع والصناديق وقد بلغ عدد مراكز الاقتراع في المملكة ١١٥٩ وعدد الصناديق ٢٩٠٦.

- كما تم تشكيل لجان مركزية للإشراف على الانتخاب ولجان اعادة النظر ولجان لتسجيل الناخبين الجدد والنقل ولجان توزيع البطاقات ولجان للاقتراع والفرز.

- تم توزيع البطاقات الانتخابية وقد بلغ عدد البطاقات الموزعة ٣٢٩ ، ٢٠٣ ، ١ اي ما نسبته ١٥ ، ٦٨٪ من عدد الحاصلين على البطاقات الانتخابية.

- تم تحضير مركز لنقل المعلومات من مركز العمليات في وزارة الداخلية وبوسائل تقنية متقدمة وبالتنسيق مع كافة الاجهزة الاعلامية حيث تم نقل كافة عمليات الاقتراع والفرز عبر شاشات التلفزيون والإذاعة أولاً بأول. (وزارة الداخلية ،

(١٩٩٢)

لقد بدأ التسجيل للانتخابات في ١٩٢٧/٨ ، وبدأت إجراءات التسجيل التي كانت متباينة نوعاً ما في بعض جوانبها بين محافظة وأخرى ، فقد اشترط الحصول على تفويض من صاحب دفتر العائلة في بعض المراكز ، ولم يتم تطبيق ذلك الشرط في مراكز أخرى كما اثيرت بعض المشاكل حول التسجيل القديم والجديد ، الأمر الذي أدى الى حدوث تكرار في التسجيل.

واوشكت فترة التسجيل على الانتهاء دون الإعلان الرسمي عن تاريخ محدد لإجراء الانتخابات ، وذلك بسبب ما كان سائداً من احاديث عن امكانية تأجيل الانتخابات ، ولقد وجدت احتمالية تأجيل الانتخابات بسبب الظروف السياسية المفاجئة ، ويبدو أنه كان لاتفاق غزة - اريحا دور في طرح قضية التأجيل ، لدرجة أن مجلس الوزراء أقر التأجيل حتى حسم جلالة الملك أمر إجراء الانتخابات في موعدها.

وبعد انقضاء فترة التسجيل في ١٥/٨/٩٢ بدأ الحديث حول تعديل قانون الانتخاب.

ولقد تميزت انتخابات عام ٩٢ عن سابقتها باعتماد مبدأ الصوت الواحد وباعتماد قاعدة التعددية الحزبية حيث ظهر مرشحون على أسس حزبية وبشكل أكثر قوة من انتخابات ٨٩. (مركز الأردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٤)

إن الهدف من تطبيق مبدأ الصوت الواحد للناخب الواحد تحقيق المساواة في التصويت بين المواطنين وحتى يتم تدعيم تطبيق هذا المبدأ ، فإن ذلك يتطلب أن يكون هناك تناسب بين النواب وعدد الناخبين في كل الدوائر الانتخابية ، فقد تقسم الدولة إلى دوائر بقدر عدد الأعضاء المراد انتخابهم وينتخب ناخبو كل دائرة عضواً واحداً على طريقة الانتخاب الفردي ، وقد تقسم الدولة إلى دوائر واسعة النطاق وينتخب ناخبو كل دائرة عدداً معيناً من النواب يتناسب مع عدد السكان على طريقة الانتخاب بالقائمة. (مركز الأردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٥) وفيما يتعلق بتطبيق مبدأ الصوت الواحد في الأردن ، فإن هذا المبدأ ساوئى بين الأفراد من حيث التصويت فقط ، وساهم هذا المبدأ في انتاج مجلس نيابي من نوع معين

مؤهل للاستجابة مع الظروف السياسية التي تمر بها الأردن وخاصة العملية السلمية.

ولقد تم تعديل قانون الانتخاب دون أخذ بقية جوانب القانون بشكل متكامل وخاصة توزيع المقاعد الانتخابية بعدد مساوٍ لعدد مقاعد مجلس النواب ، كما أن هذا المبدأ يتم تطبيقه في الدول التي خاضت تجربة حزبية ، واستقرت وأظهرت تيارات حزبية واضحة فيما بعد بحيث يتقدم الناخب فيها لانتخاب برامج حزبية وليس انتخاب اشخاص. وتجربة الأردن في هذا المجال قصيرة العمر ، كما أن إجراء تعديل قانون الانتخاب لم يخضع إلى استفتاء شعبي أو موافقة المجلس النيابي السابق.

ولقد بدأت فكرة تعديل قانون الانتخابات بعد تجربة انتخابات ١٩٨٩ ، وذلك حتى يتم السيطرة على التنظيم الكبير في الأردن مهما كانت طبيعته هذا بالإضافة الى اعطاء من ينجح فعلياً في المجلس نسبة تواجد موازية لثقله في المجتمع.

ولقد أثر نظام الصوت الواحد سلبياً على نتائج الأحزاب السياسية ، وأدى الى تكريس الاقليمية ، بالإضافة الى تراجع الوعي والعودة الى العشائرية بشكل اكثر عمقاً.(مركز الأردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٤) ولقد كان لنظام الصوت الواحد دور كبير في احياء العشائرية وتحقيق فوز حيث استطاع المرشحون ذوو الثقل العشائري أن يحصلوا على خمسين مقعداً تقريباً من مجموع مقاعد مجلس النواب. (الخطيب ، ١٩٩٤)

كما أن حصر نظام الصوت الواحد اختيار الناخب بمرشح واحد أثر ذلك على ممارسة الناخب لحقه سلبياً وجعله يخضع الى نزاعات وتأثيرات أكثر أولوية بالنسبة له مثل الانحياز لمرشح العائلة أو العشيرة وخاصة في مناطق الريف والبادية ، أو المرشح صاحب التأثير الاقتصادي ، أو لمرشح الحزب ، ونلاحظ هنا قوة عامل الأسرة /العائلة / العشيرة كعامل من عوامل التسييس الاجتماعي وتأثيره على ممارسة الناخب لحقه الانتخابي . ومن خلال ذلك تم حرمان الناخب

من فرصة انتخاب مرشحين آخرين مؤهلين لأن يكونوا نواباً للشعب ، بينما تخصيص العديد من الأصوات للناخب بمعنى اعطائه حق التصويت لأكثر من مرشح ، يضع امامه هامشاً أوسع لاختيار المرشحين الأكثر كفاءة وأهلية. (ذيبان ، ١٩٩٣)

ونتيجة لمبدأ الصوت الواحد تعمق تأثير الدائرة الانتخابية وعدد المقاعد المخصصة لكل دائرة وجاءت الانتخابات في ظروف تضمنت الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي واتفاق جدول الأعمال الأردني - الاسرائيلي ، ودار الحديث عن إمكانية تأجيل الانتخابات وهذه العوامل السابقة أثرت على مستوى الحماس الجماهيري للانتخابات . ومن العوامل التي أثرت على مستوى الحماس الجماهيري للانتخابات كانت ما يلي:-

١- الخطابات السياسية للدولة قبيل مرحلة الانتخابات أوحت بتوجيه الانتخابات وجهة معينة ، وخاصة فيما يتعلق بتعديل قانون الانتخاب الأمر الذي أثر على الناخبين من حيث الرغبة في المشاركة في الانتخابات أولاً والأساس الذي يعتمد عليه عند ممارسة حقه الانتخابي ثانياً ، هذا بالإضافة إلى أن نظرة المواطن للانتخابات أخذت تتغير ، الأمر الذي انعكس على مستوى المشاركة حيث أصبح الناخب نتيجة لتعديل قانون الانتخاب مضطراً لأن يحدد ولاءه الأول والأوحد ، وبالتالي أثر ذلك على العملية الانتخابية بأنه أفرغها من محتواها ومنع من تشكيل ثقافة سياسية وجعلت العملية الانتخابية تنحصر في محاولة جمع الأصوات.

٢- الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي وما نتج عنه من اشكالية حول وضع الفلسطينيين في الأردن وحق تصويتهم في الانتخابات. ومن الاشكاليات التي نتجت عن الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي والتي أثرت على مستوى مشاركة الفلسطينيين في الانتخابات ، فلقد تداولت الأوساط السياسية عقب الاتفاق أن في حالة مشاركة الفلسطيني في الانتخابات سيعود أردنياً ولن يتمكن من العودة أو المشاركة في انتخابات الضفة الغربية ، وعندما تم طرح موضوع تأجيل الانتخابات

تم ربطه من قبل كثيرين باحتمالية إجراء الانتخابات النيابية في الأردن في وقت واحد مع الانتخابات الفلسطينية.

كما أن موقف الرفض للاتفاق تمثل في أهم ثلاثة فصائل فلسطينية وهي الجبهة الديمقراطية والشعبية وحماس وقد شاركت هذه في الانتخابات من خلال أحزاب : حشد والوحدة الشعبية والاخوان المسلمين ، حيث كانت جبهة العمل الإسلامي ذات موقف واضح رافض للاتفاق وهذا الموقف أثر على الانتخابات.

٣- مسائل فنية وإدارية مثل منع قيام الندوات والمهرجانات في الفترة الحرجة للدعاية الانتخابية. (مركز الأردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٤) بالإضافة إلى الأخطاء الإدارية التي ارتكبتها الأجهزة الإدارية وهي مسألة البطاقات المكررة وقد سمح أيضاً لعدد من الناخبين في بعض مراكز الاقتراع والذين لم يحصلوا على بطاقتهم الانتخابية بالاقتراع وقد ظهرت أيضاً مجموعة من البطاقات غير المختومة والتي جعلت لجان الفرز تشك في صحتها وترفض قبولها. (العجلاني ، ١٩٩٤)

وركز المرشحون في معظم حملاتهم الانتخابية على قضايا محلية البطالة والفقر والأوضاع المعيشية للمواطن أكثر من قضايا دولية وأقليمية أو ايدولوجية والتي كانت ظاهرة بشكل أكثر وضوحاً في انتخابات عام ٨٩ ، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية السائدة. (Al-Urdun Al-Jadid Research) (Center , 1994)

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في انتخابات عام ١٩٩٣ ، كان عدد اللواتي تقدمن للترشيح متدنٍ وذلك مقارنة مع انتخابات ٨٩ وهذا يرجع إلى نتائج انتخابات ٨٩ كما أن تعديل قانون الانتخاب أدى إلى تراجع عدد من النساء عن ترشيح أنفسهن ، هذا فضلاً على أن الأحزاب لم تقدم على ترشيح امرأة واحدة ضمن قوائمها الانتخابية. (مركز الأردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٤) ، ولقد تمكنت المرأة من تحقيق النجاح وذلك للمرة الأولى في تاريخ الحياة النيابية في الأردن. وتم تحقيق ذلك في الدائرة الثالثة في عـمان وتميزت هذه الدائرة بأن اعتمد مرشحوها على التنافس السياسي أكثر من اعتمادهم على عائلاتهم

وكانت الدائرة التي يمكن للمرأة تحقيق فوز فيها (Al-Urdun)
 (Al-Jadid Research Center , 1994) ، ولقد كانت مشاركتها واسعة في هذه
 الانتخابات في عملية الاقتراع وذلك يعود الى أهمية الصوت الواحد الأمر الذي
 دفع الجميع رجالاً ونساءً للمشاركة ، إلا أن نسبة صوت الاناث في بعض المناطق
 كانت مرتفعة . (مركز الأردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٤)

ولقد قامت مديرية الدراسات والأبحاث في مجلس الأمة بإجراء دراسة عن
 المرأة الأردنية والانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣ (استطلاع للرأي العام الأردني) ،
 ولقد كان عدد الذين ساهموا في تعبئة الاستبيان (١٠٣٥) وذلك بنسبة ٤
 ، ٤٩ % من المجموع العام للذكور و ٦ ، ٥٠ % من المجموع العام للإناث . وكان من
 نتائج الدراسة أن هناك عدة جهات معنية بتوعية المجتمع بأهمية وجود المرأة في
 المجلس النيابي ، وإن الجهة المعنية أكثر من غيرها بتوعية المجتمع بأهمية وجود
 المرأة في المجلس النيابي هي وسائل الإعلام كما أظهرت نتائج الدراسة وذلك حسب
 الجدول التالي:-

-اعتبر ٢٧ ، ٣٣ % من المجموع العام للمبحوثين (وسائل الإعلام) هي الجهة المعنية
 أكثر من غيرها.

-اعتبر ٩٣ ، ٢٢ % من المجموع العام للمبحوثين المرأة هي الجهة المعنية.

-اعتبر ٢٧ ، ٢١ % من المجموع العام للمبحوثين الاتحادات النسائية هي الجهة
 المعنية.

-اعتبر ٧٦ ، ٥ % من المجموع العام للمبحوثين الجمعيات الخيرية هي الجهة المعنية.

-اعتبر ٧٦ ، ٥ % من المجموع العام للمبحوثين الأحزاب السياسية هي الجهة المعنية.

-اعتبر ٩٣ ، ٢ % من المجموع العام للمبحوثين النوادي الثقافية هي الجهة
 المعنية. (مجلس الأمة ، ١٩٩٣)

ولقد أظهر قانون الانتخابات الأردني بعض السلبيات التي يجب الحد منها
 وهي كما يلي:-

١-التعقيد في الإجراءات التنظيمية للانتخابات أدى إلى انخفاض نسبة

المقترعين، وهذا يستدعي تنظيم العملية الانتخابية وجعلها عملية بسيطة تحتاج إلى قليل من الوقت والجهد.

٢- الأرباك الذي يحدث نتيجة لانتقال الأصوات من دوائر انتخابية إلى دوائر أخرى قبل وأثناء الانتخابات وذلك لأن القانون الحالي يعطي الحق والخيار للمواطن في التسجيل حسب عنوان سكنه أو عمله أو أصله ومكان ولادته ، ولا بد من ضبط وتنظيم العملية الانتخابية بتحديد أحد هذه المعايير وجعلها قاعدة متفق عليها.

٣- توزيع الدوائر الانتخابية وتحديد عدد النواب لكل واحدة من هذه الدوائر لا تخضع لأي معيار ديمقراطي أو منطقي.

العاصمة / الأولى	٣ نواب	الرمثا	٣ نواب
العاصمة / الثانية	٣ نواب	الكورة	نائبان
العاصمة / الثالثة	٥ نواب	البلقاء	٨ نواب
العاصمة / الرابعة	نائبان	الكرك	٩ نواب
العاصمة / الخامسة	٥ نواب	معان	٣ نواب
العاصمة / السادسة	٣ نواب	الزرقاء	٦ نواب
أربد	٩ نواب	المفرق	٣ نواب
جرش	نائبان	الطفيلة	٣ نواب
عجلون	٣ نواب	البادية	٦ نواب
العقبة	نائبان		

٤- اعتماد مبدأ الصوت الواحد مع إبقاء عدد المقاعد في كل دائرة انتخابية كما هو عليه.

٥- الإشراف على تنظيم العملية الانتخابية ، حيث يفضل أن يكون للانتخابات مجلس أعلى للإشراف عليها بدلاً من حصر الإشراف بوزارة الداخلية، وذلك لضمان نزاهة الانتخابات ولزيادة ثقة الناخب بالانتخابات ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال

نوعية الاشخاص الذين يتم اختيارهم ، الصلاحيات المطلقة والتي تعطى لهذه السلطات، الضوابط القانونية لمنع اي تدخل أو أي تمييز في الانتخابات، التأكيد على الإجراءات التي تضمن نزاهة الانتخابات كالاقتراع السري، تأمين الأجواء الحرة للتنافس في الدعاية الانتخابية. (مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٥)

أثر تطور عوامل التسييس الاجتماعي على الحياة النيابية في الأردن لعام ١٩٩٣ :-
(١) الظروف الاجتماعية (العائلة) :-

إن نتائج انتخابات عام ١٩٩٣ أكدت أهمية عامل القرابة والأسرة وخاصة في قطاعي الريف والبادية ، ولقد اختلف الوضع في محافظة العاصمة ، وذلك حسب نتائج استطلاع اجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية عام ١٩٩٣ عن التوقع نحو انتخابات ١٩٩٣ ، وجاء توزيع العينة بشكل غير متوازن بين محافظات المملكة وبلغت نسبتها في محافظة العاصمة ٤ ، ٢٢٪ ، ونظراً لذلك فإن التأثيرات على توجهات الناخبين تركزت حول مدى استعداد المرشح لتقديم خدمات لدائرته ، ثم جاء عامل الجراءة على بيان الرأي ثانياً ، وحلت المؤهلات العلمية للمرشح في المركز الثالث ، ثم الانسجام الفكري والبرامج الانتخابية كل على حدة ، وأخيراً القرابة ، وذلك موضع حسب الجدول التالي. (مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٣)

خدمات المرشح للدائرة	٪٢٤
الجرأة على بيان الرأي	٪١٩
المؤهلات العلمية للمرشح	٪١٣
الانسجام الفكري والبرامج الانتخابية كل على حدة	٪٥
القرابة	٪٤

وفي المسوحات المتعلقة بالمرأة والسياسة تبين أن ٥٥٪ من النساء يقررن

اختيارهن في انتخاب المرشحين وفق قرار الأب أو الزوج أو الأخ أو قريب للعائلة بذلك. (مركز الأردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٥)

ولقد أدى تطبيق مبدأ الصوت الواحد إلى اعتماد نسبة غير قليلة من الناخبين إلى انحيازها تلقائياً لمرشح العشيرة أو الطائفة أو الفئة الاجتماعية أو العرق. (ذيبان ، ١٩٩٣)

لقد وافق قانون الانتخاب لعام ٩٣ اجراءات كالتسجيل والبطاقة والاقتراع ، وعلى الناخب أن يمر بهذه المراحل وهذه تعتبر إعاقة كبيرة ، إن عملية الاقتراع محكومة بدفتر العائلة. وفي كثير من الحالات لا يجمع أفراد العائلة على مرشح واحد مما يلزم هؤلاء بالاقتراع في المنطقة التي يصوت فيها رب الأسرة وتقييد حريتهم ، كما أن تشتت الاقتراع لأفراد العائلة الواحدة في أكثر من مركزاقتراع يعتبر عائقاً أمام اقتراعهم بسبب ضرورة ارفاق دفتر العائلة عند الاقتراع ، هذه الإجراءات بحاجة إلى إعادة نظر وتنظيم لوضع أسس وثوابت ديمقراطية تحمي المسيرة. (مركز الأردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٤)

إن وضع الديمقراطية الجديد يتطلب إعادة تنشئة المجتمع وفق تقاليد وقيم ديمقراطية فهماً وسلوكاً وممارسة وذلك من خلال الأسرة التي تعتبر الوسط التربوي الأول للفرد ، ولذلك يجب تغيير أساليب التربية الأسرية الخاطئة وتكثيف العمل الإعلامي التثقيفي حول موضوع التنشئة السليمة المتكاملة القائمة على أساس تنمية شخصية الفرد وتوجيهها نحو التفاعل مع الأشياء وممارسة الحوار والمناقشة البناءة وتعزيز انتمائه للوطن والمصلحة العامة أولاً وأخيراً. (الطوالة ، ١٩٩٤)

ثانياً:الوضع التعليمي (المدرسة):-

بالرغم من التطور في مجال التعليم الكمي ، إلا أن هذا لا يعني أن المتعلمين قادرون على حسن الاختيار عند عملية الاقتراع ، بالإضافة إلى نسبة الأمية في صفوف المجتمع في حدود ١٧٪ وهي بين النساء أكبر ، ولذلك فإن اختيار ذلك القطاع الواسع من الناس في أغلب الأحيان للمرشحين للمجلس النيابي لا يتم

على أساس الكفاء أو القدرة على استيعاب وظيفة عضو مجلس الأمة. (الفريجات، ١٩٩٣)

وبالرغم من التطور الذي شهده مجال التعليم إلا أن التطور كان في غالبية كميّاً وليس نوعياً ، فالتعليم لم يجر التخطيط له بعد بصورة تناسب حاجة المجتمع التنموية وسوق العمل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، هذا بالإضافة الى النظرة التقليدية الى التعليم واتخاذ وسيلة للحصول على الوظيفة والمكانة الاجتماعية مما أدى الى ارتفاع معدلات البطالة.

ولكي يصبح التعليم اكثر انسجاماً مع مرحلة التحول الديمقراطية ، وحتى يقوم الدور المطلوب منه فهذا يتطلب الابتعاد عن التلقين في العملية التربوية وتوجيه الطلبة نحو أساليب التحليل والمقارنة والاستنتاج وتعزيز روح المناقشة والحوار وتنمية قدراتهم على البحث والمعرفة. (الطوالة ، ١٩٩٤)

وفي عام ١٩٩٢ تم اقرار مناهج التربية الوطنية التي تناقش عملية الديمقراطية ومستجداتها في الأردن ، وذلك ضمن خطة التطوير التربوي والتي تم تغيير المناهج بموجبها حسب التطورات السياسية الجديدة ، فمثلاً يتم تدريس التربية الوطنية في الصف السادس ضمن مفاهيم أساسية وبسيطة مثل مفهوم الدولة والديمقراطية والسلطة ومجلس الأمة ، وفي الصف السابع يتناول المنهاج الموضوع بتوسع مفاهيم الديمقراطية وأنواعها وطرق الانتخاب وكيفية الحوار الديمقراطي.

وبالنسبة لمنهاج الصف الثامن لا يتطرق الى عملية الديمقراطية بشكل واسع بل بشكل سطحي ومقتضب وكذلك منهاج الصف التاسع لا يتطرق لهذه المواضيع إلا بشكل قليل ، وضمن منهاج الصف العاشر يتم الخوض في موضوع الاحزاب والتعددية السياسية وبشكل خاص في الأردن ، وطرق الانتخاب في دول مختلفة من العالم.

ويناقش منهاج التربية الوطنية للصف الحادي عشر موضوع الديمقراطية بشكل موسع ويتطرق لمفهوم الميثاق ودوره في تثبيت دعائم الديمقراطية في

ان اختيار اسلوب تدريس هذه المواضيع ترجع للمعلم فبعضهم يأخذ أسلوب الاستلقين بينما يعتمد البعض اسلوب الحوار التمثيلي والزيارات الميدانية لمجلس الأمة وبعض مؤسسات الدولة السياسية.

إن دور المؤسسات التعليمية والتربوية بحاجة الى مزيد من العناية والتركيز، حيث أن ما يزيد على ثلث أفراد المجتمع الأردني يجلسون على مقاعد الدراسة في المدارس والمعاهد والكليات والجامعات.

ثالثاً: الأحزاب السياسية:-

شاركت ثمانية أحزاب في انتخابات عام ٩٢ وهذه الأحزاب هي:-

(١) حزب جبهة العمل الإسلامي: حيث بلغ عدد مرشحيه ستة وثلاثون مرشحاً موزعين على اغلب دوائر المملكة وحصلوا على ١٦ مقعداً.

(٢) الحزب الشيوعي الأردني: بلغ عدد مرشحيه ثلاثة فقط ، ولم ينجح اي مرشح من هذا الحزب.

(٣) حزب البعث العربي الاشتراكي: نجح من هذا الحزب مرشح واحد من أربعة مرشحين.

(٤) الكتلة التقدمية الموحدة والتي هي عبارة عن مزيج من مرشحي حزبي الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني (وحدة)، ولم ينجح إلا مرشح واحد من ستة مرشحين.

(٥) الحزب التقدمي الديمقراطي الأردني وبلغ عدد مرشحيه ثلاثة.

(٦) الحزب الاشتراكي الديمقراطي وبلغ عدد مرشحيه سبعة.

(٧) حزب التقدم والعدالة وبلغ عدد مرشحيه أربعة.

(٨) حزب حركة دعاء وبلغ عدد مرشحيه ستة.

وهناك بعض الأحزاب لم تشارك بصفة رسمية في انتخابات عام ٩٢ بقوائم حزبية

إلا أن لها اعضاء شاركوا كمرشحين مستقلين وهذه الأحزاب هي:-

- ١-حزب المستقبل
٢-حزب العهد
٢-حزب اليقظة
- وعمدت بقية الأحزاب إلى السماح لإبي من أعضائها خوض الانتخابات بصفتها الفردية ، وهناك قلة من الأحزاب ادركت أن الوقت لم يحن للمشاركة بعد حتى يتم ترسيخ العمل الحزبي بشكل أعمق. (مجلس الأمة ، ١٩٩٣)

وفيما يلي نبذة عن الأحزاب التي تم ترخيصها عام ١٩٩٢ والتي من ضمنها شاركت في انتخابات عام ١٩٩٣:-

(١) حزب جبهة العمل الإسلامي:-

تستمد مبادئها وبرامجها من الإسلام الحنيف وتعتمد طريق الإقناع ونبذ العنف في تعاملها السياسي وأسلوب الدعوة الحسن في مجالات الفكر والثقافة والجبهة تنقسم إلى أربعة محاور لتحقيق أهدافها:-

١-محور التشريع.

٢-المحور الإسلامي.

٣-المحور الاقتصادي الذي يتضمن مشاريع على مستوى القضية الفلسطينية وعلى المستويين العربي والإسلامي.

وعن تأسيس الجبهة تعتبر محاولة سياسية معاصرة لاجاد قالب عام لعمل إسلامي سياسي مرن يشمل جميع المواطنين لحل التحديات وذلك من خلال العودة للذات عن طريق تبني مشروع عربي نهضوي إسلامي يركز على التكامل بين المحتوى الإسلامي والعربي ، وتعمل الجبهة على صياغة برامج تفصيلية للقضايا المحلية كافة ، وعضوية الجبهة مفتوحة أمام كل الذين يؤمنون بالفكر الإسلامي بغض النظر عن ديانتهم ويؤيد حزب الجبهة اشتراك المرأة في الانتخابات ومشواركتها الرجل في جميع شؤون الحياة ، وتعارض المفاوضات. (المعايطة ، ١٩٩٤)

ومن أهم أهداف حزب جبهة العمل الإسلامي:-

١- استئناف الحياة الإسلامية للمجتمع والإسهام في بناء الأمة معنوياً ومادياً عن طريق إعدادها لمواجهة أعدائها.

٢- ترسيخ الوحدة الوطنية والمنهج الشوري والديمقراطي والاهتمام بقضايا الناس المختلفة.

٣- تحقيق مبدأ الحرية المسؤولة للجميع ، وضمان التعددية السياسية وحماية حقوق الانسان.

٤- تشجيع الحوار لجميع الفئات السياسية بهدف حماية الديمقراطية وضمان حرية الرأي والتعبير لكافة المواطنين ، حتى يتم تعميق الوحدة بين أفراد الشعب والحماية الوطنية وضمان استمرارها ليؤدي ذلك إلى إقامة اقتصاد أردني على أساس إسلامي يحقق العدالة الاجتماعية.

٥- تهيئة الأمة لمواجهة الأخطار ، ودعم القوات المسلحة بالإعداد الصحيح.

٦- محاربة الفساد السياسي والإداري والمالي في الدولة وتطهير أجهزتها ، وإحداث الإصلاحات اللازمة للإرتقاء بالمستوى الإداري المطلوب.

٧- احترام كيان المرأة ، والتأكيد على أهمية الأسرة وتوفير العناية الخاصة بالشباب.

٨- السعي لتحقيق الوحدة العربية وتبني القضايا العربية والإسلامية والإنسانية.

٩- دعم المؤسسات الدينية وتوفير الحرية الدينية للجميع. (الخطيب ؛ ١٩٩٤)

ولقد تميزت جبهة العمل الإسلامي بقدرتها على التحضير للانتخابات بفترة كافية وكان ذلك في صيف عام ٩٢ وذلك من خلال لجنة تتولى دراسات مسح واستطلاعات قبل تقديم صورة نهائية عن طبيعة التعامل مع الانتخابات.

ولقد تميز الحزب بقدرته التنظيمية المادية على غيره من الأحزاب برغم من أنها لم تحدث تعديل على برامجها وما زالت تطرح نفس الشعار "الإسلام هو الحل" دون التعامل بشكل واقعي مع المشاكل التي يعاني منها المجتمع كالبطالة والفقر ، والذي ميز جبهة العمل الإسلامي أنها لم تمارس الحملة الانتخابية كحزب فقد

راعت خصوصية كل دائرة انتخابية وتعاملت مع المعطيات المحلية عشائرية أو اقليمية ، ولم تحاول أن تنقل العملية الانتخابية إلى عملية تثقيف وتوعية سياسية جماهيرية حتى بعد السماح باقامة المهرجانات الخطابية.(مركز الأردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٤) واعتمدت على البعد العشائري في نجاح مرشحها.

ولقد شهدت انتخابات عام ٩٣ انخفاضاً في عدد الناجحين من الحزب عما كان عليه العدد سابقاً في انتخابات عام ٨٩ حيث حصلوا على ٢٢ مقعداً في حين انهم لم يحصلوا إلا على ١٦ مقعداً في انتخابات ٩٣ ، ومن أسباب اخفاق جبهة العمل الإسلامي في الحصول على عدد المقاعد التي كانت لها ما يلي:-

١-تكثيف عدد المرشحين بشكل كبير في بعض الدوائر ، أدى إلى تشتيت أصوات أنصار الجبهة وبالتالي انعكس سلبياً على الحصول على المزيد من المقاعد وخاصة في ظل تطبيق الصوت الواحد.

٢-وجود بعض الخلافات والنزاعات داخل صفوف الجبهة أدت إلى بعض الخلل في ترتيب الجبهة لأوضاعها فيما يتعلق بترشيح بعض مرشحها وإخفاقها بالتالي نتيجة لذلك. (مجلس الأمة ، ١٩٩٣)

٢) الحزب الوندوي العربي الديمقراطي / الوعد:-

تشكل هذا الحزب نتيجة اندماج ثلاثة أحزاب هي:- الوندويون والأحرار ، والتجمع الوطني الديمقراطي ، الوندوي العربي وللحزب ثلاثة مرتكزات أساسية هي:-

١-النظرة الاقتصادية والاجتماعية.

٢-العلاقة العربية ومفهوم الحزب للعروبة.

٣-العلاقة الأردنية - الفلسطينية.

وحزب الوعد يرحب بعضوية رجال الأعمال ويوافق على مفاوضات السلام على أن لا يرفقها تطبيع ، كما يؤمن الحزب بضرورة خلق تجمع قومي ودولة اتحادية ، كما يدعو الحزب إلى تحرير الاقتصاد من كل القيود ، والابتعاد عن النزعة الإقليمية ،

وبنظر الحزب أن مستقبل الأردن يتوقف على التنمية ، ويرى الحزب أن على أصحاب رؤوس الأموال تمويل الأحزاب الأردنية. (المعايطة ، ١٩٩٤)
ومن أهم أهداف الحزب ما يلي:-

- ١-الالتزام بالمبادئ والأسس التي حددها الدستور الأردني.
- ٢-التمسك بقيم الديانات السماوية وقواعد الأخلاق الحميدة واحترام التراث الوطني.
- ٣-الأردنيون متساوون أمام القانون والتأكيد على احترام الرأي وحماية الصحافة وحقوق الإنسان.
- ٤-تطوير التعليم وتحديث أساليبه والاهتمام ببرامج التدريب.
- ٥-تتساوى المرأة مع الرجل في الحقوق والواجبات.
- ٦-تعزيز منعة الوطن والأمن الداخلي للمواطن.
- ٧-التأكيد على الحقوق المقدسة للشعب الفلسطيني.
- ٨-العروبة والإسلام كيان الأمة وهويتها وأساس حضارتها.
- ٩-العمل على تحقيق الوحدة العربية والإيمان بأن ثروات الأمة العربية.
- ١٠-احترام السلام العالمي.
- ١١-العمل على تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص في العمل وتوفير الضمان الاجتماعي الكامل وضمان حق العاملين. (الخطيب ، ١٩٩٤)

٣) حزب التجمع الوطني الأردني:

هو حزب وطني قومي إسلامي يعمل على تعزيز الجهد العربي المشترك بالإضافة إلى اهتمامه بالشأن الأردني ، وانطلق هذا الحزب في دعوته الى المناطق البعيدة في البادية والريف والمناطق ذات الطبيعة العشائرية وذلك تحقيقاً للنتائج التي يتوخاها الحزب مقابل الجهد المبذول ، ويدعم الحزب عملية السلام على أن تكون هذه العملية متمشية مع قرارات الشرعية الدولية وضرورة التنسيق في الموقف العربي.

ويعلن الحزب أن من أولوياته هما احتياجات المواطن التي تختلف من محافظة إلى أخرى ، وهو ليس حزباً إقليمياً ، وهو حزب مع الحكومة ولن يكون معارضاً من أجل المعارضة ما داحت الحكومة تسمى إلى مصلحة الوطن والمواطن ، والحزب مع مؤسسات الدولة ومع القوانين كما أنه يناهز بمبدأ الديمقراطية وفصل السلطات. (المعايطة ، ١٩٩٤)

ومن أهم أهداف الحزب ما يلي:-

١-الدفاع عن وحدة التراب الأردني والسيادة الوطنية والهوية الأردنية وحماية المؤسسات الدستورية.

٢-العمل على تعزيز الوحدة والانسجام والتآخي بين كافة فئات الشعب الأردني وصيانة حقوق المواطنين الدستورية ، والالتزام بالمنهج الديمقراطي والتعددية السياسية.

٣-دعم القوات المسلحة الأردنية ورعايتها.

٤-احترام الفرد في التملك والعمل وحرية التعبير والفكر وحماية دور المرأة والعناية بالشباب. (الخطيب ، ١٩٩٤)

ويؤكد الحزب على تميز العلاقة الأردنية - الفلسطينية وأنه كما يؤمن بقُدسية الهوية الوطنية الأردنية فإنه يؤمن بالهوية الفلسطينية المستقلة على أساس ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه فوق ترابه الوطني. (الحوراني وآخرون ، ١٩٩٣)

٤) حزب العهد :-

حزب وطني قومي مبني من الناحية التنظيمية على مجموعات ، وكل مجموعة تتبع القيادة الموجودة في منطقتها ، والوطنية بالنسبة للحزب المقام الأول ويرتكز في توجهه القومي على أسس الحرية والديمقراطية ولقد شكل الحزب ثلاثة لجان رئيسية لاستكمال برامجه وهي لجنة التنظيم ، لجنة العلاقات العامة ، لجنة الفكر والسياسة التي تضع تصورات الحزب في كل قضية من القضايا ، كما شكل عدداً من الدوائر تعنى كل واحدة منها بجانب من جوانب العمل ، مثل دائرة

الاقتصاد ، دائرة التمويل ، دائرة العمل ، دائرة العمل الاجتماعي وستكون كل دائرة على اتصال مع دائرة محددة من دوائر الدولة لمعرفة حقائق الأمور ، وحزب العهد مع مفاوضات السلام. (المعايطة ، ١٩٩٤)

نشأت فكرة هذا الحزب ، عندما تبين وجود شريحة كبرى في المجتمع الأردني غير محزبة ، ونتيجة لطول فترة حظر ممارسة العمل الحزبي ، اكتفت هذه الفئة بفكرة الانتماء للنظام والدولة دون تأهيل الفرد ليكون عضواً مشاركاً في المؤسسة السياسية في المرحلة الجديدة ، لذلك تطلبت هذه المصالح المتجانسة الاندماج في تيار الوسط لتمثيل هذه المصالح. (العبدالات ، ١٩٩٢)

وبالنسبة لتوجهات الحزب ومرتكزاته ، فإنها تشمل مايلي:-

- ١-الالتزام بدستور المملكة الأردنية الهاشمية نصاً وروحاً.
- ٢-الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات الأردنية السارية المفعول والتي تنظم التعددية السياسية والانتخابات البرلمانية والحريات العامة.
- ٣-الإيمان بالهوية الوطنية الأردنية والكيان الأردني مع التأكيد على الانتماء العربي والتطلع إلى تحقيق الوحدة العربية.
- ٤-التأكيد على إقامة اقتصاد وطني حر ، قائم على تكامل الأدوار بين القطاعين العام والخاص ويقوم على المبادرة الفردية.
- ٥-تعتمد الديمقراطية على مشاركة جميع فئات الشعب باعتبارها وسيلة العصر للإصلاح السياسي والتقدم الاجتماعي. (الخطيب ، ١٩٩٤)

٥) حزب المستقبل:-

يدعو الحزب الى التوحيد بين الأحزاب ذات الأهداف الواحدة ، وخاصة أحزاب تيار الوسط الذي ينتمي إليه المستقبل وذلك حتى تثبت وجودها باعتبارها احزاب حديثة. (المعايطة ، ١٩٩٤)

هذا الحزب يعتمد على بعض الثوابت وعدد من البرامج المتغيرة:-

- ١-إن الإنسان أهم ما في الكون.

٢-الإسلام عقيدة هذه الأمة.

٣-قضية فلسطين تعتبر قضية وجود.

٤-يؤمن الحزب بالوحدة العربية وذلك اعتماداً على ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية.

٥-الحوار الفكري أساس العمل السياسي داخل الحزب ومع الأحزاب والتنظيمات الأخرى.

٦-الركيزة الأساسية لبناء المجتمع تتمثل في تربية الشباب تربية سليمة.

٧-المرأة عضو أساسي في بناء المجتمع. (الخطيب، ١٩٩٤)

٨-الإيمان بأن الديمقراطية أسلوب عمل وممارسة.

٩-يسعى الحزب لبناء مؤسسة تربوية تعني بتشكيل عقل الإنسان علمياً، لأن التربية ضرورة فردية واجتماعية ووطنية وقومية.

١٠-يجب الحفاظ على الأسرة باعتبارها وحدة المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

١١-الالتزام بالاقتصاد الذي يحمي المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

١٢-الإيمان بأن العمل قيمة وواجب، وعمل الحزب على رعاية حقوق العمال وتطوير التشريعات الخاصة بهم. (الحداد وآخرون، ١٩٩٣)

حزب الحرية:-

٦) هذا الحزب يتكون من ثلاثة أحزاب توحدت هي: التقدمي الديمقراطي

وحزب العمال وحزب الحرية، إلا أن الحزب التقدمي الأردني انسحب

عام ١٩٩٢، بينما واصل الحزبان الآخران العمل معاً، ويسمى الحزب

العدالة الاجتماعية مع الوفرة والرخاء.

وورد في النظام الأساسي للحزب أن الوحدة العربية هي هدف

والأمة العربية، وإن الشعب مصدر السلطات، وحق المواطن في

الأردنيين متساوون في الحقوق والواجبات، ويؤيد الحزب

المتحرر والقائم على الاستخدام الأمثل للطاقت البشرية

افكار

التي إلى الام

طة

٩-تأكيد على الحقوق المختلفة للعمال.

١٠-تطوير الادارة العامة والعناية بالتنمية الاجتماعية. (الخطيب ، ١٩٩٤)

٨) حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني:-

هذا الحزب يؤيد ويتعاطف مع الحزب في العراق إلا أن ذلك لا يصل مرحلة التبعية، فالحزب حزب عربي قومي يؤمن بالعروبة والإسلام باعتبارهما أساسيات الأمة العربية. (المعاينة ، ١٩٩٤)

أما فيما يتعلق بأهداف وتوجهات الحزب فإنها تتلخص فيما يلي:-

١-إن هذا الحزب عربي قومي ، وإن الوحدة والتحرر قضيتين مقدستين.
٢-إن هذا الحزب شعبي ، يؤمن بأن السلطة هو ملك للشعب ، وأنه وحده مصدر السلطات.

٣-يؤمن الحزب بأن العربي هو من اتخذ من أرض الوطن العربي موطناً وأمن بانتسابه إلى الأمة العربية.

٤-يؤمن الحزب بالمساواة بين أبناء الوطن في الحقوق والواجبات دون تمييز.

٥-يعتبر الحزب اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الدولة.

٦-يؤمن الحزب بتحريم الإرهاب والتسلط أو التدخل بالحريات الأساسية للمواطن. (الخطيب ، ١٩٩٤)

٩)حزب الشعب الديمقراطي الأردني / حشد:-

بدأ الحزب منذ ترخيصه ممارسة نشاطه السياسي في بناء جسور اتفاق تنسيقي بينه وبين الحزب الديمقراطي الاشتراكي وحزب الوحدة الشعبية ، وترك المجال أمام الأحزاب التي تجمعهم تيار واحد لتشكيل برنامج موحد ، ولقد نشأ الحزب كتنظيم سياسي أردني في اعقاب حل الجبهة الديمقراطية (مجد) التي كانت تمارس العمل السياسي كتنظيم تابع للجبهة الشعبية. (المعاينة ، ١٩٩٤)

وتتلخص أهداف الحزب بما يلي:-

- ١- تعميق الديمقراطية على قاعدة التعددية السياسية والحزبية.
- ٢- التحرر من التبعية وبناء اقتصاد وطني انتاجي مستقل.
- ٣- إنجاز إصلاح زراعي ديمقراطي جذري لصالح الفلاحين.
- ٤- تنظيم وتوطيد الطبقة وحماية مصالحها وحقوقها.
- ٥- انتهاج سياسة تربوية وطنية ديمقراطية.
- ٦- المساواة للمرأة وصيانة حقوقها.
- ٧- تحسين وتعميم الخدمات الأساسية وصيانة البيئة.
- ٨- توطيد الوحدة الوطنية والدفاع عن استقلال البلاد.
- ٩- دعم كفاح الشعب الفلسطيني من أجل حقه في العودة وتقرير المصير.
- ١٠- انتهاج سياسة خارجية متحررة. (الخطيب ، ١٩٩٤)

١٠. حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني:-

هذا الحزب ينبثق عن تنظيم فلسطيني ، وكان قبل الترخيص يمارس العمل السياسي في الأردن تحت اسم منظمة الجبهة الشعبية وبعد تقدمه للتخخيص كحزب أردني لم يعد تابعاً لتلك الجبهة. ويسمى الحزب إلى تشكيل ائتلاف حزبي مع الأحزاب التي تلتقي معه فكراً وفي برامجها السياسية لخوض الانتخابات النيابية. (المعاينة ، ١٩٩٤)

ومن أهم أهداف الحزب ما يلي:-

- ١- الحزب هو فصيلة طبيعية للطاقة العاملة في الأردن والتي هي سبيل تعزيز استقلال البلاد وحمايتها.
- ٢- البرنامج النضالي للحزب يقوم على مهمتين هي النضال من أجل أردن ديمقراطي واسترداد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.
- ٣- حماية الديمقراطية بمفهومها الشامل وتعزيزها.
- ٤- إن الأردن يجب أن يشكل قاعدة جماهيرية لدعم النضال الوطني داخل فلسطين.
- ٥- التأكيد على العلاقة المميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني.

- ٦- العمل على معالجة الازمة الاقتصادية وأثارها السلبية على الجماهير.
- ٧- النضال من أجل ائتلاف حزبي وطني يضم كافة القوى والأحزاب الجماهيرية.
- ٨- الاسترشاد بالاشتراكية العلمية والتراث النضالي والتقدمي الأردني والعربي. (الخطيب ، ١٩٩٤)

(١١) الحزب التقدمي الديمقراطي الأردني:-

هذا الحزب من احزاب اليسار أو يستند الحزب في فكره للنهج المادي الجدلي والفهم المادي للتاريخ ويسترشد الحزب بقيم المساواة والحرية والتقدم الاجتماعي ومعطيات التجارب الوطنية للشعوب العربية ، ويقوم الحزب تنظيمه على قاعدة الديمقراطية في اطار وحدة الحزب التنظيمية والتعددية الفكرية والسياسية. (المعايطة ، ١٩٩٤)

وتتلخص أهم اهداف الحزب بما يلي:-

- ١- المساهمة في تطوير المؤسسات والقانون ، وتحقيق المساواة الاجتماعية وتطوير الإدارة المحلية وتوفير حريات الفكر والابداع ، واحترام العقائد والأديان.
- ٢- بناء اقتصاد وطني انتاجي.
- ٣- الارتقاء بالمستوى الثقافي للشعب ، ومكافحة الأمية.
- ٤- دعم القضية الفلسطينية.
- ٥- تعبئة الطاقات العربية كافة والعمل من أجل استعادة الأراضي العربية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية. (الخطيب ، ١٩٩٤)

(١٢) حزب التقدم والعدالة:-

هو أحد أحزاب الوسط ، ويؤيد الحزب فكرة الصوت الواحد لكل ناخب لسهولة مراقبة النائب من ناخبيه وتحديد مسؤوليته ، ويؤيد مفاوضات السلام ، ومفهوم الحزب للتقدم هو تقدم المجتمع ، ومفهوم العدالة ان يعم التقدم الجميع ، ويعطي الحزب الجانب الاقتصادي اهمية واضحة في عمله ، والحزب يترك المجال أمام

الأحزاب المشابهة له. (المعايطة ، ١٩٩٣)

ومن أهم أهداف الحزب ما يلي:-

- ١- توفير أفضل الضمانات لممارسة الحريات وترسيخ الديمقراطية.
 - ٢- الأردن جزء من الأمة العربية ، يشاركها في الآمال والآلام.
 - ٣- تشكل القضية الفلسطينية محوراً رئيساً في السياسة الأردنية.
 - ٤- يؤمن الحزب أن القرار السياسي الأردني على الصعيد الخارجي يجب أن ينطلق من تصورات واعية لديناميات توازن القوى والمصالح في العالم.
 - ٥- يؤمن الحزب بمبدأ الاقتصاد الحر القائم على احترام الملكية الفردية.
 - ٦- يؤكد الحزب على كرامة الفرد. (الخطيب ، ١٩٩٤)
 - ٧- الاهتمام بالتربية والتعليم والاهتمام بالمدارس والجامعات وتطوير الإدارة.
- (الهوراني وآخرون ، ١٩٩٣)

١٣) حزب البعث العربي التقدمي:-

يؤكد الحزب أن طريق الخلاص لهذه الأمة يكمن في الفكر القومي الوحدوي والذي يتضمن التقدم والحرية والقوة والحياة الكريمة ، ويؤمن الحزب بالوحدة العربية ويسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين ، ويرى الحزب أن الديمقراطية هي الصيغة التي تكفل للمواطن حريته والتي توفر للمجتمع الأمن والاستقرار.

ولقد تضمن النظام الأساسي للحزب ما يلي:-

- ١- إن النظام الاشتراكي يحقق حلاً لكافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.
- ٢- إن النظام النيابي الدستوري والسلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية.
- ٣- صون واستقلال السلطة القضائية.
- ٤- المواطنون الأردنيون متساوون أمام القانون.
- ٥- حرية الرأي والتعبير حق كفله الدستور.

- ٦- العمل على تطوير الدستور الأردني وفق مصلحة المواطن.
- ٧- العمل على ايجاد قانون انتخابات نيابية يضمن الحقوق التمثيلية الحقيقية لكافة المواطنين وتوفير المشاركة الحرة لكل صاحب حق في الانتخابات والترشيح.
- ٨- ضمان حرية العمل السياسي وتشكيل النقابات المهنية والنوادي وفق قوانين وأحكام عادلة. (المعايطة ، ١٩٩٣)
- ومن أهم أهداف الحزب ما يلي:-

- ١- يؤمن الحزب بأن السيادة للشعب وأن الشعب مصدر كل السلطات.
- ٢- رفع مستوى الخدمات العامة وتحسين الأداء الوظيفي والاهتمام بالنظام والأمن.
- ٣- الايمان بقيام علاقات ديمقراطية بين الاحزاب والقوى السياسية الأردنية.
- ٤- الاهتمام بالقوات المسلحة والعمل على دعمها وتعزيزها.
- ٥- يعتبر الحزب القضية الفلسطينية قضية مركزية. (الخطيب ، ١٩٩٤)

وينص هذا الحزب صراحةً على اعتماده على النظام الاشتراكي كحل لكافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، انما الحزب العربي الاشتراكي الاردني لم ينص على ذلك صراحة وانما يمكن ملاحظة ذلك بشكل ضمني بالإضافة الى تركيز حزب العربي الاشتراكي الأردني على القومية أكثر من الحزب البعث التقدمي.

١٤) حزب الوحدة الشعبية/الوحدويون:-

يعتبر من الأحزاب العقائدية ، وهو من أحزاب المنبر الليبرالي الفلسطيني ، ومن الحركات التي تدعو الى تحرير فلسطين بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية. (المعايطة ، ١٩٩٣)

ومن أهم أهداف الحزب ما يلي:-

- ١- النضال من أجل تحقيق الوحدة العربية ، وبناء دولة الوحدة ذات المجتمع القومي المتوازن والاقتصاد القومي المتكامل.
- ٢- دعم كل توجه جدي نحو بناء الوحدة العربية على المستوى الإقليمي.

- ٣- دولة الوحدة ، دولة عربية ديمقراطية يسود فيها القانون.
- ٤- الاستمرار في النضال ضد العدو الصهيوني.
- ٥- التبشير والتثقيف للجماهير بقضية الوحدة وبروح الثورة العربية الكبرى.
- ٦- تنمية الوعي القومي وبناء المجتمع التقدمي علي كافة المستويات. (الخطيب ، ١٩٩٤)

١٥) الحزب العربي الديمقراطي الأردني:-

هو من أحزاب التيار اليساري ، يقوم على أساس فكري وسياسي وبرامجي ومرجعيتة قومية. (المعايطة ، ١٩٩٣)
وأهم مرتكزات وتوجهات الحزب ما يلي:-

- ١-خلق ونشر وتعميق الانتماء الوطني الأردني والقومي العربي.
- ٢-المساهمة في عملية التنظيم السياسي كأداة مؤسسية ليتمكن الأفراد من القيام بدورهم بشكل جماعي على أساس التوجهات الفكرية والسياسية.
- ٣-الالتزام بالثوابت الأساسية التي تمثلها الأهداف الإنسانية والعدالة والحقوق الأساسية والحرية والمساواة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي وحق الشعوب في ممارسة حرية الاختيار ، والحزب يتمسك بحق الأمة العربية في بناء وحدتها.
- ٤-إن القضية الفلسطينية هي قضية وطنية وقومية للحزب.
- ٥-يلتزم الحزب بالخيار الديمقراطي كمنهج ثابت ومبدأ أساسي في علاقات المجتمع والدولة من خلال دولة الدستور والقانون والمؤسسات.
- ٦-تبني ودعم وممارسة العمل الجماعي المنظم من خلال الهيئات النقابية والمهنية والتعاونية والخيرية.
- ٧-خوض الانتخابات النيابية ودعم المرشحين الذين يمثلون برامج الحزب وأهدافه.
- ٨-تعزيز قوة الوطن ومنعته والحفاظ على وحدته بحماية النظام الدستوري الديمقراطي وتعميق الانتماء الوطني والقومي وتطوير ودعم المؤسسات الحكومية والعامّة لتحسين مستوى الأداء ورفض كل أشكال الإرهاب الفكري والمادي على

حرية الرأي والمعتقد.

٩- وفيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية فإن الحزب يسعى لصون الاقتصاد الوطني ودعم السياسات والبرامج الاقتصادية التي تهدف إلى بناء تنمية حقيقية في مختلف المجالات وفق الأولويات الوطنية واتباع التخطيط المتوازن والشامل لجميع المناطق والمحافظات ، وتشجيع الاستثمار ، وتشجيع وحماية حق كل الفئات لتشكيل نقاباتها وربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية ورفع مستوى التعليم وتشجيع المبادرة والإبداع.

١٠- تطوير العملية التعليمية من حيث المؤسسات والمناهج والأساليب والأهداف وتوسيع الخدمات الصحية لتشمل كافة المناطق ودعم العمل التعاوني والخيري ودعم الحركة الشبابية ودعم كل أشكال ومظاهر ومؤسسات التقدم الحضاري في المجتمع.

١١- يشترك الأردن في علاقات خاصة وأهداف مشتركة مع العالم الإسلامي والعالم الثالث.

١٢- حماية البيئة ودعم التوجه نحو نزع اسلحة الدمار الشامل. (الحوراني وآخرون ، ١٩٩٢)

(١٦) حزب الوطن:-

هو من أحزاب الوسط ، وتتضمن برامج الحزب حماية المصلحة الوطنية والحفاظ على الوحدة الوطنية وتوفير الضمانات لممارسة الحريات وترسيخ الديمقراطية. (المعايطة ، ١٩٩٤)
وأهم أهداف الحزب ما يلي:-

١- الحفاظ على ورعاية الوحدة الوطنية من خلال تساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات.

٢- المحافظة على الحقوق الشرعية للفلسطينيين في فلسطين.

٣- العمل على تنشئة الاجيال المستقبلية.

٤-نشر روح الفكر والحوار الديمقراطي الحر في البيت والمليقيات والمنتديات السياسية.

٥-تعميق الولاء الوطني ضمن الإطار العربي.

٦-تنشئة الأجيال على أن العمل مقدس.

٧-العمل على توفير العدالة الاجتماعية وتساوي الفرص.

٨-تفعيل دور الجامعات.

٩-تشجيع الشباب على العمل التطوعي لخدمة الوطن والمواطن والعمل على رفع

أداء المرأة لتشارك الرجل على قدم المساواة في بناء الوطن.

١٠-تشجيع الاقتصاد الذاتي.

١١-مكافحة الفساد الإداري والاقتصادي.

١٢-المحافظة على الاتصال بالحضارات الإنسانية والتفاعل معها.

١٣-المحافظة على البيئة السليمة. (الحوراني وآخرون ، ١٩٩٣)

(١٧) حزب الجماهير العربي الأردني:-

هو من أحزاب التيار اليساري. (المعايطة ، ١٩٩٤)

ويسعى الحزب إلى تحقيق الأهداف التالية:-

١-الحرص على استمرارية التحول الديمقراطي ، وذلك من خلال الحفاظ على الحرية

من كافة أشكال التبعية.

٢-الاهتمام والتنبيه للأخطار المحيطة سواء كانت خارجية أو داخلية تتمثل في

سوء الأوضاع المعيشية.

٣-القضية الفلسطينية قضية مركزية ويؤمن بخصوصية العلاقة الأردنية -

الفلسطينية.

٤-وضع التوجهات للاسهام في حل الوضع الاقتصادي المتأزم وذلك عن طريق

تخفيض الاقتراض الخارجي ، والاهتمام بالاقتصاد الانتاجي والتوجه نحو التكامل

الاقتصادي العربي ، وربط التعليم بخطط التنمية والإنتاج.

٥- ضرورة بناء ثقافة وطنية متميزة ، وذلك عن طريق تكاتف كل من المؤسسات الرسمية والأحزاب السياسية والقطاع الخاص.

٦- الاهتمام بالشباب والمرأة.

٧- يدعو الحزب إلى الوحدة العربية والتنسيق العربي المستمر. (الحوراني وآخرون ، ١٩٩٣)

(١٨) الحزب الشيوعي الأردني:-

هو من أحزاب المنبر الشيوعي ويستند كغيره من الأحزاب الشيوعية إلى المنهج الجدلي العلمي الماركسي وإلى الفكر الاشتراكي. (المعاينة ، ١٩٩٤)
وأهم أهداف الحزب ما يلي:-

١- صيانة استقلال البلاد السياسي وتطوير استقلالها الاقتصادي.

٢- بناء مؤسسات المجتمع الأردني وترسيخها وحمايتها قانونياً.

٣- التمسك بالخيار الديمقراطي ، وبالتعددية السياسية.

٤- الدفاع عن القضايا الحياتية والاقتصادية للجماهير وخاصة طبقة العمال والفلاحين.

٥- النضال من أجل توسيع الثروة الوطنية وتعظيم القاعدة المادية للوطن.

٦- النضال من أجل زيادة دخل الكادحين والعاملين وجميع ذوي الدخل المحدود.

٧- الدفاع عن قضايا المرأة والشباب.

٨- تعزيز الثقافة الوطنية وتنميتها.

٩- محاربة التعصب والطائفية والنعرات الإقليمية. (الخطيب ، ١٩٩٤)

(١٩) الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية / دعاء:-

تطرح هذه الحركة جملة من المبادئ والأسس الفكرية كبنائها لهوية الأمة ، بإعادة بناء الفكر القومي على أسس قرآنية ، وتسعى الحركة إلى تقديم النموذج وفق أسس الديمقراطية والشورى ، وتنادي حركة دعاء بضرورة تطبيق القرآن الكريم.

(المعايطة ، ١٩٩٤)

ومن أهم أهداف الحزب:-

- ١-ينطلق الحزب من قاعدة جدلية العقل والنص لايجاد الحلول للمشاكل المعاصرة.
- ٢-يؤكد الحزب بأن مسألة الايمان ، مسألة ضمير.
- ٣-يؤكد الحزب حقيقة ارتباط العروبة بالإسلام بصورة جدلية.
- ٤-قيم الحرية والمساواة ، قيم مقدسة تستحق الدفاع لتترسخ.
- ٥-الحزب ملتزم بالتحويلات الحضارية التي تمر بها البلاد.
- ٦-التأكيد على تحرير فلسطين كاملة وتحقيق الوحدة العربية تحت راية الإسلام.
- ٧-ضرورة انفتاح الإسلام على جذور المسيحية العربية وانفتاح المسيحية العربية على جذور الإسلام. (الخطيب ، ١٩٩٤)

٢٠) الحزب الديمقراطي الاشتراكي الأردني:-

هو حزب من الأحزاب ذات الجذر الشيوعي ، ويستند إلى المنهج العلمي للماركسية على الصعيد الاقتصادي وإلى الفكر الاشتراكي ، ويدعو إلى تطوير وتعزيز التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية. (المعايطة ، ١٩٩٤)

أهم أهداف الحزب ما يلي:-

- ١-الدفاع عن الاستقلال الوطني وحمايته وتعزيزه.
- ٢-تعميق الوحدة الوطنية ومحاربة أشكال التعصب.
- ٣-التأكيد علي استقلالية السلطات الثلاث وممارسة كل منها لدورها وفق أحكام الدستور.
- ٤-السعي إلى بلورة سياسة وطنية تعتمد على توسيع القاعدة الانتاجية في المجالين الزراعي والصناعي.
- ٥-استغلال الثروات الوطنية.
- ٦-العمل على اعتماد سياسة ضريبية ومتوافقة للخطة التنموية.

٧- معالجة مشكلة المديونية ضمن خطة شاملة.

٨- إعادة توزيع الدخل القومي بما يسهم بحل مشكلة الفقر والتضخم وارتفاع الأسعار. (الخطيب ، ١٩٩٤)

وفي إستطلاع أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية عام ٩٦ على عينة بلغ حجمها ١٢٠٠ فرداً نصفهم من الإناث ونصفهم الآخر من الذكور وقد روعي أن تكون العينة موزونة ذاتياً بمعنى أن كل مفردة من مفردات المجتمع لها الاحتمال نفسه للظهور في العينة وذلك بهدف قياس اتجاهات المواطنين نحو الديمقراطية في الأردن من خلال معرفة آرائهم في موضوعات متعددة منها الوقوف على آراء واتجاهات المواطنين نحو الاحزاب السياسية بشكل عام . ويوضح الجدول التالي آراء المستجيبين حسب اسماء الاحزاب الاقرب لتمثيل طموحاتهم الشخصية في استطلاعي ١٩٩٦ ، ١٩٩٥ علماً بأن استطلاع عام ١٩٩٥ جرى على عينة حجمها ٢٠٠٠ شخص.

اسم الحزب	استطلاع ١٩٩٦ %	استطلاع ١٩٩٥ %
جبهة العمل الإسلامي	٧ ، ٧٥	١١ ، ٤٢
العهد	١ ، ٣٣	١ ، ٨٢
البعث العربي الاشتراكي	٠ ، ٥٠	٠ ، ٦٥
الديمقراطي الوحدوي		
الأردني (x)	٠ ، ٦٦	٠ ، ٨٥
الشيوعي الأردني	٠ ، ١٦	٠ ، ٤٥
الشعب الديمقراطي		
الأردني (حشد)	٠ ، ١٦	٠ ، ٤٥
التقدم والعدالة	٠ ، ١٦	٠ ، ١٠
اليقظة	٠ ، ١٦	٠ ، ١٥

—	٠ ، ٠٨	البعث العربي التقدمي
—	٠ ، ٢٥	أخرى
٥٤ ، ٠٥	٥٥ ، ٦	ولا حزب
٢٦ ، ٢	٢٩ ، ١	لا أعرف
١ ، ١٦	٣ ، ٥	رفض الاجابة
—	٠ ، ٢	غير مبين

المجموع = ١٠٠٪ ١٢٠٠ ٢٠٠٠

(x) النسبة المئوية المقابلة للحزب الديمقراطي الوجودي الأردني في نتائج استطلاع ١٩٩٥ هي مجموع نسب احزاب التقدمي الديمقراطي ، والعربي الديمقراطي ، والديمقراطي الاشتراكي التي توحدت تحت اسم الحزب الديمقراطي الوجودي الأردني. (مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٦)

لقد جرت انتخابات عام ٩٣ على أساس التعددية الحزبية إلا أن الأحزاب التي أعلنت ترشيحها كحزبيين هي الأحزاب اليسارية والبعث الاشتراكي والحركة الإسلامية ، فيما امتنعت أحزاب الوسط عن الإعلان عن أسماء مرشحيها. (رغم سيطرة الوسط على البرلمان ٦٠٪)

ونلاحظ من خلال العرض السابق لمعظم الأحزاب التي تم ترخيصها بموجب قانون عام ١٩٩٢ ، إن عدم ترشيح غالبية هذه الأحزاب الجديدة لمرشحيها بشكل معلن يعود لأن معظم هذه الأحزاب غير متجذرة وهي مجرد أسماء أحزاب ، حيث بقيت الأحزاب مستندة إلى برامج هشة عاجزة عن استيعاب المرحلة السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية القائمة في البلاد ، وبعد إجراء الانتخابات لم يتم إجراء تقسيم لهذه الأحزاب عن مدى مشاركتها في الانتخابات (عقد مؤتمرات ، اجتماعات لمناقشة الفشل الخ).

إن من أسباب فشل الأحزاب أيضاً أن مفهوم الحزب السياسي لا يزال مقترباً بالتجربة الحزبية لعام ١٩٥٦ ولقد ترسخ هذا المفهوم بسبب الأحكام العرفية والانقطاع عن الحياة النيابية لفترات طويلة وتوجيه الرأي العام نحو فكرة أن الأحزاب تعمل ضد مصلحة الوطن وهذا ما اثبتته البرلمان لعام ٩٢ ، حيث اعتمد المرشحون الحزبيون على العشائرية ولم يتقدموا للترشيح باسم أحزابهم خشية مواجهة فكر الناخبين عن الحزبية. ويجب على الأحزاب أن تسهم في دفع وعي الأفراد السياسي وتثقيفهم. (مركز الأردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٤)

إن للأحزاب دوراً أساسياً في منع التعصب العشائري ومنع تحويل العشيرة إلى مؤسسة سياسية ، وكلما زاد ادراك وعي المواطنين للديمقراطية ، تضائل دور العشيرة في تشكيل الحياة السياسية. (فاخوري ، ١٩٩٢)

وأهم ما يلاحظ في المنظومة الحزبية الأردنية الحالية هو التزاحم الحزبي الكبير والفقر المالي والشعبي للأحزاب ، فالضائقة المالية من أهم الأزمات التي تعاني منها الأحزاب والتي تحول دون نضوجها واكتمال بنيانها وتحقيقها لأهدافها. (الخطيب ، ١٩٩٤)

إن الأحزاب السياسية الأردنية التي تشكلت بموجب قانون الأحزاب الجديد لعام ١٩٩٢ جاءت في مرحلة تميزت بتغيرات إقليمية وعالمية ، وبلبله أيدولوجية وسياسية وغياب الحد الأدنى من الاتفاق على معايير مشتركة في الحكم على السياسات والمواقف والاجتهادات ، وهذا ما يفسر عدم الوضوح الأيدولوجي والغموض في برامج وخطابات غالبية الأحزاب القائمة. (الحوراني وآخرون ، ١٩٩٥)

وفي مقارنة بين استطلاعات ١٩٩٢ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ على صعيد الانتماء للأحزاب ، تبين ما يلي:-

- (٥ ، ٠)٪ من مجموع المستجيبين أجابوا بأنهم ينتمون إلى أحزاب سياسية في استطلاع ١٩٩٦ ، فيما كانت النسبة (٥ ، ٠)٪ في استطلاع عام ١٩٩٥ ، (٤ ، ١)٪ في استطلاع عام ١٩٩٢.

- (٢٠٪) من مجموع المستجيبين ينوون الانتماء إلى الأحزاب السياسية في استطلاع ١٩٩٦ ، فيما كانت النسبة (٨٥ ، ١٪) حسب نتائج استطلاع ١٩٩٥ ، (٣ ، ٦٪) حسب نتائج استطلاع ١٩٩٣. (مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٦)

إن التزاحم الحزبي في ظل الأزمات السابقة يتطلب وحدة اندماجية بين الأحزاب تنظم التعددية التي يمكن أن تتحول إلى فوضى حزبية تعيق مسيرة الديمقراطية الأردنية. (الخطيب ، ١٩٩٤)

إن احزاب الوسط واليمين التي ظهرت في عهد الديمقراطية والتي لم يكن لها وجود شعبي والتي اجمت عن طرح قوائم حزبية للانتخابات ناجم عن اعتماد مرشحي هذه الأحزاب على قاعدة اجتماعية مبنية على أساس عشائري ، أو على أساس الخدمات التي قدمها أفراد هذه الأحزاب في فترات سابقة على الانتخابات. وفيما يتعلق بالأحزاب اليسارية ، فإن هذه الأحزاب التقليدية والذي كان لها تاريخ نضالي خلال ٣٠ - ٤٠ سنة خلت ، تعاني من تمزقات داخلية حولت الحزب الواحد الى عدة أحزاب كما أنها تعاني من أزمة برامج ، وهذه المرة الأولى التي تواجه بها هذه الأحزاب جماهيرها بشكل علني منذ فترة طويلة ولم يطرأ على برامج هذه الأحزاب أي تحديث يعكس واقع وتوجهات الرأي العام الحالية. (مركز الأردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٤)

وفي استطلاع عام ١٩٩٥ تم الكشف عن اسباب عدم نجاح ممارسة العمل الحزبي في الأردن ، وبلغ عدد المستجيبين الذين أجابوا أن ممارسة العمل الحزبي في الأردن ناجحة إلى درجة قليلة او متوسطة او انها غير ناجحة (١٠١٥) شخصاً شكلوا نسبة مقدارها (٥١٪) من مجموع المستجيبين ، منهم:-

(٨٣٪) يرجعون سبب فشل التجربة الحزبية إلى أن برامج الاحزاب لا تعالج المسائل المهمة للمواطنين.

(٨٣٪) يرجعون السبب إلى عدم وجود تأثير واضح للأحزاب على مجريات الأمور حتى الآن.

(٨٢٪) يرجعون السبب إلى العدد المتزايد للأحزاب.

(٨١٪) يرجعون السبب إلى اعتماد النفوذ العائلي أو العشائري أو الاقليمي لهذه الاحزاب.

(٨١٪) يرجعون السبب إلى أن الاحزاب في مضمونها أحزاب شخصية.

(٧٨٪) يرجعون السبب إلى عدم كفاية القدرات التنظيمية للحزب.

(٧٠٪) يرجعون السبب إلى عدم كفاية القدرات المالية للحزب.

(٦٩٪) يرجعون السبب إلى قصر المدة التي مضت على تأسيس الاحزاب.

(٦٦٪) يرجعون السبب إلى القيم الدينية التي تعادي انقسام الامة إلى شيع وأحزاب.

(٦٥٪) يرجعون السبب إلى فشل التجربة الحزبية السابقة.

(٥٩٪) يرجعون السبب إلى ان الحكومة لا تشجع الانتساب إلى الاحزاب.(مركز

الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٥)

وفي الجدول التالي يظهر التوزيع النسبي للمستجيبين في استطلاعي المركز

١٩٩٥ ، ١٩٩٦ وأرائهم في درجة نجاح ممارسة العمل السياسي للأحزاب في الأردن.

(مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٦)

استطلاع ١٩٩٦	استطلاع ١٩٩٥	درجة النجاح
٢.٢	٤.٩	كبيرة
٢١.٨	١٢.٠	متوسطة
١٣.٢	٦.٤	قليلة
٢٠.٦	١٧.٢	غير ناجحة
٨.٢	١٥.٢	غير ناجحة إطلاقاً
٣٤.١	٤٤.٢	لا أعرف
١٢.٠	٢.٠٠	المجموع = ١٠٠٪

لقد عارض ١٦ حزب من أصل عشرين حزبا^١ مرخصاً مبدأ الصوت الواحد للانتخاب ، ولكن بعد حدوث التعديل قررت كل الأحزاب المرخصة السابقة المشاركة في الانتخابات. (Al-Urdun Al-Jadid Research Center , 1994)

وكون الأحزاب السياسية الأردنية متقاربة في برامجها ، يصعب أن تنجح كفة على أخرى ، ولهذا فإن نظام الصوت الواحد يمكن تطبيقه بصورة أكبر وبنجاح في الدول ذات الثنائية الحزبية بحيث يكون الخيار في هذه الحالة ما بين الأبيض والأسود ، كما أن نظام الحزب الواحد تحرم الأحزاب الصغيرة وخاصة أن جميع الأحزاب السياسية في الأردن لا زالت صغيرة وقاعدتها الجماهيرية لم تصبح واسعة إلى الحد الذي يمكنها من إيصال عدد من أعضائها إلى مجلس النواب وهذا لا يتناسب مع واقع التعددية السياسية المنشود. (فريجات ، ١٩٩٣)

ان اعتماد مبدأ الصوت الواحد يعيق ترشيح القوائم الانتخابية ، خاصة بالنسبة للأحزاب السياسية ، وربما يكون من المستحيل على حزب ما أو مجموعة احزاب تشكيل قائمة انتخابية على مستوى المملكة ، إلا إذا كانت القائمة تتكون من مرشح واحد لكل دائرة انتخابية وحتى لو حصل ذلك فإن فرص نجاح بعض مرشحي القائمة تكون ضئيلة جداً ، كما أن الصوت الواحد يعد حجر عثرة أمام عقد اي تحالفات انتخابية. (ذيبان ، ١٩٩٣)

أما بالنسبة للصحافة الحزبية ، فهناك علاقة قوية بين نجاح الصحيفة الحزبية وبين حضور الحزب وقدرته على المشاركة الفعالة بالحياة السياسية ، حيث من الصعب على حزب يسعى لإثبات حضوره في الوسط الجماهيري والمشاركة في الحياة السياسية أن يستغني عن إصدار صحيفة ، ذلك أن الصحيفة هي مرآة تعكس أفكار الحزب.

إن نظرة أولية على الاعداد القليلة التي صدرت من الصحف الحزبية حتى الآن، تشير إلى أن الصحافة الحزبية بشكل عام لم تجد طريقها المنشود للوصول إلى الأهداف ، وهناك من لم يطلع بعد على الصحافة الحزبية ، من قرأها لم يجد فيها شيئاً مميزاً بشدة ، بل رأوا في بعضها صورة مكررة للصحافة الاسبوعية

المستقلة مع الإقرار بوجود محاولات صحفية جادة من قبل بعضها ، تحتاج إلى تطوير. (ذيبان ، ١٩٩٢)

لكي تكون الأحزاب مؤسسات فاعلة ومؤثرة في ترسيخ الديمقراطية وتعزيز مبادئ التعددية السياسية وإثراء الوعي والحوار الوطني ، لا بد أن تحظى بدعم شعبي يقوم على أساس الاقتناع ببرامجها وبشكل واقعي. فبعض الأحزاب كانت مستفيدة من العمل السري ، أما الآن وبعد أن خرجت إلى العمل العلني فأصبحت مطالبة بإظهار قدراتها للتطبيق العملي والابتعاد عن لغة الخطابة والشعارات.

إن الأحزاب السياسية لا تزال محدودة التأثير ومعزولة جماهيرياً وذلك لعدة أسباب تتعلق بالأحزاب نفسها ومنها ما يتعلق بطبيعة المجتمع الأردني فالعمل الحزبي لم يكن نتيجة لتطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية مر بها الأردن بل جاء امتداداً لتجارب سياسية عربية وعالمية.

تعرض الأحزاب وخاصة العقائدية منها إلى انشقاقات متكررة وخلافات نتيجة عدم الثبات في المواقف السياسية والتطلع السريع للقيادة.

إن البرامج التي تطرحها الأحزاب لا تساعد على تغيير الصورة النمطية السلبية المترسخة في ذهن المواطن عن العمل الحزبي ، فلا تزال هذه البرامج تعتمد أسلوب الخطابة بدلاً من وصف المشاكل والقضايا الوطنية بدلاً من تشخيصها واقتراح الحلول العملية المقنعة لها. (الطوالة ، ١٩٩٤)

وهناك عدة قضايا يجب مراعاتها ومعالجتها بالنسبة للأحزاب بشكل عام وهي فيما يلي:-

١- عدم التمييز الواضح بين السلطة التنفيذية (الحكومة) وبين النظام السياسي، حيث ما زالت النظرة العامة إلى أن معارضة الأحزاب للحكومة تعني معارضتها للنظام السياسي في الوقت ذاته ، ومن خلال ما تم إقراره ضمن الميثاق الوطني وقانون الأحزاب لعام ٩٢ ، فإن كلاً من السلطة التنفيذية والأحزاب مدعوة لتوضيح الفروق الجلية بين معارضة الحكومة ومعارضة النظام ، حتى يدرك المواطن غير المسيس هذا الفرق.

٢- إظهار الاحترام للمؤسسات الحزبية من جانب مؤسسات الدولة وخاصة وسائل الإعلام الرسمية.

٣- تطوير التشريعات الخاصة بالانتخاب والترشيح لتواكب التغيير الذي طرأ على الحياة السياسية وخاصة بعد تكريس حرية ممارسة العمل الحزبي كإدراج قضايا تخص الترشيح الحزبي الجماعي (القوائم الحزبية)

٤- تطوير الحوار السياسي والفكري بين الأحزاب عبر وسائل الإعلام الرسمية حتى يتم تحسين تقبل المواطنين للأحزاب.

أما فيما يتعلق بالقضايا التي تخص الأحزاب على مستوى خاص فهي كما يلي:-
 ضرورة تطوير الأحزاب السياسية لنظامها الفكري والسياسي ، وإرساء هيكل ديمقراطي لعلاقات الحزب الداخلية والانفتاح على الجمهور من خلال الذهاب إلى المواطنين بمختلف قطاعاتهم ومواقعهم ومناطقهم المختلفة ، ولعل المشاركة الفعالة في الانتخابات الدورية البرلمانية وغيرها تشكل مناسبات هامة لتكوين هذه الاتصالات التفاعلية وهذا يتطلب أن تتولى الأحزاب السياسية خوض الانتخابات وإدارة الدعاية الانتخابية والسياسية في صفوف القطاعات المختلفة من المجتمع.
 (الهوراني وآخرون ، ١٩٩٥)

رابعاً: وسائل الإعلام:

إن تمتع وسائل الإعلام (صحافة ، تلفزيون ، إذاعة) بحرية وخاصة من حيث مراقبة سير الانتخابات ونقل وتداول المعلومات يعزز الثقة بالانتخابات .
 لم تقم وسائل الإعلام الرسمية في انتخابات عام ٩٣ بعرض برامج المرشحين أو حتى برامج الأحزاب وإن فعلت ذلك نادراً فباستحياء وانتقائية. (مركز الأردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٥)

وفي فترة وجود البرلمان النشطة السابقة ، فإن الإعلام لم يتفاعل مع تطلعات الناخب في توسيع قاعدة الديمقراطية وبقي الإعلام ممثلاً للسلطة التنفيذية لدرجة كبيرة جداً أكثر من تمثيله القاعدة الشعبية وإذا استمر هذا التوجه تكون قدرة

القائمين في العمل السياسي علي التأثير والتعامل مع الناس مقيدة بسبب تقييد وسائل الإعلام بالسلطة التنفيذية باستثناء بعض الصحف. (مركز دراسات وأبحاث العمل الإسلامي ، ب.ت.)

إن هدف وسائل الإعلام يجب أن يكون إتاحة الفرصة للجمهور للتعرض للأفكار المختلفة لمساعدته على المقارنة وإن وصول المرشحين إلى وسائل الإعلام يساعد على إيجاد صورة ايجابية او سلبية تؤثر في قرار الناخب.

إن الاتصال الشخصي هو أقوى أنواع الاتصال في التأثير على الناخبين وكلما اقترب الاتصال الجماهيري عبر وسائل الاعلام من الاتصال الشخصي فمن المؤكد أن تأثيره سيكون أكبر ، مثال ذلك بث حديث مع مرشح بشكل مباشر في الراديو وبشكل اكبر ايضاً في التلفزيون. (مركز الأردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٥) وفيما يتعلق بالصحافة ، فإنها يجب أن تواكب الحياة البرلمانية والحزبية والمسار الديمقراطي وذلك من خلال تحولها إلى مدرسة سياسية وفكرية وفي ظل انتشار وسائل الإعلام والاتصال المختلفة ، لم تعد الصحف المصدر الوحيد لإطلاع المواطن على الأحداث المختلفة والتطورات إلا أنها تصب في خانة تطوير تجربة المواطن والقوى السياسية والمجلس النيابي. (مركز وأبحاث العمل الإسلامي ، ب.ت.)

والجدول التالي يتعلق بقراءة الجرائد اليومية في استطلاع عام ١٩٩٦ ، فقد أفاد من مجموع المستجيبين ما نسبته (٥٢.٣%) (٦٠ ، ٨ % ذكور ، ٢٩ ، ٢ % إناث) بأنهم يقرأون الجرائد اليومية. (مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٦)

المجموع	الجنس		اقرأ الجرائد اليومية
	ذكور %	اناث %	
٥٢ ، ٣	٦٠ ، ٨	٢٩ ، ٢	نعم
٤٧ ، ٧	٤٣ ، ٨	٥٦ ، ٢	لا
١٢٠٠	٦٠٠	٦٠٠	المجموع ١٠٠ %

وللمسجد أيضاً دور إعلامي كبير فله دور كبير وتأثير قوي في العملية الانتخابية حيث يوجد في الأردن أكثر من ٢٠٠٠ مسجد ، ربما كان عدد الحضور في أصفرها يزيد من عدد قراء كثير من الصحف أو المستمعين أو المشاهدين لبعض برامج الإذاعة والتلفزيون. (مركز الأردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٥)

وكون الصحافة أكثر وسائل الإعلام المعتمدة أثناء فترة الانتخابات النيابية ، فيقع عليها مسؤولية ترسيخ الديمقراطية والحفاظ عليها باعتبار أنها أكثر مؤسسات المجتمع المعنية بذلك ، لقد تأثرت الصحافة الأردنية من عام ٨٩ بأجواء الانفتاح الديمقراطي حيث أصبحت أكثر جرأة في تناول مختلف القضايا والآراء والاتجاهات الفكرية والسياسية ، إلا أن هذا التغيير لم يتعداه إلى أسلوب العرض والتحليل وابتكار أساليب جديدة تواكب مرحلة التحول الديمقراطي.

فالصحافة الأردنية لا تبني سياساتها الإعلامية وفق قياسات تجريها للرأي العام سواء بالاعتماد على إمكاناتها الذاتية أو بالتعاون مع الجهات المختصة في هذا المجال بالرغم من أهمية هذا الأسلوب لمعرفة آراء وتوجهات الجمهور ومحاولة التأثير في الرأي العام وتغييره خدمة للمصلحة العامة وانسجاماً مع متطلبات المرحلة ، ولتقوم بواجبها في تشخيص الواقع وحفز الجهود الرسمية والشعبية وتوجيهها للحفاظ على الإيجابيات ووضع الحلول للسلبيات. (الطوالبة ، ١٩٩٤)

النتائج والتوصيات:-

لقد ظهرت الحاجة إلى دراسة عملية التسييس الاجتماعي ودراسة آثارها وخاصة بعد عودة الحياة النيابية في الأردن عام ١٩٨٩ ، فهذه الخطوة وضعت الفرد الأردني أمام مفترق طرق ليفكر ويختار ويقرر مسلكه وتوجهه نحو الانتخابات النيابية.

ولقد تم مناقشة عملية التسييس الاجتماعي بشكل شامل وذلك من حيث تدرجها من علم الاجتماع السياسي ودراسة مفهوما وعواملها ومراحل تكونها ومراحل تطورها وأهميتها والمفاهيم المرتبطة بها وذلك ضمن الإطار النظري ، ثم تم دراسة أثر عوامل التسييس الاجتماعي على الانتخابات الأردنية لعام ٩٣. (بعض العوامل التي يمكن دراستها ومعرفة تأثيرها كالأسرة والمدرسة والأحزاب ووسائل الإعلام)

ولقد كانت نتائج الدراسة على النحو التالي:-

١- إن مفهوم التسييس الاجتماعي لا يزال غير واضح لدى طرفي العملية الانتخابية ، وذلك بسبب عدم التركيز بشكل مكثف وثابت علي عملية التنشئة السياسية وخاصة في الأوساط التي يمكن التحكم فيها وبناتجها كالمؤسسة التعليمية والأحزاب ووسائل الإعلام في الأردن.

٢- أما بالنسبة لأكثر عوامل التسييس الاجتماعي تأثيراً على السلوك السياسي للناخب وخاصة من حيث متابعة الحملة الانتخابية ودوافع التسجيل في الدوائر الانتخابية ، فهو الأسرة كما برهنت دراسة د. حلمي ساري على انتخابات ١٩٨٩ إلا أن درجة قوة هذا العامل تختلف من قطاع إلى آخر حيث تزداد قوة هذا العامل في القطاعين البدوي والريفي.

ويستمد عامل الإسرة قوته كون أن سلطة الوالدان بالذات تحظى بالمكانة والاحترام في المجتمع الأردني بقطاعاته المختلفة ، كذلك اوضحت الدراساتين أن الأقارب ووجهاء القرية والعائلة ما زال لهم دورهم التقليدي الموجه كقادة رأي في المجتمع الأردني. (ساري ، ١٩٩١)

وفي دراسة ميدانية استطلاعية أخرى أعدها د. فايز محمد الحديدي في الجامعة الأردنية على عينة عشوائية من طلاب الجامعة وعددها ٨٤٥ طالباً وطالبة للإنتخابات النيابية لعام ١٩٩٣ ، تبين من خلالها أن ٢٣٪ من العينة يعتبر أن العامل المحفز لهم على ممارسة حقهم الانتخابي (الإطار المرجعي) يتمثل بالعشيرة والعائلة.

و.١٠٪ المدينة أو القرية

١٢٪ المحافظة

٩٪ الحزب

١٤٪ رجال الدولة (الرأي ، ١٩٩٣)

وبهذا يتضح أن عامل الأسرة في انتخابات عام ٩٣ ، كان هو أكثر العوامل تأثيراً على السلوك السياسي للناخبين نحو الانتخابات النيابية.

أما بالنسبة للمرشحين فلقد كان عامل العائلة والعشيرة الأبرز في انتخابات عام ٩٣ أيضاً حيث انتفت الصفة الحزبية عن بعض المرشحين الحزبيين لصالح العشيرة والعائلة. (خروب ، ١٩٩٣)

وعلى الرغم من أن انتخابات عام ٩٣ شهدت نسبة مشاركة أعلى من انتخابات ٨٩ إلا أن هناك تساؤلاً فيما إذا كانت تلك المشاركة قائمة على أسس تتصف بالوعي السياسي وبالشكل الذي يؤدي إلى الارتقاء بالعملية الديمقراطية ؟

إن نتائج الانتخابات النيابية العامة عكست الإقبال الضعيف للناخب الأردني على المشاركة في عملية الانتخابات حيث لم تفلح كثيراً جهود الجهات الرسمية والشعبية لحث الناخبين على المشاركة في الانتخابات وممارسة حقهم الدستوري وهناك عدة أسباب وراء عزوف المواطنين عن ممارسة حقهم الانتخابي ، وأهم هذه الأسباب ما يلي:-

(١) الاعتقاد الخاطئ بأن صوت الناخب لن يؤثر على نتيجة الانتخابات، (الداودي ، ١٩٩٣) و أن هناك قضايا كبرى لا يمكن حلها من خلال مجلس النواب.

(٢) تحميل البرلمان مهمات اضعاف ما يحتمل دوره الطبيعي.

(٣) اختلاط الصلاحيات ، الأمر الذي منع كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية من القيام بالواجبات المناطة بكل سلطة على أكمل وجه.

(٤) وهناك حقائق جوهرية احيطت بانتخابات عام ٩٣ أدت إلى عزوف المواطنين عن ممارسة حقهم الانتخابي وهي:-

(أ) نتائج حرب الخليج وما تمخض عنها من آثار.

(ب) الفهم غير الدقيق لدور النائب ولدور مجلس النواب (الزناتي ، ١٩٩٣) ، حيث أن معنى ومفهوم دور المجلس النيابي قد اختلط على أكثرية المواطنين وفي أذهان النواب أنفسهم ، ولذلك فقد تولد شعور غامض حول هذه المؤسسة ودورها في خدمة الوطن وفي ترسيخ العملية الديمقراطية.

ولهذا فإن على المواطن التمييز بين الانتخاب لمجلس نيابي ، تشريعي ورقابي ، يتحمل مسؤوليات وطنية عامة ، وبين الانتخاب لمؤسسة تنفيذية كالمجالس البلدية أو المنظمات الاجتماعية والشعبية.

و على النائب أن يأخذ باعتباره ما يلي:-

١-علاقته بناخبيه في دائرته من خلال الاتصال المنتظم والدوري بهم.

٢-علاقته بزملائه النواب من خلال الانضمام إلى كتلة برلمانية لها توجهاتها وأهدافها وقد تكون الكتلة حزبية ، تتقدم دورياً بكشف عن أعمالها ومواقفها إلى المواطنين.

٣-علاقة النائب بالسلطة التنفيذية وذلك من خلال استعمال حقه في الاستفسار وطلب المعلومات والاستجواب الفردي والجماعي والمساءلة. (مركز دراسات وأبحاث العمل الإسلامي ، ب. ت.)

(ج) عملية الارتباك التي أصابت المسألة الانتخابية والسلطة التشريعية.

(د) كثرة الشائعات التي تعمل على ارباك الناخب والمرشح.

(هـ) صعوبة اقناع الناخب بعد حدوث سلسلة من الارتباكات. (الزناتي ، ١٩٩٣)

وفي الدراسة التي قام بها د. فايز محمد الحديدي في الجامعة الأردنية ، تبين أن

من أسباب عزوف الطلبة عن التصويت ترجع الى أن:-

٧٪ برر موقفه بعدم التزام المرشحين بالأهداف العامة

٧٪ لاعتقادهم بأن المرشحين يعملون لمصالحهم الشخصية

٢٪ لأن إعطاء الصوت والثقة أمانة ، لا يرون من يحافظ عليها من المرشحين

٢٪ الشعارات والبرامج المطروحة زائفة

وفيما يتعلق بالذين أبدوا رغبتهم في المشاركة في انتخابات عام ٩٣ ، فلقد

توصلت الدراسة الى أن:-

٣٢٪ من طلبة الجامعة الأردنية يرون أن الهدف من المشاركة في الانتخابات

النيابية هو الواجب الوطني.

٣٠٪ أن الهدف هو تحقيق مبدأ الشورى في الإسلام

٢٨٪ دعم المسيرة الديمقراطية

٢٦٪ خدمة قضايا الأمة الشاملة

٢٥٪ خدمة المجتمع المحلي . (الرأي ، ١٩٩٣)

إن معرفة العوامل المؤثرة على المشاركة في الانتخابات والتي تشمل مستوى

ووقت الانتخابات ، تكرار الانتخابات ، درجة التنافس الحزبي ، الأوضاع

الاجتماعية والتعليمية ، نظرة المواطن للانتخابات من ناحية مدى الثقة بها ،

بالإضافة إلى معرفة أهداف المشاركة السياسية ودراستها بشكل مستمر ومكثف،

سيؤدي إلى تثبيت العوامل الايجابية حتى تكون المشاركة الانتخابية فعالة

ومثمرة وبشكل يدل على وعي سياسي.

إن تحقيق ترسيخ الديمقراطية يتم بجعل حق الانتخاب واجباً والواجب بات

حقاً ، إبي يفضل جعل عملية ممارسة الحق الانتخابي عملية إجبارية. (مركز الأردن

الجديد للدراسات ، ١٩٩٥)

كما أن دراسة أسباب عزوف الناخبين عن ممارسة حقهم الانتخابي بشكل كامل

ووضع خطط لإيجاد حلول تعمل على توجيههم نحو المشاركة الايجابية.

وتستخلص الباحثة من هذا أن دراسة عملية التسييس الاجتماعي دراسة وافية بكل أبعادها وأثارها ستؤدي إلى تحسين أداء العملية الانتخابية وذلك من خلال مايلي:-

أولاً - العمل على إنشاء مراكز يتم عقد ندوات فيها بهدف تعريف الأفراد وخاصة الناشئين منهم على العملية الديمقراطية بشكل عام والانتخابات النيابية بشكل خاص وكيفية ممارسة الحق الانتخابي وخاصة أن عودة الحياة النيابية تمت بعد فترة غـياب طويل بمعنى أن هناك جيلاً بأكمله لم يخض هذه التجربة مسبقاً - وحتى يرقى دور الأسرة في هذا المجال .

ثانياً - أن تقوم وسائل الإعلام المختلفة بتعريف الشعب اساليب ممارسة هذا الحق الديمقراطي ، حيث يقع على الصحافة والإذاعة والتلفزيون مسؤولية كبيرة ولا يزال الطريق طويلاً لتتولى هذه الوسائل المسؤوليات المناطة بها وخاصة الإذاعة والتلفزيون لتشجيع الأفراد على ممارسة حقهم الدستوري حتى تسهم الاغلبية في انتخاب الاحسن والافضل. (العرموطي ، ١٩٩٣)

ثالثاً - العمل على احاطة التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية بالرعاية الشاملة من حيث المناهج وكيفية تدريسها وإعداد المعلم بشكل يمكن من إعداد الطالب وتنشئته ، وممارسة الاساليب الديمقراطية كالحوار وإدارة المناقشات والمناظرات والانتخابات الصفية ليتدرب الطالب على هذه المفاهيم ويعيها مبكراً.

رابعاً - أما بالنسبة للأحزاب في الأردن فإنها تواجه صعوبات أهمها ما يلي:-

(١) عدم فهم المواطن الأردني لدور الحزب المتمثل في ربط المواطن بالدولة كأداة من أدوات التنمية الشاملة ، عمليات التجنيد السياسي كوسيلة للتثقيف الاجتماعي، وصياغة برامج تعبر عن مصلحة المواطن.

(٢) الموروث التاريخي السلبي للأحزاب نتيجة للأحداث السياسية التي جرت في

الخمسينات والستينيات والسبعينيات ، الأمر الذي يحتاج إلى فترة طويلة للاقتناع بهذه الأحزاب.

(٢) غياب الترابط والتماسك بين الوحدات الداخلية للحزب وسيطرة الأبعاد الشخصية على قرارات الأحزاب.

(٤) إن الدراسات أظهرت خمسة أسباب رئيسة لاجتماع المواطنين عن الانضمام للأحزاب وهي:- الخوف من السلطة ، الرغبة في الاستقلال ، عدم الايمان بكافة مبادئ الحزب السياسي ، المصلحة الشخصية و الوسط العائلي.

(٥) ضعف الامكانيات المالية والإدارية والفنية للصحف الحزبية. (مركز الريادة للمعلومات والدراسات ، ١٩٩٦)

وحتى تتمكن الأحزاب من ممارسة دورها نحو المواطن غير الحزب الذي يفتقر إلى ما تقدمه الأحزاب من مساعدات سياسية تتمثل في تسهيل وصولهم إلى مراكز التأثير حتى يضعوا افكارهم موضع التطبيق ، والمساعدات الثقافية والتي تتمثل بتوعية الاعضاء ومساعدات اتصالية والتي تتم بين الاعضاء وبين القيادات السياسية ، فإن ذلك يتطلب ما يلي:-

(١) أن تتخلى الأحزاب الأردنية عن الزعامات التقليدية والعائلية وأن تسمو فوق المصالح الشخصية حتى ترقى إلى مصالح الوطن العليا. (أبو نوار ، ١٩٩٥)

(٢) ضرورة تمكين الأحزاب من طرح برامج عقلانية تتجاوب و طموحات المواطنين ، وذلك من خلال فتح المجال لذلك في وسائل الاعلام المختلفة.

(٣) رصد مخصصات مالية للأحزاب من خزينة الدولة نظراً لضعف امكانياتها المالية.

(٤) ضرورة السعي من أجل التوحيد والاندماج للأحزاب المتشابهة من خلال الائتلاف فيما بينها. (مركز الريادة للمعلومات والدراسات ، ١٩٩٦)

خامساً: إن من حق الناخبين الإطلاع على البرامج السياسية المحددة لجميع المرشحين ، لكي يكون وصولهم إلى البرلمان منسجماً مع مواقفهم وبرامجهم

المعلنة وحتى يتم الاستفادة من البرنامج الانتخابي للمرشح فإن هذا يتطلب من المرشح:-

- ١- تحديد المشاكل التي يعاني منها الناخبون.
- ٢- جمع معلومات عنها.
- ٣- الوقوف على حجمها وأسبابها إما عن طريق مقابلة ناخبي الدائرة وإجراء مسح لحاجاتهم أو تكليف أحد الباحثين بعمل استبانة ميدانية تتعلق بذلك واختيار أفضل الحلول لها ووضعها في برنامج الانتخابي.
- ٤- التعرف على الخصائص النفسية والاجتماعية والديمقراطية لجمهور الناخبين وتجزئة الجمهور إلى قطاعات والعمل على تلبية احتياجات كل قطاع حتى يتمكن من التأثير عليهم بشكل أكبر. (أبو عفيفة ، ١٩٩٣)

سادساً: إنشاء مراكز استطلاع للرأي العام قبل إجراء الانتخابات النيابية بفترة كافية حتى تقدم خدماتها للجمهور وصانعي القرار والأحزاب وشرح كل الأمور والقضايا المتعلقة بالخارطة والمسألة الانتخابية.

المراجع والمصادر باللغة العربية:-

أولاً: الدوريات :-

- أبو عفيفة ، شبلي ، ١٩٩٣ ، " تخطيط الحملة الانتخابية " ، الرأي ، العدد ٨٤٤٩ ، ص ١٠ .
- أبو نوار ، معن ، ١٩٩٥ ، " الأحزاب السياسية الأردنية الى أين ؟ " ، الرأي ، العدد ٩٢٢٣ ، ص ٤٠ .
- أمين ، ايمان نور الدين ، ١٩٩١ ، " دور المدرسة في التنشئة السياسية ، دراسة حالة مقارنة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة " ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٣ ، ص ٢٨٦ .
- خروب ، محمد ، ١٩٩٣ ، " الانتخابات ومراكز استطلاع الرأي العام " ، الرأي ، العدد ٨٤٧٩ ، ص ٢١ .
- ذيبان ، أحمد ، ١٩٩٣ ، " الصوت الواحد تشويه لصورة الديمقراطية " ، الأفق ، مجلد ١ ، العدد ٤٩ ، ص ١٠ ، ١٢ .
- ذيبان ، أحمد ، ١٩٩٣ ، " الصحافة الحزبية والامتحان الصعب " ، الأفق ، مجلد ١ ، العدد ٥٠ ، ص ١٢ .
- الزناتي ، أحمد ، ١٩٩٣ ، " في المسألة الانتخابية " ، الرأي ، العدد ٨٤٦٢ ، ص ٣٧ .
- ساري ، حلمي ، ١٩٩١ ، " دور وسائل الاتصال في السلوك الانتخابي " دراسة تحليلية في سوسيولوجيا الاتصال في المجتمع الأردني ، دراسات ، مجلد ١٨ (١) ، العدد ٤ ، ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٤-٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠-٢٩٢ .
- ساري ، حلمي ، ١٩٩٣ ، " الجماعات المرجعية ودورها في السلوك الانتخابي " ، دراسة ميدانية تحليلية في سوسيولوجيا التأثير الاجتماعي ، دراسات ، مجلد ٢٠ ، ملحق ٩٣ ، ص ١٧٥ .
- العرموطي ، محمد نزال ، ١٩٩٣ ، " نظرة في الانتخابات النيابية " ، الرأي ، العدد ٨٤٨٠ ، ص ٣٦ .

-فاخوري ، أمجد عيد ، ١٩٩٣ ، " الحزبية والعشائرية ايهما تخترق الأخرى؟ " ، الأفق ، مجلد ١ ، العدد ٤٨ ، ص ٢٢ ، ٢٣ .

-الفريجات ، غالب ، ١٩٩٣ ، " الصوت الواحد ليس في صالح النهج الديمقراطي " ، الأفق ، مجلد ٢٢ ، العدد ٦٠ ، ص ١٩ .

-المصلح ، أحمد ، ١٩٩٣ ، " الصحافة والانتخابات " ، الرأي ، العدد ٨٤٥٩ ، ص ٢٦ .

-دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٩ ، " دور الحزب في التحديث والتنمية السياسية مع الإشارة الى التجربة العراقية " ، أفاق عربية ، مجلد ١٤ ، العدد ١٢ ، ص ١٧ .

- " الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣ " ، الرأي ، العدد ٨٤٨٣ ، ص ٣١ .

- " الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣ " ، الرأي ، العدد ٨٤٨٧ ، ص ١٣ .

-مركز الريادة للمعلومات والدراسات ، ١٩٩٦ ، " الحلقة الثالثة حول تحديات العمل الحزبي الأردني " ، الرأي ، العدد ٩٤٦٩ ، ص ٤ .

ثانياً: الكتب :-

-أبو خوصة ، أحمد ، ١٩٩١ ، الديمقراطية والأحزاب السياسية الأردنية تحت التأسيس " الجزء الأول ، ط ١ ، ص ٧٣-١٢٩ .

-أبو صوفة ، محمد ، ١٩٩٥ ، خريطة الحياة النيابية في الأردن ١٩٢٩ - ١٩٩٣ ، ط ١ ، ص ١٩ ، ٢٣ ، ٥٥ ، ١١٨ .

-أبو نوان ، معن ، ١٩٨٢ ، في الديمقراطية الحديثة ، عمان ، ص ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٦٧-٦٩ ، ١١٣-١١٥ .

-أسعد ، يوسف ميخائيل ، ب.ت. ، المدرسة والتوجيه السياسي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ص ١٢ ، ٢٠ ، ٥١ ، ٥٢ .

-أسعيد ، محمد فايز عبد ، ١٩٨٣ ، الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي ، ط ١ ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ص ٢٩ .

-الأسود ، صادق ، ١٩٧٣ ، علم الاجتماع السياسي ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ص ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٩ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٢-٣٥ ، ٤٦ ، ٤٩ .

-البطائنة ، فيصل ، ب.ت. ، ملف الحياة التشريعية والنيابية في الأردن منذ تأسيس الدولة (الجزء الأول) ، ص ٤٩ .

-بني حسن ، أمين عواد مهنا ، ١٩٨٩ ، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن ، الدار العربية للتوزيع والنشر ، عمان ، ص ٦٨ ، ٦٩ ، ١٠٣-١٠٧ .

-التل ، أحمد يوسف ، ١٩٧٨ ، الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اثرت في تطور التربية والتعليم في الأردن ١٩٢١-١٩٧٧ ، ص ٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٨٠ ، ٨١ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٤٠ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٩٥ .

-التل ، سعيد ، ١٩٨٧ ، مقدمة في التربية السياسية لقطار الوطن العربي ، دار اللواء للصحافة والنشر ، عمان ص ٣١ ، ٥٤ ، ٧١-٧٣ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٩ ، ١٠٠-١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠-١١٣ ، ١٢٢-١٢٤ ، ١٢٩-١٣١ ، ١٣٣-١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥-١٤٧ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ٢٠٤-٢٠٦ .

-الجوهري ، عبد الهادي ، ١٩٨٤ ، المشاركة الشعبية : دراسة في علم الاجتماع السياسي ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ص ٣ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ٢٣-٢٨ .

-جيدنز ، انتوني ، ١٩٨٥ ، دراسات في النظرية الاجتماعية والسياسية ، ترجمة: أدهم عضيمة ، منشورات وزارة الثقافة ، الجمهورية العربية السورية ، ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

-حداد ، تريز ، ب.ت. ، ملف الأحزاب السياسية في الأردن ١٩١٩-١٩٩٤ ، ص ١٢٥-١٣٢ ، ١٣٥-١٣٩ ، ١٤٢ .

-الهوراني ، هاني وطالب عوض ، حامد الدباس ، عمر شنيكات ، ١٩٩٣ ، الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز) سلسلة المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية ، ط ١ ، مكتبة عمان ، عمان ، ص ١٧-١٩ ، ٢٥-٢٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ١٠٣ .

-الهوراني ، هاني ونظام بركات ، سليم الزعبي ، طالب عوض ، كريستيان

هوفمان ، مايكل داومر ، ١٩٩٥ ، المرشد الى الحزب السياسي ، دار سندباد للنشر، عمان ، ص ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٢ .

-الخطيب ، نعمان ، ١٩٩٤ ، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ، جامعة مؤتة ، الأردن ، ص ٢٨٨-٤٠٤ .

-خير ، هاني ، ب.ت. ، موجز الحياة البرلمانية في الأردن ١٩٢٠-١٩٨٧ ، مطبوعات مجلس الأمة، ص ١٣ ، ١٤ ، ٢٥ ، ٤٤ .

-خير ، هاني ، ١٩٨٩ ، التطور العملي للنظام الانتخابي في الأردن ، ص ٢٦ ، ٧٨ ، ٩٨ .

-خير ، هاني ، ١٩٩٣ ، تاريخ الحياة النيابية في الأردن ١٩٢٠ - ١٩٩٣ ، منشورات لجنة تاريخ الأردن (سلسلة الكتاب الام في تاريخ الأردن ١٣) ، ص ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٦ ، ٧١-٧٨ .

-الداودي ، محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني ، ١٩٩٣ ، المدخل الى النظام السياسي الأردني " اركانه ومقوماته " ، ص ٢١ ، ٢٢ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١١١ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٣٠٥-٣٠٨ .

-الدجاني ، محمد ومنذر الدجاني ، ١٩٨٦ ، السياسة : نظريات ومفاهيم ، ط ١ ، دار بالمينو برس ، عمان ، اوستن ، ص ٨٩-٩١ ، ٩٤-٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٤-١٠٦ .

-درويش ، سائد ، ١٩٩٠ ، المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن ، ط ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص ١٤١ ، ١٦١ ، ٥٨٣ .

-دوفرجيه ، موريس ، ١٩٩١ ، علم اجتماع السياسة ، ترجمة: سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ص ١٩-٢١ .

-الربيع ، أحمد ذيبان ، ١٩٩٢ ، السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الأردنية ، ط ١ ، عمان ، ص ٥٧ ، ٥٨ .

-روي ، اريك ، ١٩٨٧ ، مقدمة في دراسة السلوك والمؤسسات السياسية ، ترجمة وتعليق: عبد الهادي الجوهري ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ص ١٢ ، ١٥ .

- سعد ، اسماعيل علي ، ١٩٨١ ، قضايا علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ص ١٥٧ ، ١٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ .
- الشرقاوي ، سعاد ، ١٩٩١ ، علم الاجتماع السياسي ، ط ٢ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ١٤١ .
- الطوالبة ، عبدالله ، ١٩٩٤ ، المسيرة الديمقراطية الأردنية نحو الترسيع والشمولية، منشورات دائرة المطبوعات والنشر ، ص ٢٩ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٦-٤٨ ، ٥٠ ، ٦٠-٦٣ ، ٨١-٨٤ ، ٨٧-٨٩ .
- ظاهر ، أحمد جمال ، ١٩٨٥ ، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي مع دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن ، عمان ، ص ١٤ ، ١٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ - ٤١ .
- العبداللات ، مروان ، ١٩٩٢ ، خريطة الأحزاب السياسية (سلسلة الأردن السياسي والبارتيلوجيا / الجزء الأول) ، عمان ، ص ١٠٣ ، ١٦١ .
- عبيدات ، سليمان وعبدالله الرشدان ، ١٩٩٣ ، التربية والتعليم في الأردن من عام ١٩٢١-١٩٩٣ ، ص ١٩ ، ٢٠ ، ٢٨ ، ٣٢ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٦٠-٦٢ ، ٧٢ .
- عليمات ، محمد مقبل ، ١٩٨٨ ، النظام التربوي الأردني في ضوء النظم التربوية المعاصرة ، جامعة اليرموك ، ص ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٥ .
- العويني ، محمد علي ، ١٩٧٧ ، الراديو والتنمية السياسية ، عالم الكتب ، ص ٣٧-٤١ ، ٨٤ .
- الغباري ، فضل ، أحمد ، ١٩٨٩ ، السلوك الانتخابي وديمقراطية الانتخاب في دول العالم الثالث ، ص ٦ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٥١ ، ٩١ .
- ماضي ، منيب وسليمان موسى ، ١٩٨٨ ، تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩ ، ط ٢ ، مكتبة المحتسب ، عمان، ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٤١٥ ، ٦٣٥ .
- محافظة ، علي ، ١٩٩٠ ، الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة ١٩١٦-١٩٤٦ ، ط ١ ، مركز الكتب الأردني ، عمان ص ٦٨-٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٣ - ١٣٦ ، ١٣٩ .

-محافظة ، محمد أحمد ، ١٩٩٠ ، امارة شرق الأردن " نشأتها وتطورها في ربع
قرن ١٩٢١-١٩٤٦ " ، ط ١ ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، ص ٧٦ ، ٧٧ ،
١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٦ .

-محمد ، علي محمد ، ب.ت. ، أصول الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية
الاسكندرية ، ص ١٨ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٦٨ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٩٢-٩٠ ،
١١٧-١٢٦ ، ١٣١-١٥٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٣٢-٢٣٤ .

-مركز الأردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٤ ، الانتخابات النيابية العامة في الأردن
٨ تشرين ثاني ١٩٩٣ ، المقدمات والنتائج والآفاق (ملف ندوة) سلسلة المجتمع
المدني والحياة السياسية والأردنية ١٣ ، عمان ، ص ١٨-٢٠ ، ٢٢-٢٥ ، ٢٧-٣٠ ،
٣٢-٣٤ ، ٣٦-٣٩ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٥٢ ، ٥٧-٥٩ ، ٦٦ .

-مركز الأردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٥ ، الأنظمة الانتخابية المعاصرة ، دار
سندباد للنشر ، عمان ، ص ٤١ ، ٤٢ ، ٨٩ ، ١٦٩ ، ١٩٥ ، ٢١٣ ، ٢٢٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ،
٢٣٩ .

-المعاينة ، ناصر ، ١٩٩٤ ، نشأة الأحزاب السياسية " دراسة الأحزاب الأردنية
من ١٩٢١-١٩٩٣ " ، ط ١ ، مؤسسة البلمس للنشر والتوزيع ، ص ١١٤-١٢٠ ،
١٢٢-١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ .

-موسى ، سليمان ، ١٩٩٠ ، امارة شرق الأردن " نشأتها وتطورها في ربع قرن
١٩٢١-١٩٤٦ " ، ط ١ ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، عمان ، ص ٦٧-٦٩ ، ١٩٧ ،
٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦-٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢٢٦ .

-الميثاق الوطني الأردني ، ١٩٩٠ ، مديرية المطابع العسكرية ، ص ٢٤ ، ٢٥ .
-نصار ، تركي ، ١٩٩٢ ، تاريخ الإعلام الأردني " دراسة تاريخية وصفية " ، ط
١ ، ص ٩ ، ١٠ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٨٥-٨٩ ، ٩٢-٩٩ ، ١٠١ ، ١٢٣ ،
١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٤٣-١٤٦ .

-نقرش ، عبدالله ، ١٩٩٢ ، التجربة الحزبية في الأردن ، ط ٢ ، منشورات لجنة
تاريخ الأردن (سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة ١) ، ص ٢٧ ، ٣٠-٣٣ ، ٣٥ .

ثالثاً : فصل في كتاب

١-ربايعة ، أحمد ، ١٩٩١ ، الوحدات القرايبية : الإسرة والعشيرة والقبيلة ، السكان والحياة الاجتماعية ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ٢ ، عمان ، ص ٦٤.

رابعاً : وقائع المؤتمرات :-

١-العجلاني ، محمد ، ١٩٩٤ ، التجربة الديمقراطية الأردنية * نظرة من الخارج * ، مؤتمر المسار الديمقراطي الأردني (الواقع والأفاق) ، فورتى جراند ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، عمان ، ص ٤.

خامساً: الرسائل الجامعية :-

١- اللصاصمة ، أحمدود حرب ، الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية من ١٩٢٩-١٩٦٧ دراسة تاريخية * ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، جامعة الدول العربية ، بغداد ، ص ٥٩ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٧٣-١٧٦ ، ١٨١-١٨٥.

سادساً: الدراسات والتقارير :-

١-أبو جابر ، كامل ، ب.ت. ، المجلس النيابي في المملكة الأردنية الهاشمية ، دراسة بالتطور السياسي * ، ص ٤ ، ١٤ ، ٢٧.

٢-العابد ، حسن عبدالله ومحمد مؤتمن ، ١٩٩٣ ، مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية وانعكاسهما في الخطاب السياسي الأردني ، مديرية الدراسات والمعلومات ، مجلس الأمة ، ص ٢١ ، ٤٢-٤٦ ، ٤٩.

٣-مديرية الدراسات والأبحاث ، ١٩٩٣ ، واقع الأحزاب السياسية في الأردن ، مجلس الأمة ، ص ٣-٥ ، ٨ ، ١٣ ، ٢٣.

- مديرية الدراسات والمعلومات ، ١٩٩٣ ، قراءة في نتائج انتخابات مجلس النواب الثاني عشر ، مجلس الأمة ، ص ١٨ ، ١٩ .
- مديرية الدراسات والأبحاث ، ١٩٩٣ ، المرأة الأردنية والانتخابات النيابية * استطلاع للرأي العام الأردني " ، مجلس الأمة ، ص ٣ ، ٢٠ ، ٢١ .
- مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٣ ، استطلاع للرأي العام حول الديمقراطية في الأردن ، الجامعة الأردنية ، ص ٤ ، ١٠ .
- مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٥ ، استطلاع للرأي حول الديمقراطية في الأردن (النتائج الأولية) ، الجامعة الأردنية ، ص ٢٠ .
- مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٦ ، استطلاع للرأي حول الديمقراطية في الأردن (النتائج الأولية) ، الجامعة الأردنية ، ص ١٤ ، ١٦ ، ١٧ .
- مركز دراسات وابحاث العمل الإسلامي ، وقائع ندوة طاهر المصري ، كيف نبني مجلسنا النيابي القادم ؟ عمان ، ص ٣ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٦ .
- وزارة الداخلية ، تقرير عن انتخابات مجلس النواب الثاني عشر ، عمان ، ص ١ ، ٢ .

٤٨١٩٧١

I) Periodicals:-

-Bacel , John and David Denver , 1983 , " Candidate Selection in the Labour Party:What the Selectors Seek?" British Journal of Political Science , Vol. 13 , part 7 , p. 48.

II)References:-

-Allmer , Joe , 1972 , Creative Politics , Ed. 1 , Goodyear Publishing Company Inc. , California , p. 188 , 189 , 191 , 234.

-Baker , Enrnest , 1962 , Principles of Social and Political Theory , Ed. 2 , Oxford University Press , London , p. 207.

-Berry , R. David , 1970 , The Sociology of Grass Roots Politics , Ed. 1 , Macmillan , London, p. 13.

-Casltes , Francis Geogery , 1971 , Politics and Social Insight , Ed.1 , Routledge and Kegan Paul , London , p. 9 , 33.

-Davies , James , 1963 , Human Nature in Politics , Ed. 1 , John Wiley and Sons Inc. , New York , p.34.

-Dawson , Richard and Kenneth Prewitt , Karen S. Dawson , 1977 , Political Socialization ,Ed. 2 , Little Brown & Company , Toronto , p.4 , 5 , 21 , 33 , 35 , 50 , 56-58 , 68-70 , 72, 74 , 75 , 77 , 78 , 82, 83 , 86 , 88 , 90 , 115 , 118 , 134 , 139 , 150 , 165 , 172 , 173 , 184 , 195 , 196 , 198 , 199.

-Greenstein , I. Fred , 1975 , Personality and Politics , Ed. 1 , George J. Mcloed Limited , New York , p. 123.

-Heater , Derek Benjamin , 1969 , The Teaching of Politics , Ed. 1, Bulter and Tanner Ltd. , London , p. 18 , 25 , 27 , 28 , 31-37 , 40 , 42.

-Halper , Manfred , 1965 , The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa , Ed. 1 , Princeton University Press, New Jersey , p. 281-285 , 287 , 290.

-International Studies in Evaluation VI ,International Associated for the evaluation of Educational Achievement (IEA) , p. 23 , 25 , 25 , 29. 30 , 32 , 321.

-Jennings , Kent M. and Richard Neimi , 1974 , The Political Character Adolescence , Ed. 1 , Princeton University Press , New Jersey , p. 16 , 38 , 62.

-Kavangh , Dennis , 1972 , Political Culture , Ed. 1 , Macmillan Press , London , p. 17 , 28 , 31 , 33 , 52.

-King , Roger , 1986 , The State in Modern Society , Ed. 1 , Macmillan , London , p. 1 , 2 , 3.

-Larson , J. Calvin and Philo C. Wasburn , 1969 , Power-Participation and Ideology ,Ed. 1 , David Mckay Company Inc. , New York , p. 174 , 218 , 219 , 372.

-Mackinnon, Frank , 1973 , Postures and Politics , Ed. 1 , University of Toronto Press , Toronto , p. 14 , 16.

-Pranger , Robert , 1968 , The Eclipse of Citizenship , Ed. 1 , Rinehart Holt and Winston Inc. , New York , p. 2-4 , 7 , 10 , 13 , 43 , 69-71.

-Presthus , Robert , 1964 , Men at the Top , Ed. 1 , Oxford University Press , New York , p. 282 , 318.

-Stacey , Barrie , 1978 , Political Socialization in Western Society , Ed. 1 , Edward Arnold Ltd. , London , p. 3 , 12 , 13 , 16 , 21, 22 , 25 , 28 , 67 , 68 , 84 , 99 , 133 , 134 , 138 , 149 , 157.

-Stevens , Mark Power , 1994 , Post-Election Seminar , A

Discussion of Jordan's 1993 Parliamentary Election , Al-Urdun Al-Jadid Research Center , Amman , 15 , 26 , 39.

De-Verba , Sidney , 1961 , Small Groups and Political Behavior , Ed.1 , Princeton University Press , New Jersey , p. 20 , 40.

Abstract

The impact of the Political socialization process on the parliamentary elections in Jordan in 1993

By : Iman Al-Omari

Supervised : Dr. Thiab Makhadmeh

This study tackled the political socialization process in all its aspects and its effect on the parliamentary elections in Jordan , especially in the year 1993.

As the political socialization process springs from Social Politics, the study dealt with the historical development of social politics and the recognition of the nature of the relation between politics and the social structure of the state in order to generally recognize the origin and the importance of this process. After that, the study elaborated on the factors of political socialization which are embodied in: the family , school , peers , religious and social establishments , parties and mass media.

The study also dealt with the steps of the political socialization process during the individual's life starting from the childhood stage , through adolescence , adulthood and after adulthood stage In order to study the diverse effects of political socialization factors on the individual in each stage of his life.

To study the impact of political socialization factors on the parliamentary elections , the study mentioned several concepts related to this operation like political participation and its connection to the elective process as well as its impact on the election behaviour.

The second chapter of the study includes the applied section concerning the effect of the political socialization process on the parliamentary life in Jordan since the establishment of the Trans - Jordan Emirate up to 1993. That was accomplished through the study of the Legislative Power before 1947 firstly then studying the effect of the political socialization on the parliamentary life before 1947 considering that the democratic life was not a new issue at that time since Jordan experienced democracy since the establishment of the Trans - Jordan Emirate. Secondly studying the situation of the Legislative Power from 1947 - 1993. The study also covered the impact of the development of the political socialization factors on the parliamentary life in Jordan after 1947 - 1993, to study the development of the parliamentary life, especially after its recent revivification later on, the impact of the political socialization process on the 1993 parliamentary elections was studied thoroughly as these elections asserted the application of democracy which was re-applied since 1989 after it was restricted for such a long time.

This study aims at presenting a clear picture of the importance of stimulating the individual's political behaviour and translating that into a practical issue which is represented through the right of election according to the political awareness of how the one vote can affect the forming of the general policy of the state in the future in addition to promoting the conducts which enable the candidates to introduce and carry out their election programmes effectively, and to come to a compromise between the two sides of the election process. This plays a key role in developing the election process in particular and enriching the democratic life in general.

This study has reached many recommendations , supporting the assumption of the study which is to reinforce the political socialization concept through clarifying it , studying its factors and its impact on the candidates' and voters' political behaviour which will lead to activating the election process and improving its results through:

1-Founding centres to familiarize the people especially the youngsters of the election process and whatever is related to it.

2-Activating the role of the mass media.

3-Paying due attention to political socialization concept in educational institutes as well as the text books.

4-Re- organizing political parties to strengthen their roles.

5-Concentrating more on the election programmes and developing the official and unofficial communication channels between the candidate and the voter.

6-Establishing survey centers to offer all information about parliamentary elections.